مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية
Global Islamic Economics Magazine

مجلة شهرية علمية إلكترونية تصدر عن جامعة كاي بالتعاون مع مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية

العدد / 84 / رمضان 1440 هـ الموافق أيار / مايو 2019 م

مؤشرات تنبؤ حالة الأسواق وتحسسها

مؤشر مديرو المشتريات

جامعة كاي

جامعة مرخصة من التعليم العالي

متخصصة في الاقتصاد الإسلامي وعلومه

www.kie.university

هيئة تحرير مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية

- الدكتور سامر مظهر قنطقجي: **رئيس التحرير.**
- الدكتور على محمد أبو العز: **الجامعة الأردنية، البنك الإسلامي الأردني.**
- الدكتور عامر محمد نزار جلعوط: **دكتوراه في الاقتصاد المالي الإسلامي.**
- الأستاذ عبد القيوم بن عبد العزيز الهندي: **الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.**
- الأستاذ حسين عبد المطلب الأسرج: **وزارة الصناعة والتجارة الخارجية المصرية.**

أسرة تحرير مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية

رئيس التحرير:

- الدكتور سامر مظهر قنطقجي / رئيس جامعة كاي

مساعدو التحرير:

- الدكتورة مكرم مبيض / مدقق
- الأستاذة آمنة قاسم خليل / مدققة اللغة العربية
- الأستاذة هنادي عاصم الشامي / مساعدة تحرير
- الأستاذ إياد يحيى قنطقجي / مساعد تحرير أخبار صفحة GIEM الألكترونية

الإخراج الفني وإدارة الموقع الالكتروني:

- فريق مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية IBRC

شروط النشر

- تدعو أسرة المجلة المختصين والباحثين والمهتمين بنشر وتأسيس علوم الاقتصاد الإســـــــلامي إلى إثراء صفحات المجلة بنتاجهم العلمي والميداني؛ سواء باللغة العربية، أو الانكليزية، أو الفرنسية.
- تقبل المجلة المقالات والبحوث النوعية في تخصصات الاقتصاد الإسـلامي جميعها، وتقبل المقالات الاقتصادية التي تتناول الجوانب الفنية ولو كانت من غير الاقتصاد الإسلامي. وتخضع المقالات المنشورة للإشراف الفني والتدقيق اللغوي.
- إن الآراء الواردة في مقالات المجلة تعبر عن رأي أصحابها، ولا تمثل رأي المجلة بالضرورة.
- المجلة هي منبر علمي ثقافي مستقل يعتمد على جهود أصحاب الفكر المتوقد والثقافة الواعية المؤمنين بأهمية الاقتصاد الإسلامي.
- ترتبط المجلة بعلاقات تعاون مع مؤسسات وجهات إســـلامية وعالمية لتعزيز البحث العلمي ورعاية وإنجاح تطبيقاته العملية، كما تهدف إلى توسيع حجم المشاركات لتشمل الخبراء المبرزين والفنيين والطلبة المتميزين.
- يحق للكاتب إعادة نشر مقاله ورقيا أو إلكترونيا بعد نشره في المجلة دون الرجوع لهيئة التحرير مع ضرورة الإشارة لذلك.
- توجه المراسلات والا قتراحات والموضوعات المراد نشرهاباسم رئيس تحرير المجلة على البريد الالكتروني: رابط.
- لمزيد من التواصل وتصفح مقالات المجلة أو تحميلها كاملة بصيغة PDF يمكنكم زيارة موقعها الالكتروني، ومن أراد التفاعل فيمكنه زيارة صفحتها على الفيسبوك، حيث يمكنكم الاشتراك والمساهمة بنشر الأخبار مباشرة من قبلكم.
- قواعد النشر: – تتضمن الصفحة الأولى عنوان المقال واسم كاتبه وصفته ومنصبه. – عند الاستشهاد بالقرآن الكريم، تكتب السورة والآية بين قوسين (وننصح بالاستعانة بالرابط)، أما الحديث النبوي فيصاحبه السند والدرجة (صحيح، حسن، ضعيف) (وننصح بالاستعانة بالرابط)،يجب أن يكون المقال خالياً من الأخطاء النحوية واللغوية قدر الإمكان، ومنسق بشكل مقبول، يتم استخدام نوع خط واحد للنص – العناوين الفرعية والرئيسية تكون بنفس الخط مع تكبيره درجة واحدة ولا مانع من استخدام تقنيات الخط الغامق أو الذي تحته سطر، والمجلة ستقوم بالتدقيق اللغوي والتنسيق على أي حال – أن يكون حجم المقال بحدود ٨–٢٠ صفحة كحد أقصى قياس A4 بهوامش عادية Normal يستخدم فيها الخط Traditional Arabic بقياس ١٦ – ويترك فراغ بين الأسطر بمعدل ١.٢، ولا يوضع قبل علامات التنقيط فراغات بل توضع بعدها، أما نوع خط الحواشي Times New Roman بقياس ١١.

رؤية المجلة

تفعيل الإفصاح والشفافية سعياً لانضباط السوق وتحقيق العدالة فيه.

تُعنى (مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية) بالاقتصاد الإسلامي وجميع علومه؛ كالاقتصاد، وأسواق المال، والمحاسبة، والتأمين التكافلي، والتشريع المالي، والمصارف، وأدوات التمويل، والشركات، والزكاة، والمواريث، والبيوع، من وجهة نظر إسلامية، إضافة إلى دراسات مقارنة.

وكل ذلك ضمن إطار فقه المعاملات.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات 7

مؤشرات تنبؤ حالة الأسواق وتحسسها: مؤشر مديرو المشتريات 9
الدكتور سامر مظهر قنطقجي

تقرير عن المؤتمر الدولي الثامن للإعجاز لمدينة تطوان والمالية الإسلامية بمدينة برشلونة 17
الدكتور محمد بورباب

قد تدير الصين قريباً أول عجز سنوي في الحساب الجاري منذ عقود 31
ترجمة فريق العمل في المجلة

بين الدين والاقتصاد.. كيف نختار شريك حياتنا؟ 34
حازم حسانين محمد

الاقتصاد القطري بعد ٢٠١٧/٦/٥ 45
جهينة حبيب الحاج حمود

الإعلام التنموي إطلالة البناء والتنمية الشاملة 53
د. فادي محمد الدحدوح

الإفلاس والمفاهيم القانونية الجديدة 55
د. عبد القادر ورسمه غالب

عقود المستقبليات وأنواعها 57
الدكتورة فاطمة الفرحاني

المؤسسات الوقفية ودورها في التنمية المستدامة - التجربة التركية أنموذجا - 61
الدكتورة سلمى حميدان رمزي بوفجي

دور مواقع التواصل الاجتماعي في زيادة فعالية الإفصاح المحاسبي 76
حمادة السعيد المعصراوي

هدية العدد: الرفيق الرقيق 90
د. عامر محمد نزار جلعوط

صفحة أخبار الاقتصاد الإسلامي العالمية 91

أفكار مستقاة من الأخبار الاقتصادية العالمية تصلح أفكاراً للبحث العلمي 92

مؤشرات تنبؤ حالة الأسواق وتحسسها:
مؤشر مديرو المشتريات

Purchasing Managers Index PMI

الدكتور سامر مظهر قنطقجي

رئيس تحرير مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية

تتألف سلسلة التوريد من مجموعة وظائف؛ كالشراء والتخزين والنقل والمبيعات، ولكل منها خصائصه التي تميزه، وتفيد دراسة حركة هذه الوظائف بتزويد الإدارة بمؤشرات تخصها تساعدها في اتخاذ قرارات على مستوى المنشأة. لكن تتبع مؤشرات الشراء أو الاستهلاك[1] على المستوى الاقليمي أو العالمي تساعد في تحسس توجهات الأسواق؛ سواء نحو الركود أو الرواج، ولتحسس مستويات التضخم فيها.

يعتبر تتبع مؤشر مديري الشراء التصنيعي مفيداً في تحري رواج الصناعات أو كسادها؛ حيث تخفض الشركات توقعاتها الإنتاجية، متتحسسة شدة الاحتكاكات التجارية العالمية، وتستأنس ذلك لتبني توقعات الطلب المتشائمة.

تلك هي وظيفة مؤشر مديري المشتريات.

تستند إجراءات إعداد مؤشر مديري المشتريات على مسوحات المدراء التنفيذيين في الصناعة – دون الكشف عن أسمائهم –؛ حيث يطلب من أولئك الخبراء تقييم مختلف جوانب شركاتهم؛ كالطلبات الجديدة، وطلبات التصدير الجديدة، والتوظيف، والأعمال المتراكمة، والمخزونات، وتأخر سلسلة التوريد، وتكاليف المدخلات، إلى آخره؛ وذلك ببيان زيادتها أو نقصانها.

لذلك تعتبر مؤشرات مديري المشتريات بمثابة عرض كمي على أرض الواقع من قبل أعضاء لجانها الذين يرصدون مدى تأثر شركاتهم بالتطورات الاقتصادية. وقد أثبتت تنبؤات الفترة التي سبقت الديون الأوروبية بين الأعوام ٢٠١٠–٢٠١٢، بأنها تنبؤات دقيقة إلى حد ما لبيانات التصنيع.

---

[1] تعرضنا سابقا لـ:
- مؤشر الرقم القياسي لأسعار المستهلك: كلمة العدد ٣٩، أغسطس ٢٠١٥: إذا كنت تريد أن تعرف معدل التضخم الحقيقي فلا تربطه مع الرقم القياسي لأسعار المستهلك، رابط.
- مؤشر ارتفاع أسعار العقارات: كلمة العدد ٣١، ديسمبر ٢٠١٣: مدى صلاحية مؤشر ارتفاع أسعار العقارات كأحد المؤشرات المالية للتنبؤ المبكر بالأزمات المالية، رابط.

يتألف مؤشر مديري المشتريات من خمسة مؤشرات: الطلبيات الجديدة، والإنتاج، والعمالة، وأوقات توريد الموردين، وأسهم المشتريات. وتجمع بياناته من خلال مسح لـ ٤٠٠ مدير مشتريات في قطاع التصنيع في خمسة مجالات مختلفة. يقوم المستجيبون بالإبلاغ عن ظروف: (أفضل) أو (نفس) أو (أسوأ)؛ من الأشهر السابقة لجميع هذه المجالات.

ومؤشر مديري الشراء تنتجه ثلاثة جهات خاصة، هي:

١. معهد إدارة التوريد (ISM[١])، الذي أنشأ مقاييس التصنيع وغير التصنيع؛ الذي ينتجها للولايات المتحدة.

٢. معهد سنغافورة لإدارة المشتريات والمواد (SIPMM[٢])، ينتج مؤشر مديري المشتريات في سنغافورة.

٣. مجموعة ماركيت MARKIT Group[٣]، التي تنتج مقاييس تستند إلى عمل ISM لأكثر من ٣٠ دولة حول العالم.

تجمع هذه المؤسسات وبشكل منفصل استطلاعات حول مؤشر مديري المشتريات على أساس شهري عن طريق الاستطلاعات التي تمثل بنية قطاع الأعمال المعني؛ فمثلاً:

- يُغطي مسح ISM جميع فئات تصنيف صناعات شمال أمريكا (NAICS[٤]). وقد بُدئ بإنتاج التقرير للولايات المتحدة في عام ١٩٤٨، باعتماد تواريخ الإصدار الفعلية على القطاع الذي يغطيه المسح.
- يُغطي مسح SIPMM جميع قطاعات التصنيع. وقد بدئ بإنتاج التقرير الشهري منذ عام ١٩٩٨ لقطاعات التصنيع في سنغافورة، مع التركيز على قطاع تصنيع الإلكترونيات منذ عام ١٩٩٨. وساعد المعهد؛ الاتحاد الصيني للوجستيات والمشتريات (CFLP) على إنتاج مؤشر PMI الرسمي الصيني في عام ٢٠٠٢.
- يُغطي استطلاع MARKIT شركات القطاع الخاص، وليس القطاع العام، ويعتبر مؤشراً لأغلب مديري المشتريات خارج الولايات المتحدة. كما تُصدر Markit مؤشرات لمديري المشتريات الخاصة بها بالشراكة مع شركات أخرى.

---

[١] Institute for Supply Management (ISM), https://www.instituteforsupplymanagement.org
[٢] The Singapore Institute of Purchasing and Materials Management (SIPMM), https://sipmm.org.sg
[٣] http://www.markit-group.com
[٤] The North American Industry Classification System (NAICS), https://www.census.gov/eos/www/naics/

تشمل المؤشرات الثلاثة مؤشرات فرعية إضافية لمسوحات التصنيع والطلبيات الجديدة والعمالة والصادرات ومخزونات المواد الخام والسلع التامة الصنع وأسعار المدخلات والسلع التامة الصنع.

حساب المؤشر

يتم تقديم بيانات مؤشر مديري المشتريات في شكل مؤشر الانتشار[١]، والذي يتم حسابه على النحو التالي:

$$PMI = (P_1 * 1) + (P_2 * 0.50) + (P_3 * 0)$$

حيث أن:

- P_1 النسبة المئوية للأجوبة التي أبلغت عن حدوث تحسن.
- P_2 النسبة المئوية للأجوبة التي لم يتم الإبلاغ عنها بأي تغيير.
- P_3 النسبة المئوية للأجوبة التي أبلغت عن التدهور.

فإذا أبلغ ١٠٠٪ من الفريق عن تحسن، فالمؤشر: ١٠٠، وإذا أبلغ ١٠٠٪ عن حدوث تدهور، فالمؤشر: صفر، وإذا لم يشاهد ١٠٠٪ أي تغيير، فالمؤشر: ٥٠. وبناء عليه؛ تشير قراءة المؤشر عند ٥٠ إلى أن المتغير لم يتبدل، والرقم فوق ٥٠ يشير إلى تحسن، وأي شيء تحت ٥٠ يشير إلى حدوث انخفاض.

المسح

يشكّل مديرو المشتريات قاعدة مثالية للاستقصاء المثالي. ويُستخدم المدراء التنفيذيون لإنتاج بيانات حول ظروف العمل. لذلك تُختار لجنة مديري المشتريات من قبل Markit في كل بلد، لتمثيل الهيكل الفعلي للقطاع المختار من الاقتصاد بشكل دقيق، مع بعض التفاصيل عن الشركة كلما أمكن ذلك، وكأن فرق المسح تعمل على تكرار الاقتصاد الحالي في صورة مصغرة.

يتم تضمين نظام الترجيح في قاعدة بيانات المسح حسب حجم كل منها، وحسب أهميتها النسبية للقطاع الذي تعمل فيه تلك الشركة. وتُبذل الجهود لتحقيق نتائج شهرية تصل حد ٨٠٪؛ لضمان تسجيل صورة دقيقة لظروف العمل مع مرور الوقت.

---

[١] أو مؤشر الانتشار diffusion index أو العامل الديناميكي dynamic factor، في الاقتصاد القياسي هو سلسلة تقيس الحركة المشتركة للعديد من السلاسل الزمنية. يتم استخدامه في بعض نماذج الاقتصاد الكلي.

الاستبيانات

إحدى السمات الرئيسية لمؤشر مديري المشتريات أنه يتطلب معلومات واقعية؛ فهو ليس مجرد مسح للآراء أو النوايا أو التوقعات، وبالتالي فإن البيانات تمثل الواقع دون طلب أرقام فعلية من الشركات، وتأخذ الأسئلة شكل: (أعلى) و (أقل)؛ فمثلاً: هل ناتج شركتك أعلى، أو هو نفسه، أو أقل؟.

التعديلات الموسمية

يتم حساب التعديل الموسمي لبيانات المسح الخاصة بمؤشر مديري المشتريات باستخدام برنامج التعديل الإحصائي X12، الذي تستخدمه هيئات إحصائية في العديد من البلدان المتقدمة. ومع ذلك، فإن البرنامج يُنتِج بيانات مرضية فقط في حالة توفر بيانات تاريخية لمدة خمس سنوات، وفي غياب ذلك، يتم تعديل مسح مؤشر مديري المشتريات موسمياً باستخدام طرق بديلة.

تتضمن طريقة Markit استخدام متغيرات، تُستخدم للتأكد من مدى التغيير الحاصل في متغير ما في الظروف الاقتصادية، وقد تشمل التغيرات الموسمية تغيرات في الطلب ناتجة عن عيد الميلاد أو أيام عطل أخرى. ولكن لا يتضمن التغيرات المناخية.

مسوحات مؤشر مديري المشتريات الأخرى

يتم نشر مؤشرات مديري مشتريات مشابهة من قبل معهد IFO للأبحاث الاقتصادية في ألمانيا، وبنك اليابان في اليابان (تانكان)، ومؤشر PMI Caixin China الذي تنشره Markit، ومؤشر مديري المشتريات السويدي الذي يديره بنك Swedbank.

كيف يُستفاد من مؤشر مديري المشتريات للتنبؤ بمجريات الأحداث الاقتصادية وتوجهاتها؟

أظهر تقرير مؤشر مديري المشتريات الصادر عن مكتب الإحصاء الوطني الصيني[١] تباطؤ نمو التصنيع العالمي في فبراير ٢٠١٩ في أكبر أربع دول مصنعة، حيث تنتج هذه الدول ٥٨٪ من القيمة التصنيعية في العالم حسب إحصائية عام ٢٠١٦ الحصص التالية[٢]:

- الصين: ٣.٠٨ تريليون دولار بمعدل ٢٦٪
- الولايات المتحدة: ٢.١٨ تريليون دولار بمعدل ١٨٪

[١] Purchasing Managers Index for February 2019, National Bureau of Statistics of China, Link
[٢] Levinson, Marc, U.S. Manufacturing in International Perspective, Section Research Manager February 21, 2018, link.

- اليابان: ٩٧٩ مليون دولار بمعدل ٨٪
- ألمانيا: ٧١٨ مليار دولار بمعدل ٦٪

وحسب تقرير مؤشر PMI لفبراير ٢٠١٩، يبدو أن ما يصيب الشركات الصغيرة الحجم في الصين هو الأسوأ، خاصة مصارفها الصغيرة والمتوسطة الحجم. وحسب الشكل أدناه؛ فقد انخفض مؤشر مديري المشتريات إلى ٤٥.٣، ومؤشر الشركات متوسطة الحجم إلى ٤٦.٩؛ بينما أظهرت الشركات الكبيرة المصنعة نمواً قدره ٥١.٥. وكلها مجتمعة، مع المؤشر الإضافي للتوظيف وصلت للحد ٤٧.٥، وهذا حد يتخلى المصنعون فيه عن الوظائف. وللتذكير فالوضع في تحسن إذا تجاوز المؤشر ٥٠، وفي تدهور بلغ دون ذلك، وعلى حاله إذا بقي المؤشر عند ٥٠.

Source: Purchasing Managers Index for February 2019

إن ضعف مؤشر اليابان سببه الطلب المحلي والصادرات؛ فانخفض مؤشر مديري المشتريات التصنيعي الياباني حسب مؤشر Nikkei[1] إلى أدنى مستوى له في ٣٢ شهراً عند ٤٨.٩ في فبراير. وتم الإبلاغ عن تدهور أحوال الطلب في استطلاع مؤشر مديري المشتريات حسب IHS Markit؛ حيث انخفضت الطلبيات الجديدة للشركات اليابانية في العامين ونصف الماضيين، وكان انخفاض الطلبات واسع النطاق في كل من الأسواق المحلية والأجنبية، إضافة لانخفاض المبيعات المسجلة. لذلك خفضت الشركات توقعاتها الإنتاجية للشهر التاسع على التوالي. واستشهد مديرو التصنيع في اللجنة بالاحتكاكات التجارية العالمية، وتوقعات الطلب المتشائمة، فضلا عن اقتراب رفع ضريبة الاستهلاك في اليابان.

وانخفض مؤشر مديري المشتريات التصنيعي في ألمانيا من IHS Markit/BME دون الخمسين للشهر التالي على التوالي، وبنسبة ٤٧.٦ لأدنى مستوى؛ وهو الانكماش الأسرع منذ ديسمبر ٢٠١٢، حيث أظهر تباطؤاً كبيراً في الطلبات الجديدة، والتراجع الأول في الناتج فيما يقرب من ست سنوات.

[1] Nikkei Japan Manufacturing PMI, March 1, 2019, Link

وكانت جميع المؤشرات الفرعية باستثناء التوظيف في وضع انكماش، وأكثر القطاعات تضررا قطاعات السلع الوسيطة والرأسمالية؛ أما الشركات المصنعة للسلع الاستهلاكية فسجلت زيادة في الإنتاج.

وأوضح IHS Markit أن التباطؤ في الطلبات الجديدة يكتسب سرعة، يقودها انخفاض حاد ومتسارع في مبيعات التصدير؛ فانخفض مستوى الأعمال الجديدة من الخارج إلى أقصى حد منذ أكتوبر ٢٠١٢. وألقى أعضاء اللجنة باللوم على انخفاض مبيعات السيارات بوصفها الصناعة الأضخم في ألمانيا؛ وذلك بسبب ضعف الطلب الآسيوي، وبخاصة الصيني، وتثير قضية خروج بريطانيا القلق بين العملاء وتزيد حدة المنافسة. وبناء عليه؛ وبسبب خفض الإنتاج، خفضوا مشترياتهم للشهر الخامس على التوالي.

ولحق الانخفاض منطقة اليورو[١] بسبب ألمانيا وإيطاليا وأسبانيا؛ فانخفض مؤشر مديري المشتريات التصنيعي في منطقة اليورو IHS Markit Eurozone إلى ٤٩.٣، وقادت الانخفاض ألمانيا.

ودخل مؤشر إسبانيا (٤٩.٩) للمرة الأولى منذ نوفمبر ٢٠١٣.

وكان مؤشر إيطاليا (٤٧.٧) في وضع الانكماش للشهر الخامس على التوالي، وعند أدنى مستوى له منذ مايو ٢٠١٣.

وقد لاحظ IHS Markit أن الطلبيات الجديدة انخفضت إلى أقصى حد منذ أبريل ٢٠١٣؛ وارتفعت المخزونات السلع تامة الصنع للشهر الخامس على التوالي؛ فخفضت الشركات المصنعة من تراكماتها للشهر السادس على التوالي، وإلى أقصى درجة منذ أبريل ٢٠١٣.

ومع تباطؤ قطاعات السلع المتوسطة والرأسمالية، تتوسع السلع الاستهلاكية، ويبقى ذلك في أضعف وتيرة منذ يوليو ٢٠١٦. وأضاف تقرير مكتب الإحصاء الوطني الصيني المشار إليه: يندرج التصنيع في منطقة اليورو في أعنف هبوط له منذ ما يقرب من ست سنوات، مع مؤشرات مستقبلية. وإن الأكثر إثارة للقلق هو الاتجاه النزولي في الطلبات الجديدة. إضافة لانخفاض نسبة الطلبات إلى المخزونات الجديدة إلى أدنى مستوى لها منذ عام ٢٠١٢، حيث أبلغت العديد من الشركات عن وجود مخزونات كبيرة في المستودعات.

وتبقى الولايات المتحدة، الأقل سوءاً؛ حيث تظهر ظروف التشغيل في قطاع التصنيع بالولايات المتحدة تحسناً أكثر ليونة مع نمو صامد. وتباطؤ في توسعات الإنتاج والطلبات الجديدة وفقاً لمؤشر مديري المشتريات التصنيعي

[١] IHS Markit Eurozone Manufacturing PMI - final data, 2019, Link.

الأمريكي من IHS Markit[١]، كما يزداد تراكم الأعمال، والعمالة، حيث يظهر المؤشر عند ٥٣، وهو الأبطأ توسعا في ١٨ شهراً.

وذكر التقرير أن الدراسة تشير إلى أن الإنتاج الصناعي ونمو الطلبيات على وشك التعثر في منتصف الربع الأول. مع بقاء أسواق التصدير عقبة رئيسية في الطلبات المسجلة، وأيّد مؤشر مديري المشتريات التصنيعي من معهد إدارة التوريدات ذلك باستنتاجات مماثلة، من حيث بطء النمو في الولايات المتحدة، وحسب التقرير فإن الشركات المصنعة في الصين واليابان وألمانيا، بدأت تفقد سيطرتها[٢].

لذلك فإن مؤشرات مديري المشتريات هي **مقياسٌ للاقتصاد العالمي، تعكس مدى التغيّر المتوقع مستقبلاً**.

حماة (حماها الله) ١٨ رمضان ١٤٤٠ هـ الموافق ٢٣ أيار (مايو) ٢٠١٩ م

[١] IHS MARKIT, US MANUFACTURING PMITM, PMI dips to 18-month low in February, 1 March 2019, Link

[٢] Richter, Wolf, US is Cleanest Dirty Shirt Among Manufacturing Giants. China, Japan & Germany Sink, Mar 3, 2019, Link

المجلة الدولية للعلوم التربوية النفسية

International Journal of Psycho-Educational Sciences IJPES

مجلة علمية محكمة تصدر منذ عام ٢٠١٢ باستمرار ودون تأخير، ثلاثة أعداد في السنة: أبريل، وسبتمبر وديسمبر

العلمية	تصدر المجلة عن جامعة كاي. يقرر إثنان من المحكمين صلاحية المقال أو البحث؛ فيما إذا كان محققاً للمعايير العلمية السليمة؛ من حيث منهجيته، وحداثة موضوعه، وإضافته للأدبيات، وإسهامه فى خدمة المجتمع العلمي فى مجال التخصص.
الأهداف	المجلة الدولية للعلوم التربوية النفسية؛ مجلة علمية تقدم مساهمات أصيلة من المعارف والعلوم الاجتماعية؛ مع التركيز على التعليم والقضايا التي يتم استكشافها في فروعه؛ كالتعليم عموماً، والتربية الخاصة، وعلم النفس التربوي، وعلم اجتماع التربية، والتعليم الاجتماعي؛ بما في ذلك قضايا العمل الاجتماعي، والطفولة المبكرة، والتعليم الابتدائي والثانوي، والتعليم العالي، والتعليم المهني، والتعليم البديل، والتعليم المستمر، والتعليم عن بعد، والتعليم المقارن والدولي، والتعليم متعدد اللغات والثقافات، إضافة إلى تاريخ التعليم.
التقييم و الفهرسة	- Index Copernicus, link - Scientific Indexing Services, link - Academic Keys “Unlocking Academic Careers”, link - Academic Resource Index “ResearchBib”, link - WorldCat OCLC, link - Google Scholar, link - Indian Journals Index (IJINDEX), link - ROAD, the Directory of Open Access Scholarly Resources, link - CiteSeerX, link - BING, link
الدولية	أعضاء هيئة التحرير والمراجعين والمؤلفين من أفريقيا وأوروبا وأمريكا الشمالية والجنوبية وآسيا؛ على سبيل المثال: مصر، بولندا، تركيا، الإمارات العربية المتحدة، الولايات المتحدة، الأرجنتين، فلسطين، اليابان، الصين، البرازيل، كرواتيا، الأردن، سوريا، ألمانيا، سنغافورة، الهند، اليونان، أسبانيا، البيرو، كولومبيا، إيطاليا، لبنان، الجزائر، المملكة المتحدة، كوسوفو، المملكة العربية السعودية.
الرسوم	لا يوجد تكاليف مقابل التقديم والنشر.

الملخصات والنصوص متوفرة مجاناً عبر الإنترنت لجميع الجامعات والمؤسسات في جميع أنحاء العالم رابط المجلة ، شروط النشر

للمراسلة: رئيس تحرير المجلة: أ. د. مراد على عيسى، نائب رئيس جامعة كاي للدراسات العليا والبحوث

تقرير عن المؤتمر الدولي الثامن للإعجاز لمدينة تطوان والمالية الإسلامية بمدينة برشلونة

الدكتور محمد بورباب

رئيس هيئة الإعجاز العلمي في القرآن والسنة لشمال المغرب

انعقد المؤتمر الدولي الثامن للإعجاز لمدينة تطوان هذه السنة بمدينة برشلونة أيام الخميس والجمعة والسبت ٤، ٥، ٦ أبريل ٢٠١٩ بتنسيق مع المؤتمر الدولي الثالث للمالية الإسلامية ببرشلونة الذي ترأسه الدكتورة نجية لطفي، رئيسة مركز الدراسات والأبحاث في الإقتصاد والماليات الإسلامية.

وتم المؤتمر الدولي الثالث للمالية الإسلامية ببرشلونة تحت شعار "المعجزات الإقتصادية في القرآن والسنة"، والمؤتمر الدولي الثامن للإعجاز لمدينة تطوان، بمشاركة أساتذة ودكاترة جامعيين وباحثين من المغرب وإسبانيا وتركيا والجزائر والأردن والعراق، وضيوف من السنغال والسعودية، وبحضور:

- مدير فرع بنك إسبانيا ببرشلونة.
- المدير العام للسياسة المالية والتأمينات والخزينة بلاجينراليتات بكطالونيا.
- مفوضة الهجرة ببلدية برشلونة.
- رئيس هيئة الإعجاز العلمي في القرآن والسنة بشمال المغرب.

- رئيس المركز الثقافي الإسلامي التوبة، بكورنيا جهة برشلونة.
- عناصر من الصحافة.
- إضافة إلى البروفسور زغلول النجار.
- وحضر بالمركز العديد من أعيان برشلونة.

ووفر المؤتمر الترجمة الفورية من الإسبانية للعربية ومن العربية للاسبانية، ليشكل مساحة للتبادل بين مختلف مفكّري التيار الاقتصادي الإسلامي والممارسين من جهة والاقتصاديين والممولين الأوروبيين على الجانب الآخر،

- فبالنسبة للاقتصاديين والممولين الأوروبيين، يعد المؤتمر فرصة لفهم الاقتصاد الإسلامي بمختلف جوانبه ومكوناته وللتعرف على مختلف تحدياته.
- وبالنسبة للمفكرين والممارسين الاقتصاديين الإسلاميين، يعد المؤتمر منفتحًا على الأدوات والآليات الجديدة المعتمدة في أوروبا والتي يمكن أن تثري النقاش.

تمت الأشغال بفندق HCC HOTEL وبالمركز الإسلامي التوبة ببرشلونة.

اختتم المؤتمر بإقامة دورة سياحية، على شرف المدعوين والمشاركين من الأساتذة والدكاترة الجامعيين، تعرفوا خلالها على المعالم والمآثر السياحية للعاصمة الكتلانية برشلونة.

نشير إلى أن مديرة المؤتمر الثالث للماليات الإسلامية ببرشلونة، الدكتورة نجية لطفي، ورئيسة مركز الدراسات والأبحاث في الإقتصاد والماليات الإسلامية، أنشأت تعاونية للخدمات المالية الإسلامية كوب – حلال، وهي "أولى المؤسسات المالية بإسبانيا، التي تعمل طبقا للتعاليم الإسلامية" كما جاء في تعريف لها في إحدى منشوراتها. كما أن لها منتوج آخر ويتعلق الأمر بتأمين تكافل TAKAFUL، وهو أيضا "أول تأمين بإسبانيا يتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية"، حسب تعريف لمنشور تحت عنوان تكافل.

كلمة الدكتور محمد بورباب

بعد تقديم واجب الشكر لرئيسة المؤتمر ولأعيان برشلونة الذين رحبوا بالمؤتمرين وأبدوا سرورهم بطبيعة الموضوع الذي يعالج الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة والإضافة النوعية التي يمكن لهذا المؤتمر أن يقدمه لإسبانيا والعالم أجمع.

الإقتصاد الإسلامي، نموذج تطبيقي متكامل، يملك آليات معالجة الأوضاع الاقتصادية الصعبة والحفاظ على المكتسبات المادية للبشرية.

ملخص

من أهم ملامح الاعجاز الاقتصادي في تشريعات الإسلام احتواؤه على أهم الأفكار والمعالجات الاقتصادية لتحقيق التقدم وضبط وتقنين المعاملات الاقتصادية بين الناس وبخاصة ما يتعلق بالكسب الحلال وتحريم الربا والغش والاحتكار، وتشريعات الشق الاجتماعي من زكاة وإرث ووقف وغيرها، كثوابت تعمل على امتداد تاريخ البشرية، فهذه المنظومة الاقتصادية في القرآن والسنة لا توجد مجتمعة ومتوازنة وبهذا التفصيل في أي من النظم الاقتصادية الوضعية.

وقد ازدهرت العلوم التطبيقية والعلوم الإنسانية ومنها الفكر الاقتصادي الإسلامي على امتداد تاريخ الإسلام، عكس ما يروج له الفكر الاقتصادي الغربي الذي يرى أن بداية الأفكار الاقتصادية ظهرت عند اليونانيين القدماء (افلاطون) ثم قفزت إلى العصور الحديثة في أوروبا، وقد كانت هذه المعاملات سببا في دخول شعوب بأكملها في دين الإسلام بدون نشوب أي حرب مع الدولة الإسلامية.

وفي العصر الحديث ومع ظهور الأزمات الاقتصادية الحادة للرأسمالية بعد انهيار المعسكر الشيوعي وبقاء الناس تحت الظروف الشاذة للاقتصاد الدولي الراهن يظهر الاقتصاد الإسلامي كبديل للتيه الاقتصادي الذي تعيشه البشرية، لقد فشلت دول العالم قاطبة في تجنب التضخم والقضاء عليه، وانحصرت جهودها في إدارته والسيطرة

عليه قدر الإمكان، مع أن عدم الانتصار عليه معناه فشل النظام النقدي الدولي، وفشلت الدول كافة ومعهم البنك الدولي في تجنيب مواطنيها الفقر بل دخل مواطني بلدان –كانت تصنف بأنها غنية – حالة الفقر، بما يدل على فشل سياساتها، وعن ضرورة البحث عن حل جذري للاقتصاد العالمي الحالي.

وفي هذا الإطار، لم يكتف الغرب باعترافه أن بعض معاملاته المالية – والتي حرمتها الشريعة الإسلامية – هي السبب في الأزمة: كالربا، وبيع الغرر والميسر والمتاجرة في الديون، والمضاربات الوهمية.. بل أخذ يطبق ويدعو لاستعمال أدوات اقتصادية إسلامية فرضت نفسها في قواميس البنوك الغربية كحل بديل للمنظومة الربوية التي يعيش عليها، ك"المشاركة"، و"الصكوك"، و"التكافل" وإزالة الفائدة الربوية أو تخفيضها لتشجيع الاستثمار.

وهكذا ومن حيث أن بعض معاملات الغرب المالية – والتي حرمتها الشريعة الإسلامية – كانت سببا في الأزمة الراهنة، ومن كون العلاج الغربي المقترح للأزمة الاقتصادية العالمية يتوافق جزء مهم منه مع أحكام الشريعة في النظام الإسلامي المالي.. يتبين لنا وجه عظيم للإعجاز الاقتصادي والتشريعي لكتاب الله العزيز وسنة نبيه عليه الصلاة والسلام...الذي بدأ الغرب يتناغم معه عن قصد أو غير قصد في معالجاته للأزمة الاقتصادية العالمية.

وفي هذا السياق يطالب الخبراء الغربيون بالأخذ بمبادئ الشريعة الإسلامية:

- يقول Michel Santi: لا حل إلا في المالية الإسلامية ويتساءل: هل يقبل الغرب أن ينقذ نفسه بالمالية الإسلامية؟

- وتقول – خبيرة الإقتصاد العالمية لوريتا نابليوني : إقتصاد الغرب ينهار والحل هو الإسلام لأن :النظام الإسلامي المالي هو الوحيد في العالم الذي لم يتأثر بأزمة العقارات الأمريكية، فإذا حدث الانهيار، فإنه الوحيد الذي سوف يظل على قيد الحياة، والشريعة الإسلامية حرمت استثمار الأموال في المنتجات على أساس الربا، وعمل المال للمال.
- واعتبر أستاذ الاقتصاد الفرنسي جاك اوستريفيفي في كتابه : الإسلام في مواجهة التقدم الاقتصادي L'Islam Face Au Développement Economique Editions ouvrières Jacques Austry بأن طرق الإنماء الاقتصادي ليست محصورة في النظامين المعروفين الرأسمالي والاشتراكي بل هناك اقتصاد ثالث راجح هو الاقتصاد الإسلامي الذي سيسود المستقبل لأنه أسلوب حياة كامل يحقق المزايا ويتجنب كافة المساوئ.
- وكتب رئيس تحرير صحيفة Le Journal des finance ٢٥-٩-٢٠٠٨ م (Roland Laskine) : "هل حان الوقت لاعتماد مبادئ الشريعة الإسلامية في وول ستريت"، يقول فيه : "إذا كان قادتنا حقًا يسعون إلى الحد من المضاربة المالية التي تسببت في الأزمة فلا شيء أكثر بساطة من تطبيق مبادئ الشريعة الإسلامية".
- ومن بين الأصوات المنادية بضرورة المراجعة والإصلاح والاستفادة من مبادئ الإسلام في الجانب الاقتصادي جوزيف ستيغليتز رئيس لجنة الامم المتحدة المكلفة بإصلاح النظام الاقتصادي العالمي وحامل جائزة نوبل للاقتصاد، والاقتصادي البريطاني ويليام بويتر والفرنسي اوليفي باستري والامريكي فيليب كوتلر والبريطاني توبي بيرش والالماني فولكر نينهاوس وغيرهم.
- وكتب رئيس تحرير كبرى الصحف الإقتصادية في أوروبا صحيفة Challenger الكاتب Beaufils Vincent سبتمبر ٢٠٠٨م : "أظن أننا بحاجة أكثر في هذه الأزمة إلى قراءة القرآن لفهم ما يحدث بنا وبمصارفنا؛ لأنه لو حاول القائمون على مصارفنا احترام ما ورد في القرآن من أحكام وتعاليم وطبقوها، ما حل بنا ما حل من كوارث وأزمات، وما وصل بنا الحال إلى هذا الوضع المزري" فالنقود لا تلد نقوداً.
- وصرح وزير الخزانة البريطانية اليستيردارلينغ : "لا يمكن معالجة عجز الميزانية دون الاستعانة بالصكوك الإسلامية"، وأصدرت الهيئة الفرنسية العليا للرقابة المالية – وهي أعلى هيئة رسمية تعنى بمراقبة نشاطات

البنوك– قراراً يسمح للمؤسسات والمتعاملين في الأسواق المالية بالتعامل مع نظام الصكوك الإسلامية في السوق المنظمة الفرنسية.

- ومنذ عقدين من الزمن تطرق الاقتصادي الفرنسي الحائز على جائزة نوبل في الإقتصاد (موريس آلي) إلى الأزمة الهيكلية التي يشهدها الإقتصاد العالمي واقترح للخروج من الأزمة وإعادة التوازن شرطين هما تعديل معدل الفائدة إلى حدود الصفر ومراجعة معدل الضريبة إلى ما يقارب ٢٪. وهو ما يتطابق تماما مع إلغاء الربا ونسبة الزكاة في النظام الإسلامي.
- كما أشادت دراسة أعدها مركز أبحاث الكونجرس الأميركي عن (التمويل الإسلامي) بالبنوك الإسلامية لكونها (أكثر صلابة في مواجهة التراجع الاقتصادي العالمي والأزمة المالية الدولية مقارنة بالبنوك التقليدية)، وأشارت الدراسة إلى اعتقاد كثير من المراقبين بأن (التمويل الإسلامي يمثل عجلة للتعافي من الأزمة المالية الدولية)، كما توقعت الدراسة بأن تعزز صناعة البنوك الإسلامية مكانتها في السوق الدولي في ظل بحث المستثمرين والشركات عن مصادر بديلة للتمويل خلال الأزمة الراهنة وفي المستقبل.

ومن خلال تأمل مظاهر الأزمة وأسبابها والمعالجات الغربية التي تستخدمها الأنظمة الغربية يتضح لنا إعجاز التشريعات الإسلامية في الحيلولة دون حدوث الأزمات الاقتصادية وفي كونها نموذجا تطبيقيا متكاملا، يملك آليات معالجة الأوضاع الاقتصادية الصعبة والحفاظ على المكتسبات المادية للبشرية:

١– الظروف الشاذة للاقتصاد التي تعيشها البشرية حاليا؛ ويمكن تلخيصها في العناصر التالية:

- ارتفاع الديون السيادية للدول الكبرى في العالم ومعظم الدول الأخرى... نتيجة ارتفاع الديون الداخلي للمؤسسات والاقتراض الخارجي... حيث وصلت الديون السيادية للدول الكبرى حدوداً جاوزت الناتج الإجمالي الداخلي الخام (PIB) بكثير.. وارتبط هذا الموضوع بنشر الفوضى الخلاقة بالشرق الأوسط وغيره، رغم استحواذها.
- ارتفاع معدلات البطالة. يقول موريس آلي (جائزة نوبل): إن النظام الاقتصادي الرأسمالي يقوم على بعض المفاهيم والقواعد التي هي أساس تدميره إذا لم تعالج وتصوب تصويبا عاجلا ... وهو اليوم يقف على حافة بركان، ومهدد بالانهيار تحت وطأة الأزمة المضاعفة (المديونية والبطالة).
- انتشار المجاعات والهجرات الكبري للبشر والتقاتل بينهم وتراجع في الاستثمار وفي الحريات الفردية.
- إنقسام الناس إلى دائن ومدين وتكدس الثروة في يد عدد ضئيل من الناس، وارتباط ذلك بتباطؤ النمو.
- ارتفاع معدلات التضخم.
- تحول الكثير من أسهم الشركات الأمريكية والغربية إلى فقاعات، حيث قيمتها لم تعد تعبر عن وضعها الحقيقي في عالم الأعمال.
- ارتفاعا للمخاطر السياسية التي تؤثر على الاقتصاد، وانتشار الإرهاب، وتراجع نسبة ثقة الشعوب في الحكومات، وتأييد الشعوب الأوروبية لفكرة العودة إلى الدول ذات السيادة.
- وصول نسب النمو حول العالم لمعدلات متدنية ما يعطي ملامح أزمة مالية عنيفة تعصف بالاستقرار العالمي، حذر منها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي أخيرا.

٢– ومن خلال تأمل بسيط لأسباب الأزمة يتضح لنا في أنها وبدون استثناء ناتجة عن معاملات ووسائل تستعملها الرأسمالية نهت عنها الشريعة الإسلامية قبل أربعة عشر قرنا:

تطبيقات الربا: لقد أدت تطبيقات الربا الى حالة كارثية يعيشها العالم الآن، فعلى المستوى الفردي، انقسم الناس في عصرنا إلى دائن ومدين وأصبح معظم الأفراد غير قادرين على سداد الديون (وحتى القادرين منهم على السداد ليست فى مصلحتهم سداد القروض عند انخفاض أسعار المنازل التي آلت ملكيتها للبنوك في الولايات المتحدة الأمريكية). أما على المستوى القومى والعالمى فيتلخص بالآتي: إفلاس البنوك الاستثمارية وصناديق الاستثمار. قبض التأمين من شركات التأمين جراء التأمين على السندات. إفلاس شركات التأمين. فتسعى المصارف إلى الإحجام عن الإقراض بعرقلته بشروط تصعب منحه. الأمر الذي يضغط على سيولة الشركات الصناعية وغيرها من الأنشطة الإنتاجية لإتمام أعمالها. وبعد ذلك تظهر بوادر كساد كبير. فتقوم الحكومات بزيادة سيولة السوق بضخ كميات هائلة لإنعاشه.. لكن الاقتصاد يستمر فى الترنح تحت ضغط الديون بسبب الاستثمار في الديون وليس فى استثمارات حقيقية ملموسة. وأخيراً تجد الأسواق نفسها أمام احتمال انهيار اقتصادي عالمي.

- وأدت تطبيقات الربا كذلك إلى تكديس ٨٢٪ من المال لصالح الفئة القليلة من الرأسماليين تتحكم في الاقتصاد العالمي، ويبقى ٣.٧ مليار من سكان الأرض لم يلمسوا أدنى ربح من النمو لسنة ٢٠١٧، وأدت إلى نشر الحروب والفوضى الخلاقة نتيجة انسداد الآفاق – أمام الغربيين الرأسماليين – إلا أفق تجويع الشعوب وتفقيرهم والسيطرة على ثرواتهم لكي تستمر الآلة الرأسمالية في العمل.
- ومن هذه الوسائل المدمرة للاقتصاد والتي تستعملها الرأسمالية أخذ ربح ما لا يضمن (بيع الإنسان ما لم يقبض وبيعه ما ليس عنده)، والمتاجرة في الديون أو بيع الكالئ بالكالئ (بيع الدين بالدين)، وتحريك الاقتصاد بالحروب، وجشع مديري المؤسسات البنكية واستغلال نفوذهم للثراء الفاسد، التعدي والتقصير في الأمانة على مال الغير وودائع الناس، السرف والتبذير والبذخ في الإنفاق، استغفال الناس ثم استغلال بشع لثرواتهم وتركهم في المجاعات والنزاعات والحروب التي لا تنتهي خصوصا في إفريقيا وآسيا والعالم العربي، الاستدانة من أجل أداء الديون المتراكمة، البحث عن المال السهل في الاكثار من الديون وقلب هرم الثروة، التلاعب بقواعد التعامل والإفراط في المضاربات الوهمية غير المشروعة، الإفراط في الحرية الاقتصادية، استحواذ الدول العشرين على ٩٠٪ من الناتج الاقتصادي العالمي و ٨٠٪ من التجارة العالمية.

٣- العلاج: يتضح لنا وبدون عناء بأن أسباب الأزمة الاقتصادية العالمية في أنها وبدون استثناء ناتجة عن معاملات ووسائل تستعملها الرأسمالية وقد حرمها شرع الله، ومنها وسائل تتدارسها الآن الجامعات الدولية كبدائل، حيث يحول الاقتصاد الإسلامي دون ظهور أسباب الأزمة والظروف الشاذة التي تعيشها البشرية حاليا، بتحريمه المعاملات المالية والتي تكاد تفتك بمستقبل البشرية برمتها. ويملك هذا الاقتصاد آليات معالجة الأوضاع الاقتصادية الصعبة والحفاظ على المكتسبات المادية للبشرية، ومن هذه الأدوات نذكر:

- إزالة الربا / الفائدة الربوية على القروض والودائع، بصفتها المسؤول الأكبر عن الأزمات المالية العالمية، وذلك بتحريم الربا بأصنافه الستة: فالتعامل بالفوائد الربوية التي تجعل النقود تلد نقودا (ربا الديون، ربا القرض وربا البيع، ربا الرهون العقارية وتوريق الديون)، يركز المال في أيدي فئة قليلة من أفراد المجتمع الواحد،و يحرم منه المجموع الكثير، وهذا خلل في توزيع المال، يقول الدكتور (شاخت) الألماني، مدير بنك الرايخ الألماني سابقاً في محاضرة ألقاها في سوريا في عام ١٩٥٣ : "إنه بعملية رياضية (غير متناهية) يتضح أن جميع المال صائر إلى عدد قليل جداً من المرابين، ذلك أن الدائن المرابي يربح دائماً في كل عملية، بينما المدين معرض للربح والخسارة، ومن ثم فإن المال كله في النهاية لا بد بالحساب الرياضي أن يصير إلى الذي يربح دائماً. فمقاصد الشريعة في الأموال رواجهاوهو : "دوران المال بين أيدي أكثر من يمكن من الناس بوجه حق، وهو مقصد عظيم شرعي" (مقاصد الشريعة لابن عاشور : ٤٧١).
- قال تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ (٢٧٨) فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ۖ وَإِن تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ (٢٧٩) ﴾ (سورة البقرة). والفائدة الربوية هى أساس البلاء في حدوث المشكلات الاقتصادية التي تعاني منها الدول الغنية والفقيرة على السواء، وإن المرابين استطاعوا أن يوصلوا البشرية إلى هذا المأزق وأن يتغلغلوا إلى الحد الذي جعل العامة لا يعلمون ولا يظنون أن هذا النظام خطر عليهم بسبب فرض سياسة التجهيل والتعتيم بعدم الحديث عن الربا وأضراره وهي كما قال أحدهم : "إن القلة التي تستطيع فهم النظام مشغولة بتحقيق المزيدمن الأرباح بينما العامة لم ولن يخطر على بالهم أن هذا النظام ضد مصالحهم".
- قال تعالى : "فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ" (النور : ٦٣).

- استخدام أدوات اقتصادية إسلامية فرضت نفسها في قواميس البنوك الغربية بديلا عن التعامل بالفائدة: كالمشاركة، والصكوك، والتكافل.
- عدم إعطاء المال للأبناك (لأنها أصبحت وكرا للمضاربات الوهمية والفساد المالي) وبدل ذلك إعطائه للقطاعات المنتجة في الصناعة والفلاحة وغيرها، عن طريق التمويل (الأصغر والأكبر) والتداين، من خلال المؤسسات البنكية التي يجب تحويلها لمؤسسات مشاركة في التنمية بديلا عن الاقتصار بالتعامل بالفائدة.
- منع بيوع الغرر.
- تحريم الميسر.
- تحريم المتاجرة في الديون/بيع الديون.
- تحريم المضاربات الوهمية.
- تحويل العلاقة الحالية المقلوبة في القطاع المالي، حيث هرم الثروة مقلوب ويقوم على الديون ولا تحتل الثروة الحقيقية فيه سوى حيز هامشي يتقلص بمرور الزمن.وتحويل العلاقة الحالية المقلوبة في القطاع المالي، في رؤيته للمال: فالمال ليس إلا وسيلة لتحقيق سعادة البشر وليس هدفا في حد ذاته.
- عدم البحث عن المال السهل في الديون وفي كل المعاملات التي حرمتها الشريعة الإسلامية والتي قلبت هرم الثروة وتكاد تعصف بالاقتصاد العالمي.

- تحقيق المساهمة الاجتماعية الفعالة لأن القطاع الربحي (التبادلي) يجب أن يرتبط بالقطاع غير الربحي (الخيري) ارتباطا وثيقا، والعمل بموارد التكافل الاجتماعي والعدالة التوزيعية، التي منها ما هو محدد المقادير كالخمس والزكاة والعشور والخراج والكفارات والفيء والغنائم والجزية وغيرها من مساهمات المسلمين، ومنها ما هو عام تتغير قيمته تبعاً لتطوع الأفراد واحتاجات المجتمع: ومثاله الصدقات والإنفاق في جميع المنافع المطلوبة للمجتمع، وما تفرضه احتاجات المجتمع من موارد إضافية تقوم الدولة باستثمارها وقروض تقترضها من المواطنين عند الضرورة بلا فوائد . فالتركيز على ثنائية محورية "الربح المادي، الزكاة" يجعل عملية التنمية تستند على قطاعين اساسيين لا غنى عنهما في المجتمع وهما القطاع الربحي (التبادلي) والقطاع غير الربحي (الخيري) وهما بمثابة جناحي الطائر اللذان لا يمكن التحليق والاقلاع الا بهما . كما انها تصحح العلاقة المقلوبة التي تحول من خلالها القطاع المالي من تابع الى متبوع وانقلاب بناء الثروة بدوره فيها الى هرم مقلوب يقوم على الديون ولا تحتل الثروة الحقيقية فيه سوى حيز هامشي يتقلص بمرور الزمن. وفرض الزكاة على المال يحقق هذا الهدف، قال تعالى: (كي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم) سورة الحشر – الآية: ٧، فإذا كان ١٪ من سكان الأرض يمتلكون أكثر من ٥٠٪ من ثرواتها... واستمر الوضع كما هو عليه سيمتلكون كل ثروات الأرض... سيصبح المال دولة بين الأغنياء (يتداوله الأغنياء فقط فيما بينهم دون باقي مكونات المجتمع)، وسيصيب الخلل كل المجتمعات بسبب اختلال توزيع الثروة فيها .
- تشجيع إجراءات في حماية الثروة اتخذتها الحكومات الغربية لحل الأزمة وهي من منهج الاقتصاد الإسلامي ولو لم تسمى باسمه، من خلال :ضخ كميات مالية لإنقاذ السوق المالية، ضمان الودائع، كبح المضاربات الوهمية، وضع قيود على رواتب ومكافآت كبار المصرفيين،رقابة المؤسسات والأفراد .
- حماية الثروة في شموليتها الزراعية والحيوانية والتجارية والمعدنية والبحرية .
- تطبيق قانون الزكاة على الجميع لإرغام الناس على إدخال مالهم في الدورة الاقتصادية بشكل كامل وعدم مجاملة فئةً على حساب فئة مجتمعية،
- العمل بكل القواعد الاقتصادية الإسلامية التي تميزها عن النظريات الاقتصادية الوضعية من عدة جهات :

١. من جهة العدالة: فعدالتها مطلقة لا تجُامل فئةً ولا تحُابي أحداً، وهذا وجه عظيم للإعجاز التشريعي في ميدان الاقتصاد من حيث شمولية رحمة التشريعات الإسلامية لكل مكونات المجتمع، فالمجتمعات الإنسانية تحيى في ظلال تعاليم خالقها حياة طيبة كطائر يطير بجناحين جناح البحث في الأرض عن الطيبات وجناح الإنفاق على فئات معوزة لم تستطع أن تشق طريقها في الحياة المادية، وهي فئات لا يمكن أن يرحمها إلا العيش في النظام الإسلامي، فبعد كل ما جربته الإنسانية من نظم اقتصادية، ها هي اليوم تكدس المال في يد حفنة من البشر لا تزيد نسبتها عن واحد في المائة مقابل حوالي ثمانين في المائة من المحرومين من سكان الأرض.

ولأن النفقة في سبيل الله جزء لا يتجزأ من دين الرحمة (وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ) (الأنبياء: ١٠٧) فهو رحمة للعالمين، يشمل بر الناس وفاجرهم، مؤمنهم وكافرهم، بل ويشمل الحيوانات والنبات، ففي الحديث المتفق عليه عن أبي هريرة –رضي الله عنه– أن رسول الله –صلى الله عليه وسلم– قال: ((من لا يَرحم لا يُرحم))، وهي الرحمة التي تشمل كل مكونات المجتمع البشري في نظام التشريع الرباني الذي أدى غيابه عن الأرض لكل هذه القسوة التي نراها وقد عمت أرجاء الأرض طولا وعرضا.

٢. ومن جهة فلسفتها فهي حكيمة لا تقدم مفسدة ولا تغفل مصلحة راجحة على حساب مصلحة مرجوحة.

٣. ومن جهة دوامها فهي ثابتةٌ لا تتبدل ولا تتغير بتغير الزمان أو المكان،

٤. ومن جهة عموميتها فهي عامة صالحة لكل مجتمع وكل شعب،

٥. ومن جهة شمولها فهي غنيةٌ محيطةٌ لا تُغفل شيئًا،

٦. ومن جهة فعاليتها فهي تلتزم الحدود العملية المفيدة الجائز البحث فيها دون مبالغة في تساؤلات غير مبررة بخلاف الاقتصاد الوضعي القائم في جزء كبير منه على الفروض الخيالية والسفسطة الجدلية.

٧. ومن جهة أثرها فهي طريق السعادة ولا بد لمن امتثل أوامرها وتجنب نواهيها ما استطاع إلى ذلك سبيلا.

خلاصة:

الإسلام، كدين عالمي موحد للعديد من المجتمعات البشرية في ظل إمبراطورية روحية واحدة، بالرغم من أن له رؤيته الخاصة للحياة الاقتصادية، لكنها تحمل صفات الشمولية والاستقرار والاستدامة والتدرجية والعدالة التي تنفع كل المجتمعات البشرية، ويعتمد هذا النموذج الإسلامي للحياة الاقتصادية على مبادئ الإسلام الثابتة، ويفتح المجال أمام مختلف التطورات التكنولوجية والمؤسسية للأنظمة الاقتصادية الحديثة ويتكيف مع الخصائص المحلية والزمنية للمجتمعات البشرية.

وهو يركز بشكل رئيسي على الاستقرار. في الواقع، لا يمكن تحقيق النمو خارج المجال الاقتصادي الحقيقي. وبالتالي، في الاقتصاد الإسلامي، فإنما يبدو أنه عائق أمام النمو سيكون في الوقت نفسه عازلة للصدمات الاقتصادية المستقبلية التي تقلل من الآثار الدورية وتضمن مزيداً من الاستقرار للجهات الفاعلة الاقتصادية.

وهو اقتصاد مستدام يجعل التوزيع العادل للثروة والتنمية البشرية وخلق الثروة واجبًا دينيًا للفرد والأمة والإنسانية. فالتوزيع العادل للثروة مبدأ قرآني وفق الآية القرآنية التالية: "كي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم" (الحشر: ٧).

والنموذج الاقتصادي الإسلامي يملك الثبات في تشريعاته ويحمل المتغير. إنه نموذج يحتفظ بمعاييره ومستودعه ولكنه يبتكر في الأدوات والآليات. فينتج الثروة ويوزعها، ويدعو للتطوير المستمر للآليات والأدوات والمهارات اللازمة لمواجهة التحديات الجديدة للمجتمعات البشرية.

وبالتالي، إذا كان النظام الاقتصادي الرأسمالي يقوم على بعض المفاهيم والقواعد التي هي أساس تدميره إذا لم تعالج وتصوب تصويبا عاجلا... وهو اليوم يقف على حافة بركان، ومهدد بالانهيار تحت وطأة الأزمة المضاعفة (المديونية والبطالة). كما يقول موريس آلي (جائزة نوبل) فإن الاقتصاد الإسلامي نموذج بديل يتصف بالشمولية والاستقرار والاستدامة والتدرجية والعدالة، وأي فشل في تدهور المبادئ ليس في حد ذاته فشلاً للنموذج بل إنه فشل للذين لا يقدمونه بالشكل المطلوب.

المراجع:

- مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية www.kantakji.com .
- الاقتصاد العادل: اقتصاد الموارد لا اقتصاد الديون (نماذج من الاعجاز التشريعي في مجال التنمية)، للدكتور: محمد النوري، باحث في الاقتصاد الإسلامي، العدد الثالث من مجلة إعجاز الدولية للبحث والتأمل العلمي، ص: ٤٨ .
- مقالة: التمويل الإسلامي لتنظيف النظام المالي.
- هل يقبل الغرب أن ينقذ نفسه بالمالية الإسلامية؟.
- مقالة: مقترح بمشروع قانون للمصارف الإسلامية من إعداد د. محمد وفيق زين العابدين.
- مقتطف من مقالة: الربا وأثره على الأزمة الاقتصادية العالمية (رؤية إسلامية للحل)، أ. د محمد بن ناصر بن محمد القرني.
- بلوافى، احمد مهدى: أزمة عقار أم أزمة نظام, الأزمة المالية العالمية أسباب وحلول من منظور إسلامى (مجموعة باحثين), مركزأبحاث الاقتصاد الإسلامي، مركز النشر العلمي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة ١٤٣٠ هـ.ص ٢٤٩.
- توماس، سويل: الاقتصاد التطبيقى، كلمات عربية للترجمة والنشر، القاهرة، ٢٠١٠ ، ص ١٢٣.
- مقالة للدكتور أحمد الطاهري موجهة للمؤتمر الدولي الثامن للإعجاز المنعقد ببرشلونة أيام ٤ و ٥ و ٦ أبريل ٢٠١٩.

قد تدير الصين قريباً أول عجز سنوي في الحساب الجاري منذ عقود

ترجمة فريق العمل في المجلة[1]

لربع قرن من الزمان، تبيع الصين للعالم أكثر مما تشتري منه، وهذه سمة غير قابلة للتغير في المشهد الاقتصادي؛ فقد حققت الصين فائضاً في حسابها الجاري (بمعنى مجموع ميزانها التجاري وصافي دخلها من الاستثمارات الأجنبية)؛ وذلك بسبب تراجع التصنيع الغربي، وفيضان سوق السندات الأمريكية، مع زيادة المدخرات التي غذت فقاعة الإسكان لضعاف الملاءة. ومع ذلك، قد يختفي الفائض قريباً.

أدارت الصين في عام ٢٠١٩، أول عجز سنوي في حسابها الجاري منذ عام ١٩٩٣؛ مما سيحولها من مقرض إلى مقترض، وسيُحدث ذلك تأثيراً غير مباشر، بأن يجبرها (بشكل تدريجي) على جذب مزيد من رأس المال الأجنبي وتحرير نظامها المالي. وحكومة الصين تستيقظ على هذه الحقيقة ببطء. وفي هذه الأثناء، يبدو أن المفاوضين التجاريين الأمريكيين لم يلاحظوا ذلك على الإطلاق؛ فبدلاً من التركيز على حث الصين على تحرير نظامها المالي، هم قلقون من منعها لانخفاض (اليوان). ونتيجة لقصر النظر، يعتبر ذلك بمثابة فرصة ضائعة لكلا الجانبين.

لقد عكست فوائض الصين ولعقود من الزمان حقيقة أنها وفرت لسنوات أكثر مما استثمرت. فالأسر المقتصدة تكتنز النقود، كما أن ظهور التجمعات الصناعية الساحلية الكبيرة يعني أن المصدرين يكسبون عائدات أكثر مما تستطيع الصين إعادة استثماره.

لكن الآن كل ذلك بدأ يتغير. فالمستهلكون ينفقون على السيارات والهواتف الذكية والملابس، كما ينفق السياح الصينيون مبالغ هائلة في الخارج (انظر المقال)، ومع تقدم السكان في السن، سينخفض معدل الادخار القومي أكثر، لأن المزيد من المتقاعدين سيخفضون مدخراتهم.

ودخول الصين فعلياً حالة العجز هذا العام أم لا، سيكون بناء على أسعار السلع. لكن الاتجاه نحو الادخار والاستثمار واضح: حيث ستحتاج البلاد قريباً إلى التكيف مع واقع جديد تكون فيه حالة العجز هي السائدة. وهذا بدوره يعني أن الصين ستحتاج إلى اجتذاب تدفقات رأس المال الصافية؛ كصورة متطابقة لعجز الحساب

[1] China may soon run its first annual current-account deficit in decades, The Economist, Mar 16 2019, Link

الجاري. وحتى حدوث ذلك؛ خففت الصين حصصها للأجانب الذين يشترون السندات والأسهم مباشرة، وجعلت من الأسهل بالنسبة لهم الاستثمار في الأوراق المالية عبر بورصة هونغ كونغ. وتدرس صناديق التقاعد وصناديق الاستثمار في جميع أنحاء العالم زيادة تعرضها للصين.

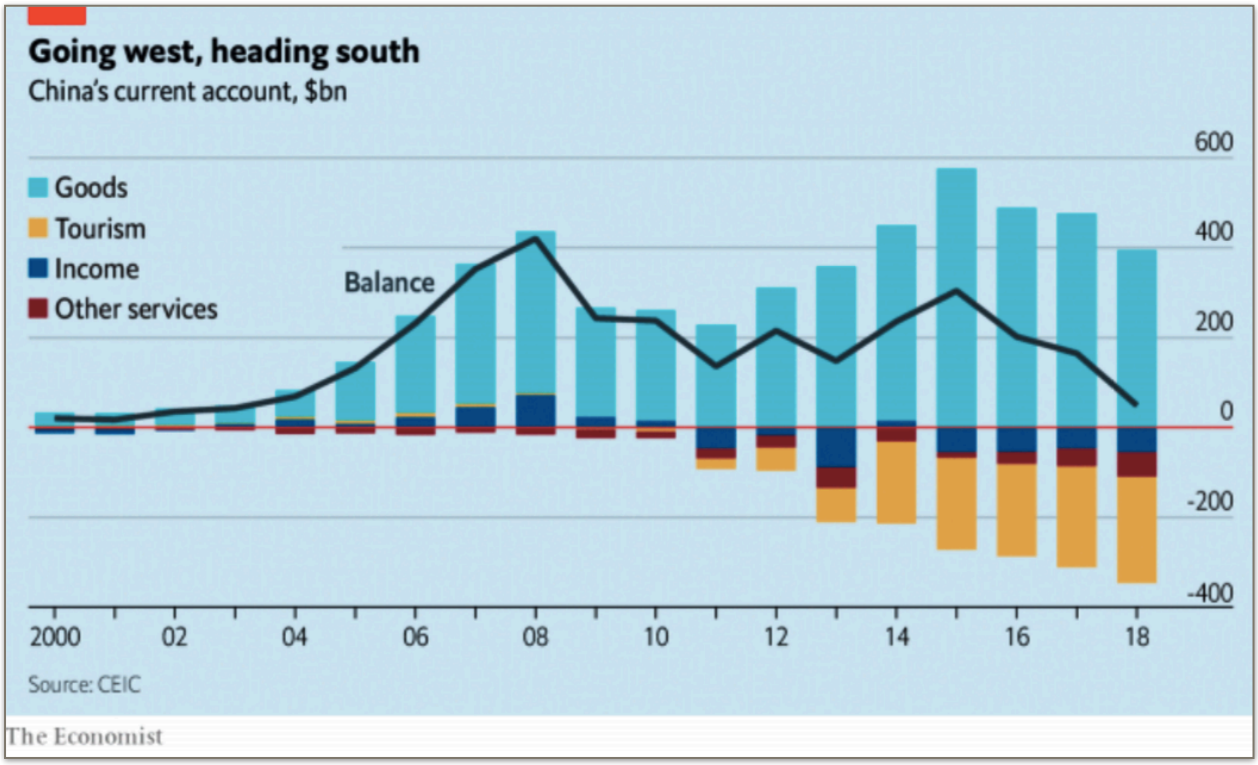

لكن الإصلاحات لا تزال محدودة؛ حيث يواجه المواطنون الصينيون العاديون قيوداً على مقدار الأموال التي يمكنهم الحصول عليها. وإذا حاول المستثمرون الأجانب سحب أموالهم من الصين مرة واحدة، فلن يكونوا قادرين على ذلك، مما يجعلهم متوترين من وضع مبالغ كبيرة. والصين مرعوبة من عدم الاستقرار المالي. فقد تسبب إصلاح العملة الفاشل في عام ٢٠١٥ بتقلب واسع النطاق. لكن النظام الذي تنتقل إليه البلاد، والذي يعامل السكان المحليين والأجانب بشكل مختلف، يعد بأن يكون الوضع سيسوده الفساد، وعدم الاستقرار.

في نهاية المطاف، سيحتاج رأس المال إلى التدفق بحرية في كلا الاتجاهين عبر حدود الصين؛ حيث سيستفيد الأشخاص من خارج الصين وداخلها من القدرة على الاستثمار في أماكن أكثر. وستكون الحاجة إلى تدفقات رأسمالية أكثر تحرّكاً وبتأثيرات جانبية مرحب بها؛ تتمثل بإجبار الصين على إصلاح نظامها المالي الذي تسيطر عليه الدولة، ليس أقلها أنها تحظى بالثقة بين المستثمرين الدوليين. وهذا بدوره يعني أن قوى السوق تلعب دوراً أكبر في تخصيص رأس المال في الصين.

قد تتوقع أن يرحب المفاوضون التجاريون الأمريكيون بكل هذا، وتحث الصين على تحرير نظامها المالي. لسوء الحظ يبدو أنها عالقة في الماضي. مهووسون بفكرة أن الصين قد تخفض عملتها لتعزيز الصادرات، وتفيد التقارير أنها تصر على أنها تلتزم باليوان المستقر. هذا خاطئ ويناقض نفسه. فبدلاً من خوض حروب العملة كما في الماضي، يجب على أمريكا أن تحث الصين على الاستعداد للمستقبل.

بين الدين والاقتصاد.. كيف نختار شريك حياتنا؟

حازم حسانين محمد

باحث دكتوراه - قسم الاقتصاد - كلية التجارة بجامعة بنها - مصر

إذا كنت تعيش في زماننا هذا فإن الدينا تعرض عليك بين الفينة والأخرى، وتتقلب عليك بشتى أوجهها، فتتزين لك تارة كي تشمر لها ساعدك، وتكشر لك تارة أخرى علك تهابها. وما بين هذه وتلك ترى نفسك مرة مؤمنا بها ومسلما ومنغمسا في شهواتها ومطواعا لها ولمغرياتها، وأخرى كافرا بها وعاصيا لها وراداً لملذاتها ومحاربا لشهواتها. ففي الأولى تفر أنت إليها ولا يأتيك منها إلا ما كتب لك، وفي الثانية تفر أنت منها فتلهس هي خلفك علك تجيبها وليس منك غير غض الطرف عنها، إلا أنها لازالت بك حتى تصل إليك فتهزمك وتضمك لجنابها أو توقع أنت بها شر هزيمة فتوردها مهلكها وتخرج منتصرا سالما من سهامها وشرورها.

إذا فبعد هذه المقدمة كيف للقارئ أن يعرف في أي حقل يدور هذا المقال وعن ماذا؟ ولماذا؟ وقبل أن تبدأ خلجات النفس ومناطقة العقل لدى قرائنا الأعزاء في أن تسبح في بحر الإجابة عن ذلك، نختصر عليهم الطريق ونخبرهم أن هذا المقال يدور في منطقة وسط بين الاقتصاد والدين" هي منطقة الاقتصاد الإسلامي" حيث البحث عن أسس اختيار شريك الحياة بين المنطق الاقتصادي وهدي الشريعة الإسلامية الغراء "، ولعل السؤال الرئيس الذي نورده على مسامعنا جميعا، هل يمكن لنا أن نجمع بين الاقتصاد والدين في مسألة إختيار شريك الحياة؟ قطعا نعم. وتبدأ الإجابة من كون علم الاقتصاد أحد العلوم الاجتماعية التي تبحث في قضايا ومشكلات المجتمع وكيفية استغلال الموارد المحدودة لتحقيق الغايات والحاجات غير المحدودة. وعلى ضوء وجود ندرة نسبية شاعت في الأفق في الآونة الأخيرة تحت مسمى ظاهرة " اللا مسئولية في الحياة الزوجية " بات من المحتم علينا كباحثين الغوص في أعماق مثل هذه القضايا ومحاولة تفكيك جوانبها ووضع التفسيرات المناسبة لها بغية الخروج بما يمكن أن يعيدنا إلى الطريق الصحيح.

ولعل نقطة القطع وفض الإشتباك في هذا الطرح، يبدأ من الفكرة القديمة بروزا والقائمة وجودا، التي ترى أن الأسرة هي عماد المجتمع ونواته لتخريج مواطنين واعين وصالحين، ينهضون بأوطانهم وأممهم، وهي المنبع الأول لتصدير وبعث أفراد صالحين نافعين قادرين على دفعه للأمام والعكس بالعكس. فالأسرة كما يرى علماء علم نفس النمو أنها المصدر الأول للمعرفة والمحدد الأول للمخزنات القيمية والسلوكية للإنسان منذ مهده حتى إنقضاء عمره، بإعتبار أن السنوات السبع الأولى للطفل يجرى على ضوءها تفسير السلوك والشخصية فيما بقى

من العمر. لذا وجب علينا أن نسال كيف تُكون الأسرة وكيف يتم إختيار أطرافها وماهي بواعث هذا الإختيار وآلياته؟ وهل الإختيار يكون قيمي (أخلاقي) بحت أم تتخلله جوانب اقتصادية؟ وأيهما يطغى على الآخر. وأخيرا هل إختيار شريك الحياة في زمننا الحاضر يخضع لمعايير المكسب والخسارة أو العائد والنفقة أم لا؟.

جل هذه التساؤلات لا شك أن لها إجابات بعضها بديهي وبعضها الآخر معقد غاية التعقيد، ودعنا نبدأ من حيث وجب أن يكون البدء، فالإنسان أو البشري فطره الله سبحانه وتعالى في زوجين الأول الذكر الذي يحمل صفات تتلخص في مبادي القوة والمشقة والتحمل في الوقت الذي جبلت فيه الأثنى على التدلل والجمال والنعومة، وسرعان ما يشعر أحدهما بالنقص والحرمان فيحن إلى ما يكمله، ويبدأ هذا من جانبين أحدهما جانب عاطفي والآخر حسي ملموس، وسرعان ما يتزواج كلاهما مع الوصول إلى منتصف العقد الثاني من العمر وما يليه من سنوات، حيث إلتقاء الجوانب الوجدانية مع الجوانب المادية الحسية، فتتعاظم الرغبة للإشباع ويشكلا معا باعثا قويا ومتزايدا يتسم بالتجدد والإستمرار، بل يجد نفسه دائما في حاجة لا نهائية لمثل هذا الإشباع.

وهنا تبدأ عبر عملية تنظيمية نَظمتها الفطرة أطلق عليها " الزواج " وهو بمثابة عقد شفهي مشهود تطور مع مرور الوقت إلى عقد كتابي مشهود يقوم طرفاه بالتعاقد على أن يكونا حياة زوجية ويحيا معا حياة سوية. ولأن الزواج عملية تنظيمية إنبرت جميع الأديان السماوية لبيان مسارتها ووقفت بكل حزم لتحديد أركانها وتنظيم قيامها بما يضمن الوصول إلى الهدف الأسمى وهو السكينة والطمأنينة كما قال جلا وعلا " وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِّتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُم مَّوَدَّةً وَرَحْمَةً ۚ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ (٢١) " سورة الروم. وتتضمن هذه الآية عدة أركان أهمها:

الركن الأول: السكون النفسي، وهذا الركن خاصٌّ بالزوج والزوجة، وهو تعبيرٌ بليغ عن شعور الاطمئنان والأمن والراحة والصفاء.

الركن الثاني: المودَّة التي يظهر أثرُها في التعامل والتعاون، وهو مشترك بين الزوجين، وأُسرةِ كلٍّ منهما.

الركن الثالث: الرحمة التي لا تكمُلُ للإنسان إلا بعواطف الأمومة والأبوَّة، ورحمتهما لأولادهما، فيكون لكل البشرِ أو الأحياء حظٌّ من هذه الرحمة الكاملة.

إذاً هذه العملية ليست عبثية أو مجرد حدث عابر يُترك ليمر مرور الكرام، بل هي وسيلة لتكريم الإنسان وتفضيله على سائر المخلوقات. فإذا كان الله جل وعلا ميزه بالعقل، فقد أمده أيضا بالقدرة على الإختيار والتفكر فيما يساعده في تحقيق مهمته على الأرض وتحقيق العمران وتطبيق أسس ومبادئ الاستخلاف التي وكل بها. وهنا

وبفم ملآن يمكن أن نقول أن باعث الفطرة والقدرة على الإختيار لابد وأن يمتزجا ليكونا الباعث الأول للشروع نحو قيام هذه العملية، ويبقى للدين والاقتصاد دورهما المحوري في صياغة هذا الحدث وتنظيمه، بما يحقق الأهداف السامية له.

ولننتقل نحو إجابة السؤال الثاني في هذا المقال، هل الاختيار قيمي بحت أم يخضع لمعايير مادية (اقتصادية)، والإجابة ببساطة أنه يجمع بين كلاهما مع طغيان الجانب القيمي (الأخلاقي) على الجانب المادي. وعلنا نستدل بذلك من قوله صل الله عليه وسلم: " إذا جاءكم من ترضون دينه وخلقه فزوجوه إلا تفعلوه تكن فتنة في الأرض وفساد كبير " رواه الترمذي. وموقفه من زواج الرجل الذي تزوج بما معه من القرآن. وإليك تفصيل القصة برواية البخاري عن سهل بن سعد: أَنَّ امْرَأَةً جَاءَتْ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَتْ يَا رَسُولَ اللَّهِ جِئْتُ لأَهَبَ لَكَ نَفْسِي فَنَظَرَ إِلَيْهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَصَعَّدَ النَّظَرَ إِلَيْهَا وَصَوَّبَهُ ثُمَّ طَأْطَأَ رَأْسَهُ فَلَمَّا رَأَتْ الْمَرْأَةُ أَنَّهُ لَمْ يَقْضِ فِيهَا شَيْئًا جَلَسَتْ فَقَامَ رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِهِ فَقَالَ أَيْ رَسُولَ اللَّهِ إِنْ لَمْ تَكُنْ لَكَ بِهَا حَاجَةٌ فَزَوِّجْنِيهَا فَقَالَ هَلْ عِنْدَكَ مِنْ شَيْءٍ قَالَ لاَ وَاللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ اذْهَبْ إِلَى أَهْلِكَ فَانْظُرْ هَلْ تَجِدُ شَيْئًا فَذَهَبَ ثُمَّ رَجَعَ فَقَالَ لاَ وَاللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا وَجَدْتُ شَيْئًا قَالَ انْظُرْ وَلَوْ خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ فَذَهَبَ ثُمَّ رَجَعَ فَقَالَ لاَ وَاللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ وَلاَ خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ، فلم يجد شيئا. فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هل معك من القرآن شيء؟ قال نعم سورة كذا وسورة كذا فقال قد زوجتكها بما معك من القرآن، وفي رواية قال انطلق فقد زوجتكها فعلمها من القرآن. متفق عليه.

وفيما رواه ابن عباس أن عليّاً – رضي الله عنه – لما تزوج بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم أراد أن يدخل بها فمنعه رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى يعطيها شيئا، فقال: يا رسول الله ليس لي شيء، فقال: أعطها درعك فأعطاها درعه ثم دخل بها. لفظ أبي داود، رواه النسائي ومعلوم أن الصداق كان أربعمائة درهم وهي فضة؛ لكن المختار الجواز قبله لما روت عائشة – رضي الله عنها – قالت: أمرني رسول الله – صلى الله عليه وسلم – أن أدخل إمرأة على زوجها قبل أن يعطيها شيئا. رواه أبو داود؛ فيحمل المنع المذكور على الندب أي: ندب تقديم شيء إدخالا للمسرة عليها تألفا لقلبها.

لكن هل ما تقدم ينفي وجود أسس مادية لقيام عملية الزواج، قطعا لا. فالأساس المادي موجود وإن كان يسيرا، ولعل وجود مكان مخصص ووجود صداق مناسب يرتضيه كلاهما، أمر حثت عليه الشريعة الإسلامية. إلا أنها جملة وتفصيلا لم تبالي بقيمة هذا المهر (الصداق) ولم تحدده، بل جعلته وفق ما يتفق عليه المجتمع، وبحسب

مقدرة من يتقدم للزواج. إلا أنه في بعض المظاهر والحوادث التي نراها اليوم يُرى عكس ذلك تماما، فترى إما سباقا وإما خلافاً حول قيمة الصداق عاجلة وآجله. فترى من يجعل من كريمته ثمنا لمن يدفع أكثر وترى آخر يلقيها وثالثة أُخرى تلقي بنفسها دون أن تُعمل العقل أو تتفكر في أمرها، فتهوى كما تهوى الأبل. ولنعود ثانية للمسألة الاقتصادية، هل عوامل الندرة والحالة المادية يمكن أن تتحكم في إختيار شريك الحياة؟ في وقتنا الراهن بالطبع نعم. فكما أوردنا سابقا، ثمة حالة عارمة في مصر تحديدا حول غلاء المهور وظاهرة العنوسة التي يقدرها البعض بما يزيد عن ١٢ مليون فتاة فوق سن الزواج، بما يعد قنبلة موقوته ستنفجر بمجرد أن ينزع فتيلها. لكن هل المغالاة في المهور هي العامل الوحيد فقط المسؤول عن هذه الظاهرة، بالطبع لا. فلا يمكن الجزم بذلك، إلا أننا نلقي بها على عاتق التنمية الاقتصادية المشهوة والأفكار المجتمعية والثقافية المغلوطة التي ترى أن الزواج غاية لا وسيلة يبذل من أجلها العمر والمال والغالي والنفيس. فيقع المرء في حالة من الإنفصام التام بين ما يجب أن يكون هدف للحياة وما يضخ في سجايا فطرته، فتختلط الأهداف ويذهب العمر هباءً دون دراية في ماذا مضى ولماذا؟. وبتحليل النفقة والعائد، هل يمكن لنا أن نُعمل هذا التحليل في مسألة إختيار شريك الحياة؟ لابد لنا أولا أن نفرق بين جانبين هما الجانب الوجداني (العاطفي) والثاني الجانب المادي (المالي). إذ أن تلك العلاقة كحدي المقص لايمكن لأحدهما أن يتحرك دون الآخر ولا يمكن لاحدهما أن يقطع دون الآخر. فمن الناحية الدينية يوصينا النبي الكريم صلوات ربي وسلامة عليه أن نختار ذات الدين بين أربع مواصفات حددها الحديث الشريف الذي رواه أبو داود والنسائي عن أبي هريرة رضي الله عنه: قال النبي صل الله عليه وسلم " تنكح المرأة لأربع لمالها ولحسبها ولجمالها ولدينها فاظفر بذات الدين تربت يداك" . ولم يكن لينسى الرجل الذي وضعت له شروطا قيمية ومادية أيضا بإعتباره أهل النفقة وصاحبها ومفضل بما أودعه الله فيه من صفات وبهذه النفقة فقد قال الله جل وعلا " الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَنفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ فَالصَّالِحَاتُ قَانِتَاتٌ حَافِظَاتٌ لِّلْغَيْبِ بِمَا حَفِظَ اللَّهُ (٣٤) سورة النساء.

وفي الأخير، لا يسعنا القول إلا أن نذهب أن الزواج ليس سلعة سوقية تخضع لقواعد العرض والطلب كما نرى الآن في بعض الحوادث، بل هو فطرة وفطنة القيام بها يعد إعمالا لسنة الله في خلقه وفطرة فطر الله الناس عليها، فطوبي لمن يسر الحلال ويسر الزواج. وطوبى لمن وقف بكل حزم وقوة ضد كل محاولات العبث بعود أمتنا وساعدها " شبابها" .

الثقافة والقيم الإنسانية في العمارة

الدكتور المهندس حسان فائز السراج

إن ارتباط العمارة بالثقافة ليس ارتباطاً وجدانياً أو معنوياً، لكنه ارتباط عضوي، ففيها يعيش الإنسان بجسمه ووجدانه معه، والتعايش بين الإنسان والعمارة هو تعايش مستمر سواء في مكان السكن أو مكان العمل أو مكان الترويح عن النفس.. فالعمارة هي حيز يحتوي حركة الإنسان الداخلية أو الخارجية.

كما أن ارتباط العمارة بالثقافة ارتباط علمي يعرفه الخاصة والعامة.. وهي ملتقى العلوم الهندسية في الإنشاء والبناء.. وفي المواد والتجهيزات، وهي ملتقى العلوم الفنية في التأثيث والتنسيق في التكوين والتشكيل، فهي فعلا أم الفنون خاصة إذا كانت ملتزمة بالخط الإسلامي في تصميمها وتخطيطها.

إن العمارة عند المثقفين حضارة تشيد، وعند العلماء تاريخ يكتب، وعند الحكماء كتاب يقرأ، وعند الحكام صروح تبني، وعند المتخصصين إنجاز وابتكار.. فطالما نسمع عن الجوائز الأدبية والمعارض الفنية.. يقول المتخلفون أن العمارة للمعماريين، وهي علل لا تحتاج إلى عون أو معين.. بينما يرى المتقدمون أن العمارة لكل المجتمع وكل المواطنين.. فهي الأولى بالرعاية والعناية لأنها مقياس التقدم.. ومعيار الأصالة والحضارة.

وتمثل صياغة مفهوم الثقافة مهمة شديدة التعقيد، وذلك لتعدد التعاريف لهذا المصطلح، وعليه يمكن تعريف الثقافة على أنها عبارة عن أنماط ونتاج السلوك المكتسب أو المتعلم، وإنه على الرغم من أن عناصر الثقافة ومنتجاتها قد تختلف أو تتفاوت في درجة مشاركة الأفراد فيها، إلا أنها تقدم في النهاية طريقة الحياة في المجتمع، فالمجتمع يتكون من أشخاص أو تجمعات لأشخاص، والثقافة بدورها تنتقل بواسطة هؤلاء الأشخاص، لكنها ليست الأشخاص، أي أنها نتاج بشري ينبثق ويتطور في عقول أفراد المجتمع، وتزود الثقافة الفرد بمعاني الأشياء والأحداث فيستطيع من خلالها أن يحدد ما هو طبيعي وما هو غير طبيعي، وما هو منطقي وما هو غير منطقي، وما هو خلقي وما هو لا أخلاقي، ومن ثم حدود الحق والخير والجمال ليتزود في النهاية بالقيم

والأهداف، ومن ناحية أخرى تضع الثقافة قيوداً على الأنشطة الإنسانية وبالتالي توجه السلوك في مسارات معينة تقبلها وتسمح لها وتمنعه أو تعوقه على السير في اتجاهات تحظرها

وتمثل القيم Values مكوناً أساسياً من مكونات الثقافة المحلية، والتنظيم الاجتماعي للشعوب وهي تلك العناصر الثقافية التي تعبر عن اتجاهات الأفراد، واعتقادهم ومثلهم ورغبتهم ومفضلاتهم وأحكامهم، وتقوم القيم بوظيفة هامة وحيوية تتمثل في ربط أفراد المجتمع بعضهم البعض بالدرجة التي تجعل عناصر الثقافات الأخرى عسيرة الفهم، ومن ثم فهي ملزم اجتماعي ضروري لكل مجتمع منظم أياً كانت درجة تحضره، فمهما اختلفت القيم داخل المجتمع الواحد باختلاف الجنس أو الطبقة، فإن قيمة معينة تظل ذات عمومية لجميع الأعضاء ولو أن الكثيرين قد يفشلون في تحقيقها في سلوكهم الفردي أو الجماعي.

وعلى المجتمع محاولة فهم البيئة العمرانية كناتج مادي للثقافة، ولا بد من أن يرتبط بفهم واعي لعناصر الثقافة المادية، فكثيراً ما يختلف معنى العنصر المادي طبقاً لتفسيره من خلال إطار الثقافة اللامادية، واختلاف مفهوم الحديقة ما بين الثقافة الغربية والإسلامية، ويلاحظ العلاقة بين البيئة العمرانية كأحد مكونات العناصر المادية من ناحية، وبين مكونات العناصر اللا مادية للثقافة من ناحية أخرى، فكما تم ذكره في تعريف الثقافة من كون الثقافة إطار محدد للأنشطة الإنسانية من خلال توجيه السلوك، فإن البيئة العمرانية هي ذلك الوعاء الفراغي الذي يمارس من خلاله أفراد المجتمع تلك الأنشطة، وذلك بما يشمل الفراغات الخاصة داخل المسكن أو الفراغات العامة من خلال النسيج العمراني للمدن، ويتحكم النجاح التصميمي لتلك الفراغات في تيسير أو إعاقة أداء تلك الأنشطة؛ وعلى هذا وبالرغم من أن البيئة العمرانية هي مظهر مادي للثقافة؛ إلا أن أهميتها تأتي من كونها ليس فقط كناتج متأثر، بل كمنتج مؤثر أيضاً.

ونتيجة إدراك الدول المتقدمة لقيمة الحفاظ على الموروث العمراني كمطلب أساسي للحفاظ على الشخصيات القومية لمجتمعاتهم، وما لذلك من دور أساسي في التواصل الحضاري بل وأيضا كمصدر من مصادر الدخل والاقتصاد القومي، وبالرغم من النهضة التكنولوجية لتلك الدول، فقد تعددت أساليب الحفاظ على ذلك الموروث وذلك بدءا من مستوى المحافظة على الأحياء والمناطق وصولاً إلى المحافظة على المبنى أو واجهاته، وكذلك

ظهر حرص تلك المجتمعات على الحفاظ على قيم ذلك الموروث من خلال التصميمات المعاصرة، ويمكن التعرف على أهم تلك الأساليب وهي:

- المحافظة على المناطق التاريخية.
- المحافظة على المباني التاريخية مع إعادة نوعية الاستخدام.
- المحافظة على واجهات المباني التراثية مع إعادة تصميم الفراغات الداخلية.
- تكامل التصميمات المعاصرة مع المباني التراثية القائمة.
- استخدام التكوينات والتشكيلات للمباني التراثية في صياغة معمارية جديدة، ويمكن رؤية توظيف المباني من خلال عنصرين أساسيين:

- أولهما الجانب الهندسي وهو ما يتعلق بعمليات الصيانة والترميم، وما يرتبط بهما من الاختيار الأمثل للتركيبات والعناصر الصناعية والميكانيكية المتطلبة لتطوير المبنى بما لا يؤثر على كفاءة المبنى الإنشائية، وكذلك اختيار مواد التشطيب والتكسيات والألوان الملائمة للمظهر المعماري للمبنى.
- وثانيهما حاجة المبنى إلى العناية بالبيئة العمرانية المحيطة بما يشمل المظهر المعماري للمباني، وشبكات المرافق وخاصة فيما يتعلق بشبكات الطرق من وإلى الموقع، وكذلك عمليات تنسيق الموقع من تشجير وإضاءة.

ويقصد بالتكامل هنا شئ آخر غير التماثل أو التشابه، فالمبنى الجديد لا بد وأن يرتبط بوظيفته الجديدة ويعبرعن زمن إنشاءه، من حيث المواد الخام وأسلوب البناء، ويبرز الهدف التصميمي في عدم تنافر الملامح المعمارية ما بين القديم والحديث، ويمكن القول أن وجود تلك الحلقات الزمنية من المباني بما لها من تصارع منسجم يشكل واحدة من أهم مظاهر الاستمرارية الحضارية في نسيج المدينة ومبانيها.

وعن الصياغة المعمارية الجديدة لأصول تراثية فقد برز فكر ما بعد الحداثة التصميمي Post Modernism والذي اعتمد على تثمين قيمة العمارة التراثية من خلال إعادة استخدام مفردات تلك العمارة في تكوين مدمج مع العمارة الحديثة، وحيث أن تلك المجتمعات قد تميزت بحضارة تكنولوجية معاصرة،

فإن أكثر ما يميز هذا الأسلوب هو استخدام التكنولوجيا المتاحة والإمكانيات التقنية لعمليات الإنشاء وأساليب البناء في إعادة صياغة عمرانية لمقومات العناصر التراثية وملامحها، وتبدو القدرة التصميمية في إيجاد تلك الصياغة الإبداعية التي لا تخل بكل من القديم والحديث، حيث يمكن قراءة ملمح الموروث الحضاري في إطار من الإمكانات المعاصرة، وإن الحوار حول الأصالة والمعاصرة وعلاقة ذلك في الموروث الحضاري قضية جدلية هامة على المستوى الثقافي بشكل عام وعلى المستوى العمراني المعماري بشكل خاص، فحاضر اليوم هو ماض الغد، وبالتالي ما تراه معاصرة الآن سيمثل بعد حين موروثا؛ وبالتالي ستظل تلك الإشكالية محل بحث ودراسة دائمين، فإن احترام قيمة الموروث الحضاري يرجع إلى سببين رئيسيين:

- الأول يرتبط من كون تلك القيمة تمثل أحد عناصر البعد الزماني في مقومات القلب الثقافة والتي هي مصدر استمرارية وثبات المجتمعات،
- والثاني يرتبط بكون تلك المباني التراثية تمثل المراجع الذهنية للأفراد وبالتالي الصورة الجماعية عن المستوى العمراني المتطلب للبيئة العمرانية، وتتجلى المشكلة في المحتوى العمراني المصري في حصر الاهتمام بعمليات التنمية المادية دون توجيه العناية الكافية، للجوانب المعنوية بما يشمل البعد الزماني وعناصره، ومن ثم فإن المجتمع بوجه عام في حاجة إلى نهضة فكرية أو ما يمكن أن يطرح كخطوات تنويرية لنشر الوعي بأهمية الحفاظ على المقومات الحضارية بأبعادها المكانية والزمانية، المادية واللا مادية، في إطار من المتطلبات الحياتية المعاصرة، وذلك حتى يتولد في ضمير الأفراد الرغبة الذاتية للعمل بتلك القيم في العصر الحديث.

وحيث أن البحث موجه للنواحي العمرانية وبالتالي يرتبط بدور المثقف المعماري في تحقيق ذلك الهدف فيمكن القول أنه بالرغم من وجود بعض المحاولات في ذلك الاتجاه، إلا أنها جهود فردية ذاتية – وإن كانت صادقة – تبدو كمحاولة السير ضد التيار مع التأكيد على ضرورة استمرارها كعنصر من عناصر الأمل في البحث عن الحقيقة الغائبة، ويرتبط نجاح تلك الجهود في ضرورة التواصل ما بين النظرية والتطبيق، فعلى المعماري دور في تلك العملية التثقيفية التنويرية من خلال التوافق ما بين النظرية والتطبيق، فواحد من أهم عمليات التنوير هو التعاقب الزمني بين الإقناع والاقتناع، وقد ارتبطت القيم الثقافية للحداثة وما بعد الحداثة بتجريد الإنسان من بعده الروحي

وقيمته الإنسانية وجعلت منه رقما، كما حولت المجتمع إلى كومة من الكائنات الفردية التي تعيش داخل أسوار يمتلىء بالأنانية والفردانية القاتلة، وأضعفت إلى حد كبير قيم التضامن الاجتماعي ذات المضمون الإنساني وليس قيم التضامن المفروضة بقوة القانون ومن خلال آلية استخلاص الضرائب، وفككت نظام الأسرة وجعلت من العلاقات بين أفرادها في حالة صمودها مجرد علاقات وظيفية حسابية مصلحية محدودة الصلاحية، وفاقدة لأي بعد إنساني أو وجداني، كما يشهد على ذلك التحكم في الإنجاب خشية الإملاق، فالتجديد الثقافي هو من دون شك الطريق الأسلم للمحافظة الثقافية، والتجديد الذي يعني عدم الجمود على قوالب وأشكال ثقافية كما لا يعني القطيعة الفوضوية مع رصيد الحكمة الاجتماعية والثقافية التي راكمها المجتمع عبر مختلف أجياله ومختلف مكوناته، فالقيم الثقافية القاتلة لا تقل خطورة عن القيم الثقافية الميتة في إعاقة النهضة والتمثل المعرفي والعقلاني للقيم، واتخاذ مسافة مع التقليد الثقافي، وإن كان يتخذ في هذه الحالة تقليداً لـ «قيم حداثية»، فالحداثة كقيمة معرفية ومجتمعية ليست استعارة بلاغية أو خطابية تشنف بها الأسماع أو تنتحل بها جدارة تقدمية غير مستحقة فالحداثة إبداع متواصل، وتجربة تاريخية واجتماعية وثقافية تأخذ في كل سياق دلالات وأبعادا وحمولات مختلفة، والحداثة ليست استعارة التجارب أخرى ومن ثم فهي لا تقاس بالتالي مع خطابات وتجارب أخرى تصادر الحق في التميز باسم قيم كونية مدعاة، أو متعارف عليها عالميا، إنها تقاس بالوظيفة التاريخية التي تقوم بها حركة فكرية أو اجتماعية وتطلع بها في سياق النضال الإنساني لتحرير الإنسان من كل أشكال التبعية أو الاستعباد التي تتنافى مع وضعية الحرية والاستقلالية والكرامة الإنسانية، التي خلق عليها الإنسان في الأصل.

وتحظى الدراسات التي تتناول العمارة بأهمية بالغة في حقل الفنون، وذلك بمراعاة أن دراسة العمارة تعتبر أحد المداخل الأساسية للتعرف على الهوية الثقافية للأمم والشعوب، التي أنتجت تلك العمارة التي تتعدد أشكالها وتتنوع مواضيعها.. وهوية العمارة تعني انتماء هذه العمارة إلى حضارة معينة خلقتها امة معينة.. وتستمر هوية العمارة باستمرار هوية الأمة، وتتطور بتطورها، وتتفكك بتفككها وإذا كانت الدراسات التي تتناول موضوع العمارة والثقافة نادرة بالنسبة لغيرها في مجال الفنون التشكيلية فإن الأقل ندرة هي الدراسات التي

عالجت موضوع الإنسان والمكان، ومن هنا تأتي أهمية الدراسات التي كتبها الأستاذ الدكتور مشاري بن عبد الله النعيم، في فترات متعددة، ونشرها في كتاب بعنوان «العمارة والثقافة: دراسات نقدية في العمارة العربية»، وقد كان الجامع بين تلك الدراسات خيط واحد، هو محاولة رؤية العمارة العربية في العمق للفكر العربي المعاصر، والثقافة العربية التي يمكن أن يدعم العمارة ويجعلها جزءاً يمكن أن نعتبره «ثقافة»، تعزى إشكالية الثقافة العربية إلى الصراع المزمن حول الأصالة والمعاصرة الذي استيقظ عليه الإنسان العربي، عندما حاول أن يعيد علاقته بالحداثة أو حينما أراد أن يوجد علاقة معها ... والتوفيق بين مفهوم الأصالة والمعاصرة، وقدم رؤية جديدة لمفهوميهما، ولم يقتصر حواره على احتواء المعنى الظاهر لهذين المصطلحين، بل أراد أن يتعدى ذلك إلى إيجاد آلية للفهم والتطبيق، وعمارتنا المعاصرة يجب أن تقتبس من التراث العمراني العربي والإسلامي، ويجب عليها أن لا تستسلم لغزو الطراز العالمي الذي فرضه الغرب، وقضى به على جميع الثقافات العمرانية الأخرى، وأن نحقق عناصر ومكونات المعاصرة التي تناسبنا، لا أن ننقلها من الآخرين، فالمسارات الفكرية التي مرت بها العمارة العربية خلال القرن التاسع عشر والعشرين، ومفادها أن التفاعل الفكري العمراني خفت صوته في عالمنا العربي منذ أمد بعيد، وهذا الخفوت لم يكن محض المصادفة، ولكن نتيجة لتراكمات اجتماعية وسياسية أرهقت الذات العربية، وجعلتها تنزوي وتتقوقع وتبيت بياتا طويلا، فالتخلف الطويل الذي لازم الوعي العربي وجد أساساً في عهد الدولة العثمانية التي ركنت للجمود، ولم تسع للتطوير والتجديد إلا عندما فقدت القدرة على ملاحقة الغرب المتقدم، والعمارة كظاهرة ثقافية وسياسية لم تحظ بأي اهتمام من المثقفين والمهتمين بالعالم العربي، مما همش هذا الجزء الثقافي وأبعده بشكل كامل عن الهم الثقافي العربي، رغم أهميته الكبرى سواء من الناحية الفكرية البحتة أو حتى الاقتصادية، وتقديم رؤية عميقة لثنائية الثقافة والتاريخ في العمارة المعاصرة، وفي الفرضية التي رغم التحديث الظاهري للمجتمع المعاصر، إلا أنه في جوهره ما زال تقليدياً، ويتجلى ذلك من خلال رصد كثير من الظواهر الاجتماعية المرتبطة بالفراغ العمراني، فإذا كان هناك شعور بأن كثيراً من الأشكال العمرانية تغيرت تغيرا جذريا نجد أن الطقوس المرتبطة باستخدام الفراغ العمراني قد استمرت كما هي دون تغيير يمس القيم المعنوية للفراغ العمراني ذاته، بالإضافة لتأثيره على جودة الحياة وتطور الذائقة الجمالية لدى الإنسان العربي، ورؤية عميقة لثنائية الثقافة والتاريخ في العمارة المعاصرة، في هذه الدراسة من الفرضية التي ترى أنه رغم التحديث الظاهري للمجتمع المعاصر، إلا أنه في جوهره ما زال تقليديا، وأن هذه الظاهرة تثير مسألة ازدواجية القديم والحديث، والتي تميز كثيراً من المجتمعات العربية المعاصرة، وهذه الازدواجية التي تجعل كثيراً من خيوط

التقاليد ذات البعد الزمني السحيق تعيش بصور مختلفة في مجتمعاتنا المعاصرة، ويرى أن العلاقة بين الإنسان والمكان علاقة أزلية.. وهي غالباً تأخذ شكلين متباينين، فإما أن تكون علاقة انسجام، أو علاقة تنافر، فقبل حداثة الاستهلاك كانت علاقة الإنسان منسجمة مع المكان في مدننا العربية، فكان السمو وكان الدفء الإنساني هو عنوان تلك البلدات، أما العلاقة المعاصرة بين الإنسان العربي ومدينته فهي علاقة متنافرة، وعلاقة مليئة بالمعاناة جراء التناقض الوجداني، الذي يعيشه الإنسان العربي المعاصر.

الاقتصاد القطري بعد ٢٠١٧/٦/٥

جهينة حبيب الحاج حمود

ماجستير مصارف إسلامية

كان المتوقع أن الاقتصاد القطري هش وغير قادر على الاستمرار أمام سلسلة إجراءات اتخذت ضده على نحو مفاجئ على قاعدة الصدمة، خاصةً أن اقتصاديات دول الخليج مرتبطة فيما بينها باتفاقيات تنظم عملها، من ناحية نقل البضائع والسلع والمواد الغذائية والمواد المرتبطة بالبنية التحتية. حيث كانت البضائع والسلع تنقل بحراً من دولة الإمارات، عن طريق شبكة موانئ تجارية أهمها ميناء جبل علي، وبراً من السعودية وعلى وجه التحديد معبر سلوى.

لقد تكبد الاقتصاد القطري خسائر ضخمة جراء الحصار، لكن تضيق الحصار إلى درجة الخناق أمر يكاد يكون مستحيلا على دولة فقيرة، فكيف وقطر دولة فاحشة الثراء؟

- تمتلك قطر سيولة مالية تتجاوز ٣٧٠ مليار دولار، وتمتلك جهاز للاستثمار المصنف التاسع عالمياً وهو صندوق ثروة سيادي بأصول تبلغ ٣٣٥ مليار دولار، هذا الصندوق الذي أسسته حكومة قطر عام (٢٠٠٥) لإدارة فوائض النفط والغاز الطبيعي كان من ضمن أهدافه التقليل من مخاطر اعتماد الدوحة على أسعار الطاقة، ويستثمر معظم أمواله في أسواق عالمية مثل أسواق الولايات المتحدة وأوروبا ودول آسيا والمحيط الهادي.
- كما تمتلك قطر قطاعاً مصرفياً قوياً تتجاوز موجوداته ١.٣ تريليون ريال قطري، ومصارفها قادرة على فتح اعتمادات موثوق بها لاستيراد كل السلع والخدمات من الخارج.
- الوفرة المالية القطرية مستثمرة بالخارج ومستقرة، وبالتالي لو تراجع سوق المال المحلي يمكن تعويضه مستقبلاً لأنه لا يمثل سوى جزء بسيط من الاقتصاد القطري، وبالتالي فإن فوائض قطر المالية الضخمة تمكنها من تعويض أية إجراءات عقابية تُمارَس ضدها، حتى لو استمرت عقوداً.
- الاستثمارات القطرية مرتبطة بمراكز صنع القرار الدولي، وتم اختيارها بعناية شديدة لتتغلغل داخل المنظومات السيادية للدول العظمى، فالصندوق السيادي القطري يتوزع ثلثا رصيده على الأقل في ست جهات رئيسية مرتبطة بالأنظمة السيادية الحاكمة العالمية مثل روسيا (روس نفط، لوك أويل، مشروع الأورال الصناعي)، وبريطانيا (متجر هارودز، القرية الأولمبية، أجزاء من المنطقة المصرفية "كاناري وارف"، شبكة أنابيب الغاز

الوطنية البريطانية، رويال داتش شل، باركليز)، وألمانيا (فولكسفاغن، سيمنز، دوتشه بنك)، وسويسرا (شركة التجارة السويسرية العملاقة Glencore)، والولايات المتحدة الأمريكية (قطاع البنية التحتية، القطاع العقاري، مراكز الأبحاث، قطاع التكنولوجيا، الصناعات الدفاعية)، والصين (القطاع الصناعي، القطاع العقاري، القطاع المصرفي)، وتركيا (محفظة استثمارية في كل المجالات، مشروع السيل التركي وهو مشروع لبناء خطوط أنابيب لنقل الغازالطبيعي من روسيا إلى تركيا ودول أوروبية).

- قطر هي ثالث أكبر مصدر للغاز الطبيعي بالعالم وتبلغ احتياطاتها من الغاز نحو ١٤٪ من احتياطي الغاز الطبيعي المكتشف في العالم، بواقع ٨٨٥ تريليون قدم مكعب، حسب آخر إحصاءات شركة بريتش بيتروليوم.
- كما أن قطر الدولة الأولى في العالم في إنتاج وتصدير غاز الهيليوم، بملياري قدم مكعب سنوياً، والأولى عالمياً في إنتاج المكثفات بـ ٨٠٠ ألف برميل يومياً، والأولى عالمياً من حيث حجم أسطول نقل الغاز المسال بـ ٦٢ ناقلة.

هذه المقدرات تسمح لقطر بممارسة ضغوط سياسية واقتصادية على أطراف دولية وإقليمية كثيرة، لذلك إنحازت كل من فرنسا وألمانيا لقطر، فقطر تستطيع الرد على الإمارات بقطع الغاز، حيث أن الدوحة تزود أبو ظبي بنحو ٣٠٪ من احتياجاتها من الغاز، ما يتسبب باضطرابات شديدة داخل الإمارات خاصةً للمصانع ومحطات إنتاج الكهرباء، لكنها لم تفعل.

نوعت قطر تجارتها الخارجية وجلبت كافة السلع من أسواق العالم المختلفة، متحركة نحو أسواق تركيا وإيران ودول آسيوية وعربية لكسر طوق الحصار المفروض عليها. وقد استطاعت مواجهة آثار الحصار المفروض عليها وانعكاساته السلبية على اقتصادها؛ فامتصت الصدمة الأولى، ثم شرعت باتباع خطط اقتصادية مدروسة للحد من آثار الحصار، تلخصت في البحث عن أسواق تجارية جديدة وبناء شراكات اقتصادية مع دول خليجية وإقليمية، كالكويت وعُمان. وتُفيد التقارير بأن حجم الاستثمارات بين قطر وعُمان، شهد ارتفاعاً من ثلاثة مليارات ريال قطري عام ٢٠١٦ ليصل إلى ما يزيد على ٥.٥ مليار ريال قطري أواخر عام ٢٠١٧، وقد كانت حصة الاستثمارات العُمانية في قطر ٤٢٧ مليون ريال قطري[١]، وشملت هذه الاستثمارات توريد المواد الغذائية ومواد البناء إلى الأسواق القطرية. في حين بلغ حجم التبادل التجاري مع الكويت نحو ٢.٥ مليار ريال قطري في

[١] أسامة سعد الدين، ملتقى رواد العمال القطري العُماني يبحث في الدوحة فرص الاستثمار، العربي الجديد، 11/ 4/2018، http://google/qfpw7k

نهاية عام ٢٠١٧، مقارنةً بـ٢.٣ مليار ريال في عام ٢٠١٦[١]. كما سعت قطر لتعزيز شركاتها مع السودان، بتوقيع اتفاقية تجارية لتطوير ميناء سواكن على ساحل البحر الأحمر بقيمة ٤ مليارات دولار، إضافةً إلى تعزيز الاستثمار الزراعي في ٢٦٠ ألف فدان في ولاية نهر النيل، وبتطوير من شركة "حصاد" القطرية، فضلاً عن تنفيذ الشركة لمشروع كهرباء للمنطقة بتكلفة تقدر بأكثر من ٢٠٠ مليون دولار[٢]. وفتحت قطر أسواقاً للبضائع مع تركيا وإيران وباكستان ودول آسيوية أخرى. واتخذت تدابير تعزز إكتفاءها الذاتي في إنتاج منتجات الألبان واللحوم والدواجن المحلية، وكذلك في مجال الصناعات الغذائية والخفيفة، فاشترت ١٤٠٠٠ بقرة.

اعتمدت الدوحة على ركيزتين أخريين لتنويع شراكاتها الاقتصادية وسد النقص في احتياجاتها:

- تمثلت الأولى في افتتاح ميناء حمد الدولي في ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، بدلاً من ميناء جبل علي في دبي، وذلك لحل أزمة الاستيراد التي كانت تتحكم فيها الإمارات عبر ميناء جبل علي، بخلاف تصدير شحناتها من الغاز، ومن خلاله تمكنت قطر من إعادة تصدير منتجاتها إلى حوالي ١٣٠ دولة بشكل مباشر، ولم تجعل قطر الميناء مجرد مكان للاستيراد والتصدير، لكنها أقامت به مشروعات لتخزين السلع الغذائية، لتوفير مخزون استراتيجي يكفي ٣ ملايين فرد لمدة عامين، حيث سجل الميناء خلال نيسان/ أبريل ٢٠١٨ أكبر عدد دخول للسفن، بما مجموعه ١٤٨ سفينة تجارية بزيادة بنسبة ١٧٪، مقارنةً بـ ١٢٠ سفينة في شباط/فبراير، و١٣٧ سفينة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨[٣].
- أما الركيزة الثانية، فكانت فتح خطوط ملاحية جوية جديدة لمواجهة الحصار الجوي، وتوجهت قطر في تطوير علاقاتها الاقتصادية مع دول الاتحاد الأوروبي ودول أفريقية، إضافةً إلى الولايات المتحدة، ذلك أن قطر تستثمر اليوم أكثر من ١٠٠ مليار دولار أمريكي في الاقتصاد الأمريكي، منها ١٠ مليارات دولار في مشاريع البنية التحتية إضافةً إلى استثمارات أخرى في القطاعات المصرفية والصحية والتكنولوجية[٤].

---

[١] ملتقى قطري كويتي يبحث تعزيز التعاون الاقتصادي، الجزيرة نت 24/1/2018، http://google/ED63DE

[٢] الشراكة الاقتصادية السودانية القطرية تدخل مرحلة التنفيذ، العربي الجديد، 31/3/2018، http://google/KWXdK6

[٣] Hamad port receives record number of vessels in April, The peninsula Qatar, 20/5/2018, http://google/R14rEx

[٤] الحوار الإستراتيجي الأمريكي- القطري رسائله وأبعاده، تقدير موقف، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 8/2/2018، http://google/DaG9AP

يُضاف إلى ذلك توقيع دولة قطر للعديد من الاتفاقيات بشأن تصدير الغاز إلى عدة دول مثل بنغلادش، وتركيا، والنمسا. وكل ذلك ساعد على الحد من آثار الحصار، إلى جانب ضخ الحكومة نحو ٥٠ مليار دولار من الصندوق السيادي في القطاع المصرفي[١].

وفي مطلع عام ٢٠١٨ انتقلت الدوحة إلى التركيز على رفع معدلات النمو الاقتصادي والبحث عن أسواق جديدة للطاقة.

الإنجازات الاقتصادية التي حققتها قطر في عام ٢٠١٨

١– استناداً إلى تقرير البنك الدولي، ظهرت ملامح امتصاص الاقتصاد القطري لصدمة الحصار من خلال ارتفاع النمو الاقتصادي، مقارنةً بدول مجلس التعاون الخليجي من ٢.٥٪ عام ٢٠١٧ إلى نحو ٢.٦٪ عام ٢٠١٨، ومن المتوقع أن يرتفع إلى ٣٪ في العامين المقبلين (الجدول ١)[٢]. ويعود ذلك أساساً إلى تنامي ارتفاع عائدات الطاقة منذ نهاية عام ٢٠١٨، إذ حققت أسعار الغاز مستوى لم تشهده منذ ثلاث سنوات، ومن المتوقع أن يستمر هذا التنامي، في الصعود، بنسبة ٢٠٪ في أسعار النفط والغاز الطبيعي وأسعار الفحم[٣].

الدولة	2017	2018	2019	2020	المتوسط العام للنمو %
السعودية	0.13	1.8	2	2.1	1.5
الإمارات	1.4	2.5	3.1	3.3	2.57
البحرين	1.8	1.7	2.1	2.1	1.9
الكويت	2.1	2.6	3	3.5	2.8
قطر	2.5	2.8	3	3.1	2.85
عُمان	2.8	2.3	2.5	2.5	2.52

الجدول (١) النمو الاقتصادي (٪) في دول مجلس التعاون الخليجي، المصدر البنك الدولي، تقرير الآفاق الاقتصادية ٢٠١٧–٢٠٢٠

٢– تسارع القطاع غير النفطي في عام ٢٠١٨، بمعدل نمو قدره ٦٪ في الأشهر الستة الأولى من العام، وذلك وفقاً لتقرير صدر عن صندوق النقد الدولي في تشرين ثاني/نوفمبر.

---

١ Simeon Kerr, Qatar attempts to build its way out of a blockade, financial Times, 16/5/2018, https://google/ZCWbsn

٢ World Bank, Qatar Economic Outlook – April 2018, 16/4/2018, https://google/bFfKqU

٣ World Bank, Commodity Markets outlook: oil Exporters: Policies and Challenges, A World Bank Report, April 2018, https://bit.ly/2Hytolj

٣– أعلن مصرف قطر المركزي (QCB)، أن البلاد قد حققت فائضاً في الميزانية قدره ٧.١ مليار ريال قطري (٢ مليار دولار) في النصف الأول من عام ٢٠١٨، مقارنةً بعجز قدره ٣٥.٤ مليار ريال قطري (٩.٧ مليار دولار) عام ٢٠١٧. كما أفاد المصرف أن احتياطات العملات الأجنبية قد انخفضت إلى مستوى مرتفع من الإيرادات، وهو الآن أعلى من المتوسط. وبحسب أرقام مصرف قطر المركزي بلغ احتياطي قطر الدولي ٤٦.٥ مليار ريال قطري (١٢.٨ مليار دولار) في نهاية سبتمبر/ أيلول، متجاوزاً ٤٥.٧ مليار ريال قطري (١٢.٦ مليار دولار) في مايو ٢٠١٧ قبل الحصار.

٣– إن من أهم التطورات التي شهدتها البلاد خلال الشهر الأخير من عام ٢٠١٨، وذلك في ٣ ديسمبر/ كانون الأول، خروج قطر من منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) حيث أن هذا الخروج يُحرر البلاد من القيود التي تفرضها أوبك على أسعار النفط وأسقف الإنتاج، حيث كانت قطر ثاني أكبر منتج للنفط في منظمة أوبك، حيث شكلت ٢٪ من إجمالي إنتاج المنظمة. ومع ذلك انخفض إنتاج البلاد بشكل مطرد في السنوات الأخيرة، حيث انخفض من ٧٢٨٠٠٠ برميل يومياً في عام ٢٠١٣ إلى ٦٠٧٠٠٠ برميل يومياً في عام ٢٠١٧. وفي الوقت نفسه تُخطط قطر لترسيخ مكانتها باعتبارها المصدر الرئيسي العالمي للغاز الطبيعي المسال (LNG). وسيضيف مشروع التوسع في حقل الشمال مجالاً لتسييل الغاز، ويرفع إنتاج الغاز الطبيعي المسال من مستواه الحالي البالغ ٧٧ مليون طن إلى ١١٠ مليون طن سنوياً بحلول ٢٠٢٤، هذه الزيادة البالغة ٤٣٪، إلى جانب زيادة الإنتاج المخطط لها، من شأنها أن توسع مكانة قطر في الأسواق الدولية.

٤– أفاد صندوق النقد الدولي أن القطاع المصرفي القطري قد استقر، وانتعش بعد انسحاب الأسواق الخارجية من إضراب الصدع الدبلوماسي مع الدول المجاورة. وطبقاً للصندوق، فإن أسعار الطاقة كانت قوية على مدار العام، بالإضافة إلى عودة الإقراض الأجنبي، وعززت أيضاً سيولة ونمو ائتمانات القطاع الخاص. وقد تم التأكيد على ذلك بزيادة قدرها ١.٥٪ خلال الفترة نفسها، وفقاً لبنك قطر الوطني. بالإضافة إلى ذلك شهدت البنوك ارتفاعاً قوياً بنسبة ٥٪ في قيمة الأصول على مدى ١٢ شهراً حتى نهاية أكتوبر/ تشرين الثاني.

٥– صدر عن مصرف قطر المركزي أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي شهد نمواً خلال النصف الأول من ٢٠١٨ بنحو ٢.٥٪، مقارنةً بـ ١.٦٪ عام ٢٠١٧. كما قفز الناتج المحلي الإجمالي الإسمي لذات الفترة بنحو ١٤.٦٪، وهو ما انعكس إيجاباً في تحسين الموازين الداخلية والخارجية.

٦- أكدت وكالة الأنباء الدولية "بلومبيرغ" في تقرير نشرته في ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٨، أن أصول قطر المالية استطاعت أن تُسجل تفوّقاً لافتاً في أدائها، قياساً بما انتهت إليه أصول اقتصادات بقية مجلس التعاون الخليجي، رغم الحصار الذي تفرضهُ دول المقاطعة على الدوحة، ومن أبرز الملامح انخفاض مخاطر الائتمان في قطر، وارتفاع مؤشرات الأسهم، رغم استمرار الحظر منذ ٥ يونيو/ حزيران ٢٠١٧.

يلاحظ من الشكل السابق وفقاً لبيانات أداء الأصول لهذا العام حتى ٢٣ ديسمبر/ كانون الأول الجاري، فإن مخاطر الائتمان في قطر تراجعت خلال سنة ١٧٪، بينما زادت في سلطنة عُمان ٣٣٪ والسعودية ١٤٪ وأبوظبي ٩.٥٪ ودبي ٧.٦٪ والكويت ٢.٩٪ والبحرين ٢.٣٪.

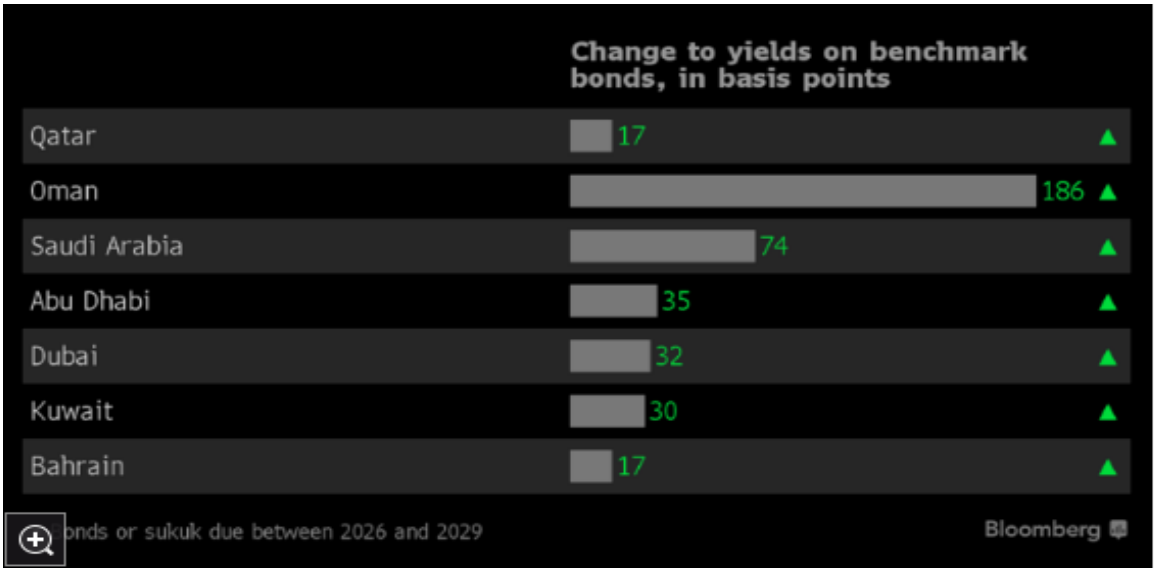

وفي مؤشر آخر، زادت أسعار الفوائد (أو الأرباح) على السندات والصكوك التي تستحق بين عامَي ٢٠٢٦ و٢٠٢٩، بنسبة ١٧ نقطة أساس (٠.١٧٪) في قطر، بينما زادت في عُمان ١٨٦ نقطة والسعودية ٧٤ نقطة وأبوظبي ٣٥ ودبي ٣٢ والكويت ٣٠ والبحرين ١٧ نقطة أساس.

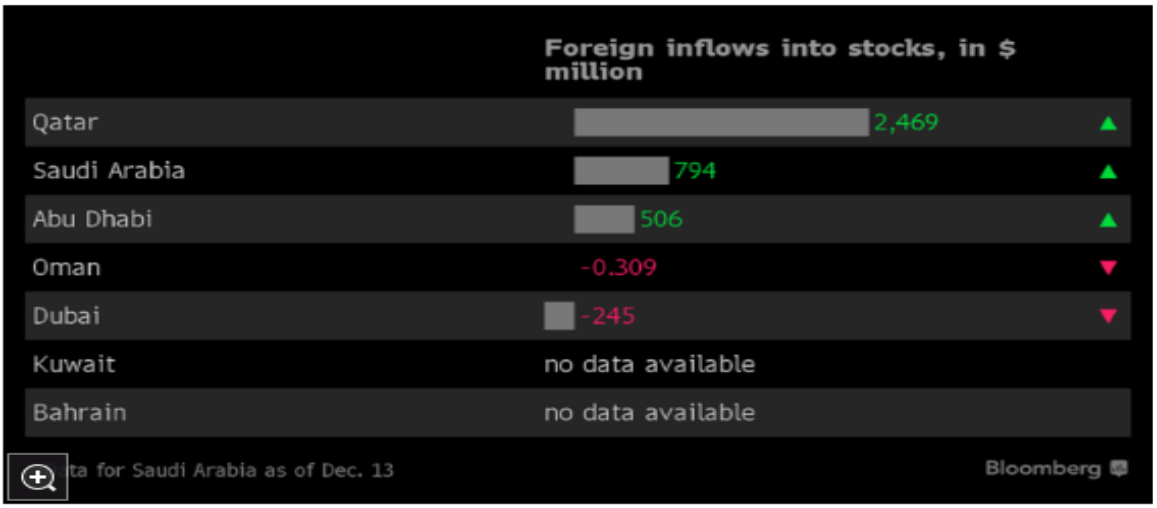

كما أن التدفقات الأجنبية إلى سوق الأسهم، بلغت في قطر حتى ١٣ ديسمبر/كانون الأول الجاري، مليارين و٤٦٩ مليون دولار في قطر، بفارق كبير عن السعودية التي استقطبت فقط ٧٩٤ مليون دولار.

أما التدفقات في أبوظبي فقد سجلت ٥٠٦ ملايين دولار فقط، بينما تراجعت التدفقات الأجنبية إلى أسهم عُمان ٣٠٩ ملايين دولار، وانخفضت في أبوظبي ٢٤٥ مليوناً، بينما لم تتوافر بيانات بهذا الشأن حول بورصتَي الكويت والبحرين

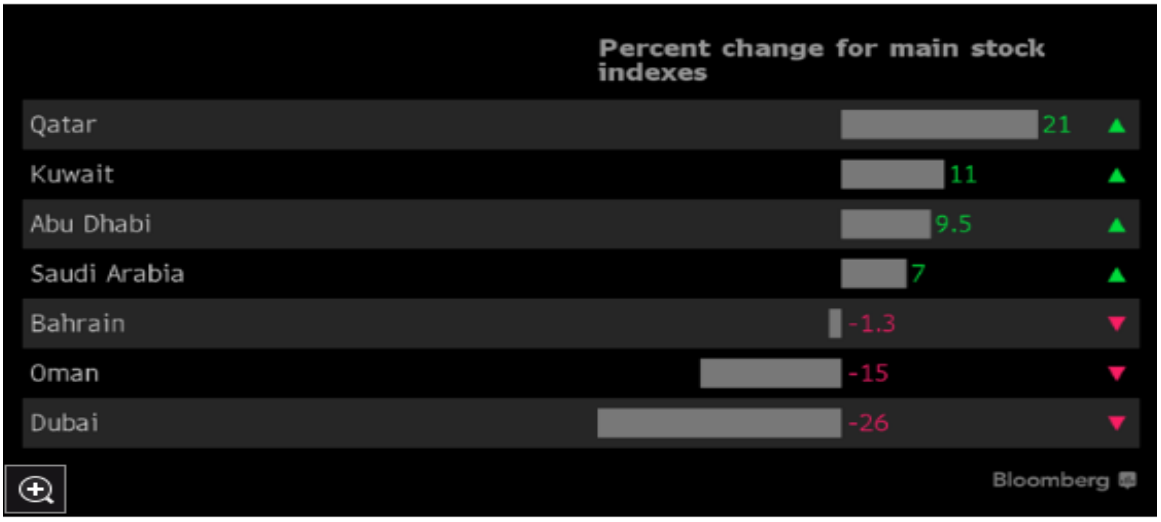

وفي أداء البورصة حققت قطر أكبر ارتفاع لمؤشرها الرئيسي الذي كسب ٢١٪، مقابل ١١٪ لمؤشر بورصة الكويت، و٥.٩٪ لأبوظبي، و٧٪ للسعودية، مقابل تراجع بلغ أقصاه في دبي التي خسر مؤشرها الرئيسي ٢٦٪، فيما خسر مؤشر عُمان ١٥٪ والبحرين ١.٣٪.

لقد نجح الاقتصاد القطري في مواجهة أزمة الحصار الاقتصادي، فقد اعتمدت قطر في استيراد سلعها وموادها الغذائية والبضائع من دول لا تُعد اقتصادات مصنعة أو منتجة، إنما هي دول مستخرجة للنفط ومعتمدة على استيراد معظم ما تحتاجه من سلع استهلاكية من الخارج، ولهذا لم يتأثر اقتصادها من التجارة البينية، وهذا ما ساعدها منذ اليوم الأول في البحث عن بدائل في دول أخرى.

أما النتيجة حتى الآن؛ فإن الحصار الاقتصادي قد خلّف أضراراً طالت المحاصِر والمحاصَر معاً، خاصة في تنامي معدلات التضخم ومتوسط أسعار المستهلك.

الإعلام التنموي إطلالة البناء والتنمية الشاملة

د. فادي محمد الدحدوح
خبير البحث العلمي ومتخصص في الدراسات العليا

إننا بثروة القرن الحادي والعشرين، والتعاظم المستمر للتقنيات الحديثة، وما يحدث من تفاعل كثيف متنامي للإعلام الحديث ووسائله المختلفة على تشكيل الآراء والتوجهات لأفراد المجتمع، وقدرته على نشر الأفكار والتأثير في المفاهيم وحتى في الأسس الأخلاقية والتربوية لكافة الشرائح المجتمعية المنفتحة على العديد من وسائل الإعلام سواء كانت مرئية أو سمعية أو مقروءة.

إنه وعلى الرغم من الاهتمام المتزايد بالبحث في هذه العلاقة المتبادلة بين الإعلام وغيره من المجالات الأخرى، والتي أسفرت عن قيام تخصصات تحمل مسميات عديدة تبرز خصوصية هذه العلاقة كالإعلام التنموي، والإعلام الأمني، والإعلام التربوي ... وغيرها، إلا أن هناك قصوراً ملحوظاً في تشخيص هذا الارتباط، أو الدور الإعلامي في إبراز أهمية العديد من القضايا المهمة والتوعية بها.

ولا شك بأن من أهم تلك القضايا التي تشغل بال الكثيرين من صناع القرار على المستوى الاقتصادي والتنموي في مؤسسات صنع القرار، قضية الإعلام ودوره في عملية التنمية، التي ينبغي أن يتم إيصالها عبر وسائل الإعلام الحديثة إلى الغالبية العظمى من أفراد المجتمع العربي، ذلك أنه على الرغم من أن قضية التنمية تحمل من الطموحات والتفاؤل الشيء الكثير لعموم المواطنين العاديين والمنشغلين بمسائل الاقتصاد والتنمية، إلا أن هذه القضية بحاجة إلى من يوصلها إليهم عبر الوسائل المناسبة؛ وبخاصة وسائل الإعلام الحديثة، التي أضحت أفضل القنوات وأسرعها وصولاً لأعداد كبيرة من الجماهير على نحوٍ لم يسبق له مثيل.

من جهة أخرى فإن هناك حاجة ماسة يستدعيها الوضع التنموي في المجتمع العربي لتوسيع خيارات أفراد المجتمع، من أجل ممارسة خياراتهم وحقوقهم، الاقتصادية والصحية والتعليمية، الأمر الذي يرفع من أهمية وسائل الإعلام، ووجودها في جميع المفاصل المهمة المتعلقة بالتحولات التنموية في أي خطط واستراتيجيات يتم وضعها، بعد جس النبض الذي تجريه هذه الوسائل في أوساط أفراد المجتمع.

وما دمنا اليوم قد دخلنا في القرن الحادي والعشرين، وما يحمله من متغيرات واسعة تمثل تحديات كبيرة للإنسان الذي ودع قرنا سيبدو متخلفا تماما أمام ما سنشهده في القرن الجديد، إنه القرن الذي سيتوج فيه التقنيات الحديثة والإعلام التفاعلي ملكاً، حيث الأجيال الذكية منه، وحيث الطرق السريعة في الاتصال.

وبذلك فإن ما يجب إضافته هو أن دور الإعلام لا يقتصر في التنمية الشاملة على البناء المعنوي للإنسان، بل إنه أيضا يسهم في البناء المادي، وأبسط دليل على ذلك استيعاب الإعلام لتكنولوجيا وسائله من الأقمار الصناعية، ومحاولة تطويرها وإخضاع سلطانها للظروف المحلية، بل ولا يقف منتظرا حتى تبدأ خطة التنمية في التنفيذ.

إن المجتمع والإعلام في حركة مستمرة، وقبل أن تتحرك خطة التنمية من الإحصائيات والتنسيق إلى شكلها النهائي، يكون الإعلام قد سبقها، وإن السبل الإعلامية الملامسة لاحتياجات الجمهور والتعرف عليها من خلال رصدها على المنصات الإعلامية المختلفة ووضع الفرضيات والحلول للقضايا المصيرية المهمة المتعلقة بالواقع العربي بأشكاله المختلفة وقضاياه المصيرية كذلك، والتعبئة الجماهيرية التي تهدف نحو الارتقاء والتطور.

إن من أهم قضايا الإعلام التنموي هو عمله من خلال دور الرقابة الذي يرصد قضايا الفرد بالمجتمع ومشاكله الاجتماعية وكيف من الممكن إيجاد الحلول الملائمة لها للارتقاء بالإنسان في مجتمعه، وكذلك في أن يلعب دوراً مهماً في عملية توسيع الآفاق الفكرية، فهو إعلام مبرمج ومخطط يرتبط بالعملية التنموية ومتعدد الأبعاد كونه يشمل البعد الاقتصادي والسياسي والتعليمي والخدمي ولاسيما التربوي بصورة أكثر شمولية وتفاعلية بين الناس كافة.

وأخيراً يمكن القول بأن الإعلام التنموي يساهم في بناء القدرات البشرية بكافة النواحي للمجتمعات العربية في النواحي الثقافية والصحية والاقتصادية والسياسية وباقي المجالات الأخرى الفاعلة في حياة المجتمعات؛ حيث يساعد الإعلام التنموي على رفع مستوى العلم لدى المستمعين والمشاهدين وكذلك دعم جهود الجماهير في البناء والتقدم وتغيير الثقافات والعادات والتقاليد للأفضل ونقل التراث الوطني ورفع روح الانتماء مع التعريف بأهم القضايا الفاعلة والتطورات التي تشهدها الساحة العربية.

الإفلاس والمفاهيم القانونية الجديدة

د. عبد القادر ورسمه غالب

في خضم ممارسة العمل التجاري، قد يتعرض الجميع للإفلاس الذي يعتبره البعض نهاية المطاف، والبعض يعتبره "وصمة عار" ودلالة فشل وإهمال يستوجب العقاب الرادع. لكن الإفلاس الآن، وفق المفاهيم القانونية الجديدة، قد يكون بداية جديدة للانعتاق ثم الانطلاق، شريطة عدم الاساءة أو التحايل على القانون وتقديم معلومات كاذبة وبسوء نية.

قانونا، الإفلاس هو حالة العجز عن الوفاء بالديون والالتزامات المالية عند طلبها، خاصة بسبب الظروف التجارية وبعض المستجدات التي تعيق العمل وتعطله. ومن خير الأمثلة، الآثار التي أحدثتها التجارة الألكترونية على التجارة التقليدية بكافة أشكالها. والآن، إعلان إفلاس الشركة قد يعني بداية مرحلة جديدة لاستمرارها، عبر اتخاذ إجراءات قاسية لتحسين أوضاع الشركة ولتمكينها من اعادة الهيكلة. نقول هذا انطلاقا من أن النظرة القانونية للإفلاس الآن ليس هدفها العقاب كما يتصور، ولكن لإعطاء فرصة ثانية جديدة وصفحة نظيفة للنهوض من الكبوة التي قد تحدث للجميع و"في أرقى العائلات".

المفاهيم الجديدة، لا تقول إن الإفلاس أمر جيد، ولكن تقول إنه أمر سيئ قد يخرج منه شيء جيد ومفيد. لأنه وبمجرد إشهار الإفلاس، لا تحتسب فوائد على الأموال المترتبة على المفلس وبالتالي لا تزيد أو تتراكم ديون المفلس. وهذا مفيد له لأن فوائد الديون تمثل عقبة مالية ونفسية، ولا حظنا هذا كثيرا عند الممارسة على أرض الواقع. ولتجاوز الوضع واعداد البنية الاقتصادية، تقوم الدول بانتهاج الحلول الاقتصادية والتشريعية. وفي الوقت الحاضر، تعد أمريكا على رأس القائمة وأكثر الدول التي تتعامل مع الإفلاس لأن مكاتب المحاماة تنصح باللجوء للإفلاس لأنه يجعل المفلس غير ملزم بسداد الالتزامات لفترة من الزمن، وهذا يتيح له فرصة "تشمير" يديه والبداية من نقطة الصفر.

هناك عدة حلول قانونية للخروج من الإفلاس، من أهمها جدولة الديون باتفاق جديد بين الأطراف، وهذا خيار جيد لمن لا يريد التخلي عن ممتلكاته. ويتم جدولة الديون على فترة تتراوح ما بين ثلاث وخمس سنوات، وبعد إكمال هذه المدة تشطب بقية الديون. وللحقيقة فان هذا يمثل أخف الأضرار لجميع الأطراف، انطلاقا من أن التجارة "ربح أو خسارة"، وبالاتفاق نظير الوضع الجديد فان كل طرف يأخذ نسبة من الربح أو الخسارة. وما تم في أمريكا لإنقاذ "شركة جنرال موتورز" يعتبر من أفضل المعالجات الاقتصادية والقانونية. وهذه السابقة الأمريكية، حفزت العديد من الدول للسير في نفس النهج عبر اصدار قوانين تمكن من "لملمة" المشكلة والغوص

في لجها بحثا عن الحلول المناسبة لكل الأطراف، بما فيهم كل الدائنين والمقترضين وكذلك العاملين. ومثل هذه المعالجات وفي أغلب الأحوال، لها آثار كبيرة على المدينين البعيد والقصير. ومن أهمها تعزيز ثقة المستثمر الذي ينظر لخيارات الخروج قبل الدخول في الاستثمار. وثقة المستثمر تزداد كلما توفرت المقدرة وزادت القوة في معالجة كل ما يطرأ حتى الإفلاس وهو آخر المطاف. وعبر هذه المعالجات القانونية الجديدة، نستطيع القول بأن التشريعات تلعب دورا مؤثرا في دفع العمل التجاري ودعم الاقتصاد المحلي والعالمي. وكل ذلك من خلال إعادة تنظيم الشؤون المالية والتجارية واللوجستية للشركات والتجار لتجاوز مرحلة الإفلاس أو التعثر المالي في سداد الديون وتغطية الالتزامات دون أن تتعطل عجلة الإنتاج أو انقطاع "اللحمة" بين الأطراف، وكلهم في نفس الهم. من دون شك، وبسبب المنافسة المشروعة، وبسبب العولمة، وبسبب التعامل الالكتروني وسرعة وسهولة التواصل بين التجار، ولغير هذا من الأسباب العديدة، فان العمل التجاري يتطور ويتغير ويلبس لبوسا جديدا لمقابلة المستجدات وتغطية الطموحات.. وكل هذا يتطلب تطوير البنية التشريعية والقوانين حتى تتمكن أيضا من مقابلة المستجدات وتغطية الطموحات. ولكل هذا ومن أجله أتت قوانين الإفلاس الجديدة في ثوب قشيب، ما أجمله وما أحسنه. ولكن علينا وضع هذه القوانين في الاطار الصحيح وفهم أبعادها وكل معانيها وفلسفتها.. هذا واجبنا، حتى نضع أسس سليمة لما يقصده المشرع ولإعطاء "روح القانون" الحياة المفيدة الفاعلة. وهكذا نطور العمل التجاري ونبني اقتصاد سليم يساعد في النهضة الحديثة لمجتمعنا.

عقود المستقبليات وأنواعها

الدكتورة فاطمة الفرحاني

عضو في مختبر الأصول الشرعية للمعاملات والكونيات سايس بالمغرب

تعتبر عقود المستقبليات من العقود الحديثة التي يتم تداولها على نطاق واسع في الأسواق المالية العالمية، حيث يبلغ التداول في هذه العقود أرقاما فلكية، وللتعرف على هذه العقود قمت بدراسة النقط التالية:

النقطة الأولى: مفهوم عقود المستقبليات

١-هناك تعاريف متعددة لعقود المستقبليات منها:

عرفت بأنها: "عقود مستحدثة يتم التعاقد فيها إما على سلعة أوراق مالية[١] أو سندات[٢] لكن التقابض بين المتعاقدين يجري لاحقا في وقت يسمى التصفية، أي أن هذه العقود تقوم على أساس تأجيل البدلين"[٣].

يظهر من هذا التعريف أن العقد المستقبلي عقد يبرم حالا، مع تأجيل تسليم المبيع والثمن في وقت محدد في المستقبل، وهذا خلاف لما تظهره التسمية أن التعاقد هو المؤجل إلى وقت مستقبلي.

ولها تعريف آخر وهو: "أنها عقد نمطي يبرم بين طرفين لبيع أصول مالية معينة وشرائها، على أن يتم تسليمها واستلام الثمن في وقت لاحق يتفق عليه، مع قيام الطرفين بإيداع تأمين إلى مؤسسة التسوية أو السمسار بالسوق ضمانا للوفاء بالعقد ويتم المتاجرة بهذه العقود ببيعها مرات عديدة في السوق، قبل حلول تنفيذ الصفقة، والتي تنتهي-غالبا-بتسوية المراكز المالية للطرفين"[٤].

يظهر من هذا التعريف أن في هذه العقود لا توجد علاقة مباشرة بين العاقدين فيها كما هو الحال في العقود العادية، حيث يكون البيع والشراء بين البائع والمشتري ويتم التسليم والتسلم في الثمن والمثمن مباشرة بينهما، وإنما يجري التسليم بواسطة مؤسسة التسوية، فالمشتري والبائع تكون علاقته بمؤسسة التسوية ولا توجد علاقة مباشرة بينهما.

١- الأوراق المالية: هي الصكوك التي تصدرها الشركات أو الدول من أسهم وسندات قابلة للتداول في سوق الأوراق المالية"البورصة".(عثمان شبير، المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي، ص:196.)

٢ - السند: صك يتضمن تعهدا من المصرف أو الشركة أو نحوها لحاملها بسداد مبلغ مقرر في تاريخ معين، نظير فائدة بسبب قرض عقدته شركة أو هيئة قد تحتاج إلى مال لتوسيع أعمالها.(سعد بن ترك الخثلان، فقه المعاملات المالية المعاصرة، ص:31).

٣ -رحال إسماعيل بالعادل، مقابلة الدين بالدين، ص: 268.

٤ -عبد الرحمن بن عبد الله الخميس، المخاطر في المعاملات المالية المعاصرة، ص:247.

٢-عناصر العقد المستقبلي:

أ-السعر في المستقبل: هو السعر الذي يتفق عليه الطرفان في العقود المستقبليات لإتمام تبادل الصفقة محل العقد في المستقبل.

ب-تاريخ التسوية أو التسليم: هو التاريخ الذي يتفق عليه طرفي العقد لإتمام عملية التبادل.

ج- محل العقد: يقصد بمحل العقد الشيء المتفق على بيعه وشرائه بين طرفي العقد وإن لم يكن بصفة مباشرة، والذي قد يكون بضائع، أو أوراق مالية، أو مؤشرات، أو عملات.

د- المشتري والبائع: وهما المستثمران. فالمشتري في العقد وهو الطرف الملتزم باستلام الشيء محل العقد نظير دفع السعر المتفق عليه للطرف الثاني (البائع) في التاريخ المحدد في المستقبل. أما البائع في العقد وهو: الطرف الملتزم بتسديد الشيء محل العقد نظير الحصول على السعر المتفق عليه من الطرف الأول، أي مشتري العقد في التاريخ المحدد. ومهمتهما في العقد هي تنفيذ الالتزام الذي اتفقا عليه مع مؤسسة التسوية.

ذ- سوق العقود المستقبليات: هي أسواق خاصة تتعامل بالعقود المستقبلية، بها بيوت لتسوية الصفقات.

هـ- الوسطاء: هم السماسرة، ومن يقوم بعملية البيع والشراء نيابة عن المستثمرين الأصليين، حيث إنه لا يستطيع من يريد الاستثمار في أسواق العقود المستقبلية من غير أعضائها أن يشتري أو يبيع فيها إلا عن طريق بيت السمسرة، وهذا السمسار قد لا يكون عضوا في أحد هذه الأسواق، وإنما يتعامل مع أحد أعضائها مقابل عمولة.

النقطة الثانية: أنواع عقود المستقبليات

يوجد أنواع متعددة من عقود المستقبليات التابعة للأصول والسلع المتداولة في السوق أهمها:

أولا: عقود مستقبليات السلع

ومن أهمها:

- الحبوب والزيوت والقمح والذرة والأرز والشعير والفول والزيوت النباتية.
- المنتجات الغذائية مثل: السكر والعصير والقهوة ونحوها.
- والمنتجات الحيوانية تشمل اللحوم والماشية.
- المنتجات الخشبية والأنسجة والقطن.

– والمعادن الثمينة الذهب والنحاس والفضة والبلاتين.

– والمواد الخام مثل النفط الخام والبنزين والغاز الطبيعي.

– منتجات البترول والكهرباء.

أما السلع المصنعة كالسيارات، أو السلع غير القابلة للتخزين كالطماطم لا ترد عليها العقود المستقبلية؛ لأن هذه العقود ترد على السلع التي يمكن ضبطها من حيث الكمية والجودة (قابلة للتنميط)، وأن يوجد طلب كثير على السلعة، كما يجب أن تكون السلعة قابلة للتخزين حتى يمكن توفيرها في التاريخ المحدد، وأن تكون السلعة ذات قيمة مقارنة بحجمها[1].

ثانيا: عقود مستقبليات على الأوراق المالية والعملات

– الأوراق المالية: الأسهم والسندات كأذونات الخزينة وسندات الخزينة ومؤشرات الأسهم[2].

– والعملات: مثل الدولار والين واليورو[3]، حيث إنه يتم من خلال التعاقد على تسليم قدر معين من عملة أجنبية ما، في تاريخ لاحق محدد ثم يصبح بعد ذلك قابل للتداول، محققا لعائد أو خسارة على حامله.

النقطة الثالثة: كيفية التعامل في عقود المستقبليات

إجراءات وآليات العقود المستقبلية كما يلي[4]:

يقوم الراغبون بالتعامل بعقود المستقبليات بالاتصال بأحد بيوت السمسرة التي تتعامل بهذه العقود، والاتفاق معها على القيام بدور الوسيط في تعاملاته.

يتفاوض بعدها العميل مع بيت السمسرة على مقدار العمولة التي سيأخذها مقابل وساطته في إبرام عقد مستقبلي بشراء أصل أو سلعة مما يتداول في سوق العقود المستقبلية أو بيعه.

ثم يقوم العميل بفتح حساب لدى الشركة أو ما يسمى ببيت السمسرة، لإيداع تأمين ابتدائي أو هامش ابتدائي قد تم التفاوض عليه من قبل، وهو يختلف باختلاف الأصل محل العقد واختلاف البورصة محل العقد، وهو قرابة من ٥٪ إلى ١٠٪ من القيمة الكلية للعقد.

---

[1] -مبارك آل سليمان، أحكام التعامل في الأسواق المالية المعاصرة، ج2/ص944.

[2]- أسامة بن محمود بن محمد اللاحم، بيع الدين بالدين وتطبيقاته المعاصرة في الفقه الإسلامي، ج2/ص615.

[3]- الدولار: الوحدة النقدية الأساسية لعملة الولايات المتحدة الأمريكية، الين: عملة يابانية، اليورو: العملة الموحدة لدول الإتحاد الأوروبي رمزها€.

[4]- أسامة بن محمود بن محمد اللاحم، بيع الدين بالدين وتطبيقاته المعاصرة في الفقه الإسلامي، ج2/ص619، عبد الرحمان بن عبد الله الخميس، المخاطر في المعاملات المالية المعاصرة، ص:256.

يصدر العميل بعد هذه الإجراءات أمرا لبيت السمسرة بشراء أصل أو سلعة مما يتداول في أسواق العقود المستقبلية أو بيعه مع تحديد شهر التنفيذ، وقد يتم تحديد سعر التنفيذ أو تركه لبيت السمسرة بناء على أفضل سعر يمكنه أن يحصل عليه.

تقوم بعد ذلك الوحدة المختصة بالعقود المستقبلية في بيت السمسرة بفتح حساب خاص لكل سلعة يتعامل فيها العميل، يطلق عليه حساب السلعة أو حساب المتاجرة ويودع العميل في هذا الحساب الهامش المبدئي.

فيقوم بيت السمسرة بالاتصال بممثله في سوق العقود المستقبلية بتبليغه أمر العميل، وهذا الأخير فور تلقيه الأمر يتوجه إلى غرفة التعامل المتخصصة للتعامل بالسلعة أو الأصل المطلوب شراؤه أو بيعه، للقيام بالعملية المعتادة على القيام بها هناك وتنفيذ جميع الإجراءات الخاصة بهذا النوع من التعامل.

يأتي في الأخير دور بيت التسوية أو غرفة المقاصة –التي تعد وسيطا وضامنا لكل عملية التعاقد، حيث تضمن للمشتري قيام البائع بالوفاء بالتزاماته، وتضمن للبائع التزام المشتري في الوفاء بالتزاماته، وتقوم بتسجيل جميع المعلومات.

المؤسسات الوقفية ودورها في التنمية المستدامة
- التجربة التركية أنموذجا -

الدكتورة سلمى حميدان
جامعة محمد الشريف مساعدية بالجزائر

رمزي بوفجي
اقتصاد إسلامي - جامعة صباح الدين زعيم
اسطنبول - تركيا

يعتبر نظام الوقف ثروة هائلة وموروثا حضاريا لا يستهان به، فضلا عن كونه نظاما شرعيا قائما بذاته، وبابا من أبواب الفقه الإسلامي يهدف إلى حبس العين، فهو أحد ركائز الاقتصاد الإسلامي، كونه يسهم في دفع عجلة التنمية وتحقيق احتياجات المجتمع.

لقد أسهم الوقف قديماً في ظل الدولة الإسلامية في تحقيق التكافل الاجتماعي والمساهمة في الحد من المشاكل الاجتماعية، وفي وقت ليس ببعيد في ظل الخلافة العثمانية ازدهرت الأوقاف ووصلت إلى أوج عظمتها، من خلال الدور الكبير الذي كانت تلعبه في ظل تنوع الأموال الوقفية وانتشارها.

فتركيا من أبرز الدول الإسلامية حفاظا على هذا النظام وكل ما يتعلق به، إذ لا يزال الفرد التركي ليومنا هذا يحمل ثقافة أجداده العثمانيين حول الوقف، فقد استطاع أن يحول العطاء والبذل والإنفاق كما كان في عهد الدولة العثمانية من سلوك فردي، إلى ظاهرة اجتماعية ومن حادثة منفصلة إلى ثقافة متصلة تحقق التنمية المستدامة في المجتمع.

وبناء على ما سبق ونظرا للدور الذي يقوم به هذا القطاع عبر العصور على مستوى الحياة الاقتصادية والثقافية والدينية للمجتمعات والدولة الإسلامية، بالإضافة إلى اهتمام الدولة التركية به وعملها على استغلاله الاستغلال الناجع للقضاء على الكثير من المشاكل الاقتصادية والتنموية جاء هذا البحث لعرض التجربة التركية في هذا المجال.

وتتبلور إشكالية هذا البحث في التساؤل الرئيس الآتي: **كيف تسهم مؤسسات الوقف التركية في التنمية المستدامة؟**

مفهوم الوقف والمؤسسات الوقفية:

تعريف الوقف:

لغة: الوقف في اللغة هو الحبس، والوقف والتحبيس والتسبيل بمعنى واحد، وهو: الحبس والمنع، والفصيح أن يقال: وقفت كذا دون الألف، ولا يقال: أوقفت بالألف، إلا في لغة تميمية وهي رديئة وعليها العامة وهي بمعنى سكت وأمسك وأقلع. **(الفيروزآبادي ٢٠٠٥، ص: ٢٠٥)**

والفقهاء يُعبرون أحياناً بالوقف وأحياناً بالحبس إلا أن التعبير بالوقف عندهم أقوى، وقد يُعبر عن الوقف بلفظ الصدقة بشرط أن يقترن معها ما يفيد قصد التحبيس. **(الحطاب ٢٠١٢، ص: ١١)**

اصطلاحا: تباينت تعريفات الوقف حسب المذاهب الفقهية وفيم يلي ذكر لأبرزها:

- عند الحنفية: يعرف الوقف بأنه "حبس العين على ملك الواقف، وَالتصدق بالمنفعة بمنزلة العارية" (المرغياني١٤١٧هـ، ص: ١٣)
- عند المالكية: يُعرف الوقف بأنه "إعطاء منفعة شيءٍ مدة وجوده لازماً بقاؤه في ملك معطيها ولو تقديراً" (عليش١٩٨٤، ص: ٣٤)
- عند الحنابلة: يعرف الوقف بأنه "تحبيس الأصل، وتسبيل الثمرة" (ابن قدامة ١٩٩٧، ص:١٨٤)
- عند الشافعية: يعرف الوقف بأنه "حبس مال يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه بقطع التصرف في رقبته على مصرف مباح" (الهيثمي ١٩٣٨، ص: ٢٣٥)

وقد رجح بعض الباحثين تعريف الشافعية والحنابلة، خاصة التعريف القائل بأن الوقف هو: (تحبيس الأصل، وتسبيل الثمرة) وأرجعوا ذلك لبعض الأسباب كما يلي[١]:

- أنه أقرب لنص الحديث، حيث قال النبي صلى الله عليه وسلم لعمر رضي الله عنه: "إن شئت حبست أصلها وتصدقت بها".
- أن هذا التعريف لم يعترض عليه بمثل ما أُعترض على غيره، وسلامة التعريف من الاعتراضات قوة له.
- أن هذا التعريف لم يتطرق إلى تفصيلات كاشتراط القربة، والدخول في هذه التفاصيل قد يخرج التعريف عن دلالته، ويبعده عن الغرض الذي وضع لأجله.

[١] www.alukah.net

مشروعية الوقف: لقد دلَّت النصوص القرآنية والأحاديث النبوية وكذا إجماع الأمة على مشروعية الوقف، وفيما يلي ذكر لبعض النصوص الدالة على مشروعيته.

في القرآن الكريم: تعتبر الآيات التي تحث على الإنفاق وبخاصة صدقة التطوع، دالة على مشروعية الوقف ومنها:

- قوله تعالى: "وما يفعلوا من خير فلن يكفروه والله عليم بالمتقين" (آل عمران: ١١٥)
- قوله تعالى: " يا أيها الذين آمنوا اركعوا واسجدوا واعبدوا ربكم وافعلوا الخير لعلكم تفلحون" (الحج: ٧٧)
- قوله تعالى: "يا أيها الذين آمنوا أنفقوا من طيبات ما كسبتم ومما أخرجنا لكم من الأرض ولا تيمموا الخبيث منه تنفقون ولستم بآخذيه إلا أن تغمضوا فيه واعلموا أن الله غني حميد" (البقرة: ٢٦٧)

في السنة النبوية: ثبت الوقف في السنة بأقوال النبي صلى الله عليه وسلم وأفعاله وتقريراته ومن الأحاديث الدالة على مشروعية الوقف في السنة نذكر ما يلي:

- الأحاديث النبوية: من الأحاديث الدالة على مشروعية الوقف نذكر على سبيل المثال:
  - عن أبي هريرة رضي الله عنه – أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: " إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاثة: صدقة جارية، أو علم ينتفع به أو ولد صالح يدعو له." **(رواه مسلم: كتاب الوصية: باب: ما يلحق الإنسان من الثواب بعد وفاته، رقم الحديث: ١٦٣١)**.
  - حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "من احتبس فرساً في سبيل الله إيماناً واحتساباً فإن شبّعه، وروّثه، وبوّله، في ميزانه يوم القيامة حسنات" **(رواه البخاري، كتاب الجهاد والسير، باب من احتبس فرسًا في سبيل الله، رقم الحديث: ٢٨٥٣)**.
- أفعال النبي صلى الله عليه وسلم: من أفعاله صلى الله عليه وسلم الدالة على مشروعية الوقف أن عمر بن الحارث رضي الله عنه قال: "ما ترك النبي صلى الله عليه وسلم إلا بغلته البيضاء، وسلاحه، وأرضاً تركها صدقة" (رواه البخاري: كتاب الجهاد والسير: باب: بغلة النبي صلى الله عليه وسلم البيضاء، رقم الحديث: ٢٨٧٣).

- تقريرات النبي صلى الله عليه وسلم: ونذكر منها ما رواه أبو هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "فأما خالد فقد احتبس أدراعه، وأعتاده في سبيل الله" (رواه مسلم، كتاب الزكاة، باب في تقديم الزكاة ومنعها، رقم الحديث: ٩٨٣).

من الإجماع: أجمع العلماء على مشروعية الوقف ومن ذلك قول ابن قدامه رحمه الله: (وقال جابر: لم يكن أحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ذو مقدرة إلا وقف، وهذا إجماع منهم فإن الذي قدر منهم على الوقف وقف، واشتهر ذلك، فلم ينكره أحد، فكان إجماعاً) **(ابن قدامة ١٩٩٧، ص: ١٨٦)**.

من القياس: "اتفق الفقهاء على أن بناء المساجد وإخراج أرضها من ملكية واقفها أصل في وقف الأصل، وحبس أصولها، والتصدق بثمارها، فيقاس عليه غيره ويلاحظ أن القليل من أحكام الوقف ثابتة بالسنة، ومعظم أحكامه ثابتة باجتهاد الفقهاء بالاعتماد على الاستحسان والاستصلاح والعرف" **(أبو غدة، شحاتة ٢٠١٤، ص: ٤٨)**.

أنواع الوقف

تتمثل أنواع الوقف فيما يلي: **(الجريوي ٢٠١٦، ص: ١٦)**

الوقف الخيري أو "الوقف العام": وهو الذي يقصد الواقف منه صرف الوقف إلى جهات البر التي لا تنقطع، سواء كانت أشخاصًا معينين كالفقراء والمساكين، أم جهات بر عامة كالمساجد والمدارس والمستشفيات إلى غير ذلك.

الوقف الأهلي أو "الخاص": وهو ما يطلق عليه الوقف الذري، ويسمى أيضا الأحباس المعقبة، وهو تخصيص للواقف أولاً ثم لأولاده ثم إلى جهة برّ لا تنقطع.

الوقف المشترك: وهو ما خصصت منافعه إلى الذرية وجهة بر معًا.

تعريف المؤسسات الوقفية: هي وحدات ذات طابع خاص تقوم بإدارة الأموال الموقوفة في ضوء أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، وحسب ما ورد بحجة الواقف من مقاصد بهدف تعظيم المنافع والخدمات التي تعود على الأفراد والمجتمعات **(شحاتة ٢٠١١، ص: ٠٥)**.

و تعرف أيضا على أنها جهات خيرية لا تهدف إلى الربح، تنشأ من أجل إدارة الممتلكات الوقفية والإشراف عليها، وتنميتها وإنفاق ريعها في أوجه الخير العامة، تعمل هذه الهيئات من خلال قانون اتحادي أو محلي، أو تشريع خاص (**الصلاحات ٢٠٠٥، ص: ٢٠**).

خصائص المؤسسات الوقفية

تتسم المؤسسات الوقفية بما يلي: (**شحاتة ٢٠١١، ص: ٠٦**) الغاية الأساسية من المؤسسات الوقفية تقديم خدمات ومنافع خيرية (اجتماعية أو اقتصادية...) ولا تهدف من أداء أنشطتها المختلفة إلى تحقيق الربح وإنما تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية الخيرية، وإن كانت عند استثمارها للأموال تسعى لتحقيق أكبر عائد (نماء) ممكن ليساعدها في تحقيق مقاصدها.

- المؤسسات الوقفية مملوكة لكيان اجتماعي تحت إشراف حكومي، ولا تنتقل هذه الملكية بالتداول بين الأفراد كما هو الحال في المؤسسات والشركات الاقتصادية، كما أن لها شخصية اعتبارية موثقه ومعتمدة من الدولة.
- تتسم المؤسسات الوقفية أيضا بالمشروعية ويقصد بذلك أنها مضبوطة في كافة أنشطتها المختلفة بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، وبالفتاوى والقرارات والتوصيات الصادرة من مجامع الفقه الإسلامية.
- يتولى مجلس إدارة المؤسسات الوقفية مجموعة من الأفراد من ذوي الخبرة والاختصاص والاهتمام تطوعاً، أو بأجر حسب النظم واللوائح والقوانين الحاكمة لذلك، كما ينفذ أنشطتها مجموعة من العاملين بأجر وطبقا للأعراف السارية.
- تباشر المؤسسات الوقفية مجموعة من الأنشطة الرئيسية منها: التحفيز على وقف الأموال، إدارة الأموال الوقفية، توزيع المنافع والخدمات من الأموال الوقفية بالإضافة إلى الأنشطة الخدمية المختلفة.
- لا يجوز الحجز أو مصادرة أموال المؤسسات الوقفية إلاّ بمبرر معتبر شرعاً.

مفهوم التنمية المستدامة:

تعريف التنمية المستدامة: ورد مفهوم التنمية المستدامة لأول مرة في تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية عام ١٩٨٧، وعرفت على أنها: "تلك التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجياتهم" (**النيش٢٠٠١**).

وعرّفها قاموس ويبستر Webster على أنها تلك التنمية التي تستخدم الموارد الطبيعية دون أن تسمح باستنزافها أو تدميرها جزئياً أو كلياً.

وعرفها "وليمر ولكز هاوس" مدير حماية البيئة الأمريكية على أنها: "تلك العملية التي تقر بضرورة تحقيق نمو اقتصادي يتلاءم مع قدرات البيئة وذلك من منطلق أن التنمية الاقتصادية والمحافظة على البيئة هما عمليتان متكاملتان وليستا متناقضتان" **(أبو زنط، غنيم ٢٠٠٦، ص: ١٥٦)**.

كما تعرف أيضا بأنها التنمية الحقيقية ذات القدرة على الاستمرار والتواصل من منظور استخدامها للموارد الطبيعية، والتي يمكن أن تحدث من خلال إستراتيجية تتخذ التوازن البيئي كمحور ضابط لها، لذلك التوازن الذي يمكن أن يتحقق من خلال الإطار الاجتماعي البيئي والذي يهدف إلى رفع معيشة الأفراد من خلال النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تحافظ على تكامل الإطار البيئي **(الخطيب ٢٠٠٠، ص: ٢٢٠)**.

أسس التنمية المستدامة

ترتكز التنمية المستدامة على مجموعة من الأسس كما يلي:

- أن تأخذ التنمية في الاعتبار الحفاظ على خصائص ومستوى أداء الموارد الطبيعية الحالية والمستقبلية كأساس لشراكة الأجيال المقبلة في المتاح من تلك الموارد.
- لا ترتكز التنمية إزاء هذا المفهوم على قيمة عائدات النمو الاقتصادي بقدر ارتكازها على نوعية وكيفية توزيع تلك العائدات، وما يترتب على ذلك من تحسين للظروف المعيشية للمواطنين.
- يتعين إعادة النظر في أنماط الاستثمار الحالية، مع تعزيز استخدام وسائل تقنية أكثر توافقا مع البيئة تستهدف الحد من مظاهر الضرر والإخلال بالتوازن البيئي والحفاظ على استمرارية الموارد الطبيعية.
- لا ينبغي الاكتفاء بتعديل أنماط الاستثمار وهياكل الإنتاج، وإنما يستلزم الأمر أيضا تعديل أنماط الاستهلاك السائدة اجتنابا للإسراف وتبديد الموارد.
- لابد أن يشتمل مفهوم العائد من التنمية ليشمل كل ما يعود على المجتمع بنفع بحيث لا يقتصر ذلك المفهوم على العائد والتكلفة (جبر ٢٠٠٤).

- لابد أن تعكس التنمية شيئا أساسيا وجوهريا لصحة المجتمع الاقتصادية أو الاجتماعية أو البيئية طويلة الأمد على مر الأجيال.
- أن تكون واضحة ويمكن تحقيقها.
- أن تكون قابلة للقياس ويمكن التنبؤ بها.

مجالات تحقيق التنمية المستدامة:

يتطلب تحقيق التنمية المستدامة التركيز على ثلاثة جوانب رئيسية تتمثل في: **(الحسن ٢٠١١)**

١- **تحقيق النمو الاقتصادي والعدالة:** من خلال خلق ترابط بين الأنظمة والقوانين الاقتصادية العالمية، بما يكفل النمو الاقتصادي المسؤول والطويل الأجل لجميع دول ومجتمعات العالم دون استثناء أو تمييز.

٢- **المحافظة على الموارد البيئية والطبيعية:** والذي يتطلب البحث المستمر عن إيجاد الحلول الكفيلة للحد من الاستهلاك غير المبرر وغير الرشيد للموارد الاقتصادية، هذا إضافة إلى الحد من العوامل الملوثة للبيئة.

٣- **تحقيق التنمية الاجتماعية في جميع أنحاء العالم:** من خلال إيجاد فرص العمل وتوفير الغذاء والتعليم والرعاية الصحية للجميع، بما في ذلك توفير الماء والطاقة، وقد توالت الجهود العالمية ما بين عام ١٩٧٢ وعام ٢٠٠٢ للتأكيد على ضرورة إرساء قواعد التنمية المستدامة على مستوى العالم، من خلال عقد ثلاثة مؤتمرات دولية مهمة.

أبعاد التنمية المستدامة

التنمية المستدامة لا تركز على الجانب البيئي فقط بل تشمل أيضا الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي فهي تنمية ثلاثية الأبعاد مترابطة متكاملة ومتداخلة في إطار تفاعل يتسم بالضبط والتنظير والترشيد للموارد، وتتمثل أبعاد التنمية المستدامة فيما يلي: **(أبو زنط، غنيم ٢٠٠٦، ص: ١٦٠)**

- رأس المال المادي Financial Capital ويقصد به راس المال المادي أو النقدي.
- رأس المال الطبيعي Natural Capital ويعني الموارد الطبيعية والنظم البيئية.
- رأس المال الإنتاجي Produced capital ويشمل الأصول المادية القادرة على إنتاج السلع والخدمات.

- رأس المال البشري Human Capital ويقصد به القدرات الإنتاجية للأفراد سواء الموروثة أو المكتسبة.
- رأس المال الاجتماعي Social Capital ويشمل الثقافة الاجتماعية السائدة بكل قيمها وعاداتها وتقاليدها.

التجربة التركية في مجال الوقف

الوقف التركي في العهد العثماني

يعتبر" أورخان غازي" ثاني سلاطين الدولة العثمانية، هو أول مَن أسس نظام الأوقاف التي نمت بشكل منسجم بالنمو الاقتصادي والسياسي للدولة، وعندما أمر أورخان غازي ببناء أول مدرسة عثمانية في "إزنيك"، أوقف لها من الأموال غير المنقولة (العقارات) لتسدّ حاجاتها من المصاريف والنفقات، واقتدت بها أوقافٌ أخرى قامت لأغراض مختلفة[١].

إن المتتبع لتاريخ الأوقاف في تركيا منذ بداية الدولة العثمانية يجد لها اهتمامات عجيبة وغريبة وعلى أصعدة متفرقة من نواحي الحياة، فلم تقتصر على المساجد أو طلبة العلم الشرعي، بل تعدى نفعها إلى المرافق العامة وحاجات البشر بأشكالها المختلفة، وهنا نورد مجموعة من هذه الأوقاف، أهمها[٢]:

١- **وقف بيت الطيور في إسطنبول**: وهو مأوى وعشش للطيور بنيت من الحجر بطريقة هندسية رائعة وكأنها تحفة فنية نادرة في الشكل والمقصد، تزيد المدينة جمالاً ورونقًا، حيث توفر الحماية للطيور وتؤمن متطلباتها من مأكل ومشرب، شيدت من أموال الوقف ويصرف عليها كذلك من المؤسسة الوقفية في الحضارة العثمانية، ومازال هذا الوقف متعة للناظرين والسائحين.

٢- **خان المسافرين (كروانسراي)**: وهو مأوى يوفر لأبناء السبيل والمسافرين سبلا للراحة والمعيشة والأمان، من إيواء وطعام وشراب واستحمام، ويوفر سبل الراحة لـ ٣ أيام، وبعدها يترك المجال لغيره ليستفيد مسافر آخر من ذلك الخان.

[١] www.islamweb.net
[٢] www.turkey-post.net

٣- **وقف (لكل محتاج فاكهة)**: خصص هذا الوقف لتوفير سلال الفاكهة لكل محتاج ومريض، لأن الفاكهة في موسمها تكثر ويتمتع بأكلها أهل القدرة على الشراء، وأما الفقير فالوقف يوفر له ولأطفاله سلة من الفاكهة بين حين وآخر.

٤- **وقف إطعام الطيور في وقت الثلوج**: وخصص هذا الوقف لتوفير الذرة ونثرها على الثلوج لكي لا تموت الطيور من الجوع في فصل الشتاء، وعندما يكسو الثلج الأرض وتنقطع بالطيور سبل التقاط الطعام، وكان يموت بعض منها من الجوع، فكان هذا الوقف امتثالاً لقوله (صلى الله تعالى عليه وسلم): "وفي كل كبد رطب أجر".

٥- **وقف تجهيز العروس**: وهذا الوقف خصص لتوفير جهاز للعروس الفقيرة التي تريد الزواج، ولا تجد ما يجعلها كمثيلاتها من النساء، فتأخذ ما تريد من باب الإعارة من كساء ومجوهرات وأدوات للتزين.

٦- **وقف الحبر**: وهو وقف خصص لتزويد العلماء والنساخ بالحبر حتى يستمر تأليفهم ونسخهم للكتب، وهذا من تقديرهم لمكانة العلم والعلماء، ونشر العلم بنشر الكتب.

٧- **وقف أصحاب القوارب والحمالين**: وخُصص لمساعدة كبار السن من أصحاب القوارب والحمالين الذين لا يتمكنون من الاستمرار في العمل بسبب كبر السن، فيحفظ كرامتهم ويرعى حاجاتهم.

إن هذا التنوع بالأوقاف يعطي صورة واضحة عن مدى عناية الوقف بحاجة الحيوانات، فترى هناك وقف للطيور وللطعام وللسكن، فضلاً عن عنايته بحاجات البشر كتجهيز العروس، وحاجة العلماء إلى المحابر فجعل لهم وقف الحبر، ولم يدع أهل الحاجة من الحمالين وأصحاب القوارب بل جعلهم جزءاً لا يتجزأ من اهتماماته[١].

لقد عرفت الأوقاف انتشارا واسعا في العصر العثماني وبين جميع فئات المجتمع والعجيب في الأمر أن ٧٠٪ من تأسيس الأوقاف أسسها عامة الناس ولا عجب في ذلك إذ أن السبب هو قيام الكثير من السلاطين العثمانيين بوقف مواردهم ونقودهم الشخصية،والشعوب على دين ملوكهم، وقد كتب السلطان محمد الفاتح وقفية يقول فيها: (أنا العبد العاجز السلطان محمد الفاتح أوقفت ٣٦٠ دكانا من الأملاك التي اشتريتها بنقودي وكسبتها بعرق جبيني، حسب الشروط المدونة أدناه وقفا صحيحا، بنيت دارا للطعام في مجمعي لتأكل فيه عائلات الشهداء والمساكين وفقراء مدينة اسطنبول والذين لا يتمكنون من الحضور إلى المجمع، ينقل الطعام إلى بيوتهم وقت الغروب خفية دون أن يرى ذلك شخص آخر... وقد عينت عشرة جراحين وعشرة أطباء وثلاثة من

[١] www.noonpost.com

المضمدين لتداوي المرضى، يقوم أفراد هذا الفريق بالتجوال في شوارع اسطنبول في أيام مخصوصة من الشهر، وبلا استثناء يعالجون المرضى مجانا، وفي حالة ما إذا كان المرض مستعصيا عليهم ينقلون المريض إلى المستشفى...) (رباحي ٢٠١٦، ص: ٣٥٤).

الأوقاف التركية المعاصرة ودورها في التنمية المستدامة

لا يزال الإنسان التركي الحديث يحمل ثقافة أجداده العثمانيين حول الوقف، وقد استطاع أيضا أن يحول العطاء والبذل والإنفاق كما كان في عهد الدولة العثمانية من سلوك فردي إلى ظاهرة اجتماعية ومن حادثة منفصلة إلى ثقافة متصلة، ولاشك أن الميراث المادي يصحبه الميراث المعنوي والفكري (الثقافي)، فكما ترك الأجداد العثمانيون لأحفادهم الأتراك المجمعات العمرانية والمباني الوقفية الأخرى تركوا لهم أيضا الشعور بالفخر والعزة والكرامة والإحساس بخلافة الإنسان على الأرض، وتحمل مسؤولية حماية الدين وعمارة الأرض بالاستمرار في عملية الإنفاق والبذل والعطاء ومساعدة الآخرين من المحتاجين والمساكين والفقراء والدليل على ذلك تلك النماذج التي جاءت في ورقتنا هذه حول المؤسسات الوقفية الحديثة التي تقوم بالأعمال الخيرية والمساعدات الإنسانية، وتبين لنا أن هذه الأعمال والمساعدات ما هي إلا امتداد للتاريخ واستمرار للثقافة والاتصال بالتراث والارتباط بالدين.

أهم الأوقاف في تركيا الحديثة:

بعد أفول نجم الدولة العثمانية وانتهاء الدولة التي حكمت العالم ما يقارب ٦٠٠ عام، هل انتهى الوقف برحيلها أم استمر الأحفاد على سنة الأجداد؟ لقد استمر الأتراك على سنة أجدادهم العثمانيين وبقوا مبدعين في استحداث الأوقاف، والأوقاف التركية لها جهود في أنحاء العالم كافة، ومن أبرز الأوقاف التركية الحديثة ما يلي: **(رباحي ٢٠١٦، ص: ٣٥٥)**

١- وقف ألا يوجد أحد Kimseyok me: وهو اسم لإحدى المؤسسات التضامنية التي تأسست عام ٢٠٠٢ في تركيا، بغرض التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وتهدف لتقديم الإغاثة للفقراء والمحتاجين والوقوف معهم لتخفيف معاناتهم وتوفير احتياجاتهم، عن طريق جمع التبرعات من أهل الخير، ولم يقتصر عملها على تركيا بل انفتحت على معظم أنحاء العالم وقدمت المعونات للمحتاجين نتيجة الكوارث الطبيعية، وأبرز مشروع

عرفت به المؤسسة هو العائلات المتآخية، ويقوم على التآخي بين عائلة ميسورة الحال مع عائلة معسورة الحال لتقديم المساعدة لها وتخفيف المعاناة عليها.

٢- **وقف التحري والإنقاذ**: تأسس هذا الوقف بعد زلزال أغسطس ١٩٩٩، حيث وصل الآلاف من المتطوعين من كل أرجاء تركيا إلى منطقة الزلزال، من بينهم نساء وأطفال وعمال المصانع وأصحاب الشركات ورجال من كل المهن، لم يكن هذا الوقف منظماً وإنما كان عملاً فردياً، ولكن بعد هذا العمل قرروا إنشاء وقف التحري والإنقاذ، واحتل المرتبة الأولى في تركيا من حيث عملية الإنقاذ والتنظيم وحركته المستمرة وزيه الموحد وخبرته الطويلة في عمليات الإنقاذ، والوقف له ٢٥ فريقًا في مناطق مختلفة من البلاد، فبعد أن كانوا ٧ متطوعين أصبحوا ١٢٠٠ متطوعا.

٣- **وقف تقييم جهود المرأة**: تأسس هذا الوقف عام ١٩٨٦، بغرض التنمية الاجتماعية للمرأة، وهدفه تحسين ظروف النساء ذات الآمال الضعيفة، يعني دعم النساء في أعمالهن ومساعدتهن من أجل تحسين أوضاعهن وأوضاع أولادهن ومكانتهن في مجتمعهن، بالإضافة إلى دعمهن من أجل موقعهن القيادي في العمل والمجتمع، والوقف له مشاريع منها روضات ما قبل المدرسة في المناطق الفقيرة، بالإضافة لدور حضانة (مراكز المرأة والطفولة) في المناطق الفقيرة.

٤- **وقف آلتي نقطة**: وهو وقف يهدف إلى التنمية الاجتماعية للفئات الخاصة، حيث خصص لاستفادة المكفوفين منه، لقراءة المراجع لهم وكتبهم، عبر أشخاص تطوعوا لتسجيل قراءتهم في الكتب للمكفوفين، في (استديوهات) أعدت خصيصاً لذلك، وتوضع في قرص مضغوط « سيدي »، وتكون متاحة للمكفوف لسماع كتاب بأكمله، ومراجعة أي فصل منه، فهو وقف خصص ريعه لقراءة الكتب على المكفوفين، وفكرة وقف المكتبة مستوحاة من وقف المكتبة السليمانية التي أوقفها السلطان سليمان القانوني.

كما يعتبر وقف هيئة الإغاثة التركية ووقف نشر العلم والهلال الأحمر التركي من أكبر وأبرز الأوقاف الناشطة حاليا على المستوى الداخلي والعالمي.

٥- **وقف الإغاثة والحقوق والحرية الإنسانية IHH**: ويهدف هذا الوقف إلى التنمية الاجتماعية والبيئية، حيث أُسس من أجل مد يد المعونة والمساعدة المادية والمعنوية إلى الأيتام واللاجئين، والأرامل والجرحى المتضررين من الحروب والمعارك التي تحصل في العالم، حيث يقدم الوقف الخدمة انطلاقًا من إيمانه ومبادئه الإنسانية دون التحيز للون أو دين أو جنس، وهو منتشر بخمس قارات وعلى مستوى ١٣٥ دولة، ٥٧ منها إسلامية والبقية غير

إسلامية، ويعمل هذا الوقف بنشاط دائم ومستمر، وتولي الهيئة في نشاطاتها الأولوية لكل من مناطق الحروب والمناطق التي لا تزال تحت تأثيرها، ومناطق الكوارث الطبيعية والبلدان والمناطق التي تعاني الفقر وتكمن مهمتها الأساسية في (**التقرير السنوي لهيئة الإغاثة الإنسانية التركية IHH، مايو / أيار ٢٠١٧**):

- تقديم المساعدات الإنسانية للمحتاجين والمضطهدين، وتوفير الحياة الكريمة لهم أينما كانوا حول العالم، وذلك بدافع الأخوة، وسعياً إلى نشر العدالة والخير، ومحاربة الشر بكل أشكاله.
- اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لحماية حقوق الإنسان وحرياته، والتصدي لجميع السياسات والممارسات، التي تؤدي إلى اضطهاد البشر، وتجعلهم في حاجة للمساعدات الإنسانية.
- العمل على زرع القيم الراسخة في عالم سريع التغير.
- إحياء الخير في كل زمان، وفي كل مكان.

وقد شارك الوقف في العديد من المشاريع التنموية والاجتماعية بدول إفريقية عديدة، وله نشاطات وأعمال متميزة على مستوى العالم، مستمرة إلى يومنا هذا، وحقق وقف هيئة الإغاثة الإنسانية سنة٢٠١٧ نحو ١٢٩٢ مشروعا تنمويا في ٧٦ بلدا، استفاد منه ٢٣.٥ مليون إنسان حول العالم، وبلغ مجموع ما صرف على المشاريع والنشاطات خلال العام: ١٥٨.٠٧٥.٧٢٩ دولارا أمريكيا، فيما بلغ حجم المصروفات للسنوات الأربعة السابقة ما يلي (**IHH تقرير نشاطات عام ٢٠١٧**):

- ٢٠١٧ تم صرف ١٥٨.٠٧٥.٧٢٩ دولارا أمريكيا كما ذكر مسبقا.
- ٢٠١٦ تم صرف ١٣١.٢٠٧.٥٠٧ دولارا أمريكيا.
- ٢٠١٥ تم صرف ١٠٨.٢٨٤.٤٩٧ دولارا أمريكيا.
- ٢٠١٤ تم صرف ١٠٤.١٢٨.١٩٥ دولارا أمريكيا.

وقد ركزت هذه النشاطات والفعاليات في مجملها على النشاطات الصحية، ونشاطات الأمن الغذائي وخدمات الإيواء والنشاطات التعليمية والثقافية، وخدمات المياه والنظافة والصرف الصحي ورعاية الأيتام.

٦- وقف دور القرآن (تعليم القرآن وحفظه): وتنقسم دور القرآن في تركيا إلى قسمين حكومي وخاص، ومن الأمثلة على ذلك وقف الأناظول التركي وقد أسس في قونيا سنة ١٩٧٢، بغاية تنشئة الأجيال الجديدة على التعاليم الدينية، وقد أنجز هذه الوقف خدمات كبيرة خاصة في مجالات تعليم القرآن وحفظه، ويوفر المبيت

والسكن ومستلزماته دون أجرة، بالإضافة إلى أن الوقف يدفع منحة للحفاظ الذين يدرسون في الثانوية تبلغ ١٠٠ دولار شهريا، ومنحة ١٥٠ دولارا للحفاظ من طلبة الجامعة (**جاليش، ص: ١٣**).

٧- **وقف الاجتماعات العلمية والمحاضرات والمؤتمرات المحلية والدولية**: وقد تم من خلال هذا الوقف عقد الكثير من المؤتمرات المحلية والدولية، لتقديم حلول للمشاكل الراهنة، والإسهام في تنمية المجتمع ومعالجة الموضوعات المتعلقة بالأمة الإسلامية وطبعت أوراق ومناقشات هذه المؤتمرات وقدمت للاستفادة، ومن أمثلة المؤتمرات التي عقدت من قبل هذه الأوقاف نذكر ما يلي:

- مؤتمر الإسلام بين الأصالة والحداثة اسطنبول ١٩٩٦.
- مؤتمر الأقليات المسلمة في عالمنا المعاصر اسطنبول ١٩٩٨.
- المشاكل الأساسية للعلوم الدينية في القرن المعاصر اسطنبول ٢٠٠٧.

٨- **وقف تحقيق المخطوطات ونشرها**: يعتبر إظهار التراث والحضارة الإسلامية من أهم غايات الأوقاف التركية، ومن أبرز الخدمات التي أنجزها مركز البحوث الإسلامي لوقف الديانة التركية (ISAM)، في مجال التنمية الثقافية، تحقيق ونشر الكثير من كتب المخطوطات، منها كتاب التوحيد لأبي منصور الماتيريدي، أحكام القرآن الكريم لأبي جعفر الطحاوي، لباب الكلام لعلاء الدين الأسمندي... (**جاليش، ص: ١٤**).

٩- **وقف وفا**: وهي مؤسسة وقفية خيرية أنشأتها جمعية نشر العلم التركية بتاريخ ١٩٧٢/٠٤/١٢، وقد اشترك في تأسيسها ثمانية وتسعون شخصية علمية وسياسية، ورجال أعمال وتجار وأرباب صناعة وغيرهم من أهل الخير، منهم الراحل تورجوت أوزال الرئيس الثامن لجمهورية تركيا.

ويستند هذا الوقف في مصادره المالية منذ تأسيسه على الأموال غير المنقولة بمدينة اسطنبول، مثل مراكز ورش العمل (الخانات) والمحلات التجارية، والمدارس، وأبنية السكن الطلابي، والأراضي والبنايات والشقق السكنية، كما أضيف له أموال التبرعات، علاوة على هذا فهناك أموال غير منقولة، وقدر كبير من القيمة قد انتقلت للوقف الخيري من وصايا المؤسسين بعد انتقالهم لرحمة الله تعالى.

وتستخدم أموال وقف وفا لدعم كل ما يتعلق بالأنشطة التعليمية والعلمية، وينفق قسم منها على مدارس الأئمة والخطباء، بالإضافة إلى تقديم المنح الدراسية العينية والنقدية لطلاب كل المراحل التعليمية[١].

[١] www.waqfuna.com

١٠- وقف نشر العِلم التركي (ILIM YAYMA VAKIFI): وهو جمعية تركية (منظمة مجتمع مدني)، تهتم بنشر العلوم والمعرفة مقرها مدينة اسطنبول، تأسست في أكتوبر ١٩٥١،لها العديد من المدارس والجامعات والسكنات الطلابية، وتعمل على دعم البحث العلمي وطلبة الجامعات عبر العديد من البرامج التعليمية والمنح الطلابية، وجمع الزكاة، وتنظيمها وصرفها، زيادة على تقديم المعونات الغذائية للعائلات الفقيرة والمعوزة، ويعتبر وقف "نشر العلم" من المؤسسات الرائدة والنشيطة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية في تركيا، وذلك لما حققه من نجاح على صعيد هذه المجالات.

١١- وقف الهلال الأحمر التركي: وهو منظمة خيرية تطوعية تقدم المساعدة للمجتمعات في حالات الكوارث الطبيعية والحروب لتأمين نقل الدم الآمن للناس ومحاولة تخفيف الأضرار، وتأمين الاحتياجات الأولية، ويعتبر الهلال الأحمر التركي نفسه مثالا للخدمات الإنسانية والاجتماعية في تركيا وكافة أنحاء العالم، تأسس عام ١٨٦٨، وبالإضافة إلى المساهمة في تحسين وتطوير الرعاية الاجتماعية يقوم بعرض وتقديم النصائح والخدمات الأساسية مثل: التكافل الاجتماعي، وتقديم المأوى والمكان الآمن للفقراء والمحتاجين، وتقديم المساعدات الغذائية والصحية، تقديم المساعدات الدولية، وغيرها، فهو بذلك يسهم في التنمية المستدامة في تركيا وخارجها على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

وختاما يمكن القول أن النظام الوَقْفي التركي بمؤسساته القانونية، ومؤسسات الرعاية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، والصحية، وغيرها والتي نشطت منذ عهد الدولة السلجوقية والعثمانية، لا تزال في تطور مستمر مستندة في نشاطاتها وفعالياتها على الحقوق والأحكام الإسلامية.

ولقد تمتعت الأوقاف التركية قديما وحديثا بمكانة مرموقة وباتت جزءا من حضارتها، فلم تدع مجالا إلا وقدمت فيه خدماتها، وباتت جل مؤسساتها تسهم في التنمية المستدامة في تركيا وفي كثير من دول العالم، فهو وقف نذر مؤسساته لخدمة الإنسانية جمعاء وجعل نصب عينيه الدستور النبوي "أفضل الناس أنفعهم للناس".

قائمة المصادر والمراجع:

١/ **الكتب:**

- أحمد بن محمد بن حجر الهيثمي: **تحفة المحتاج بشرح المنهاج**، ط١، المكتبة التجارية الكبرى، ١٩٣٨.
- عبد الستار أبو غدة، حسين حسين شحاتة: **الأحكام الفقهية والأسس المحاسبية للوقف**، ط٢، الأمانة العامة للأوقاف، الكويت، ٢٠١٤.
- علي بن أبي بكر المرغياني: **الهداية شرح بداية المبتدي**، تحقيق: نعيم أشرف نور محمد، ط١، إدارة القرآن والعلوم الإسلامية، باكستان، ١٤١٧هـ.
- الفيروز آبادي: **القاموس المحيط**، تحقيق: محمد نعيم العرقسوسي، ط٨، مؤسسة الرسالة، ٢٠٠٥.

- محمد بن أحمد بن محمد عليش: **منح الجليل شرح على مختصر العلامة خليل**، ط١، دار الفكر، ١٩٨٤.
- موفق الدين ابن قدامة: **المغني**، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، عبد الفتاح الحلو، ط٣، دار عالم الكتب، ١٩٩٧.
- نجاة النيش: **الطاقة والبيئة والتنمية المستدامة آفاق ومستجدات**، منشورات المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ٢٠٠١.
- يحي بن محمد الرعيني الحطاب: **شرح ألفاظ الواقفين والقسمة على المستحقين**، ط١، مطبعة العرب، تونس، ٢٠١٢.

٢ / **المجلات**:

- سامي الصلاحات: **مرتكزات أصولية في فهم طبيعة الوقف التنموية والاستثمارية**، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، السعودية، ٢٠٠٥.
- ماجدة أبو زنط، عثمان غنيم: **التنمية المستديمة دراسة نظرية في المفهوم والمحتوى**، مجلة المنارة، ع: ٠١، المجلد: ١٢، ٢٠٠٦.
- مصطفى رباحي: **نظام الوقف في تركيا الحديثة**، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة غرداية، العدد: ٢٦، سبتمبر ٢٠١٦.

٣ / **البحوث والمؤتمرات**:

- إبراهيم محمد إبراهيم جبر: **مفاهيم التنمية المستدامة من منظور إسلامي.. دراسة في ضمانات الإدارة الحضرية المتواصلة للمدينة الإسلامية**، الندوة العلمية الثامنة لمنظمة العواصم الإسلامية (استراتيجيات الإدارة الحضرية المتواصلة بالمدينة الإسلامية)، أبريل ٢٠٠٤.
- حسين حسين شحاتة: **أسس تنظيم وإدارة المؤسسات الوقفية الخيرية**، كلية التجارة جامعة الأزهر، ٢٠١١.
- خالد جاليش: **التجربة التركية في الوقف**، جامعة سلجوق، كلية الإلهيات، قونيا، تركيا.
- عبد الرحمن بن عبد العزيز الجريوي: **أثر الوقف على التنمية المستدامة**، بحث مقدم لملتقى مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي، المنعقد بجامعة قالمة، ٢٨/٢٧ نوفمبر ٢٠١٢.
- عبد الرحمن محمد الحسن: **التنمية المستدامة ومتطلبات تحقيقها**، بحث مقدم لملتقى استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة ١٦/١٥ نوفمبر ٢٠١١.
- نهى الخطيب: **اقتصاديات البيئة والتنمية**، مركز دراسات واستشارات الإدارة، ٢٠٠٠.

٣ / **المواقع الإلكترونية**:

- تركيا بوست: **الأوقاف في تركيا وراء كل وقف دافع وحكاية**، https://www.turkey-post.net/p-٩٠٥١/
- حارث العباسي: **رحلة الأوقاف من الدولة العثمانية إلى تركيا الحديثة**، https://www.noonpost.com/content/٢٤٤٨٢
- عبد الرحمن بن معلا اللويدق: **توثيق الأوقاف الأصول الشرعية والأساليب الإجرائية**، منشورات شبكة الألوكة، www.alukah.net
- الوقف العثماني حضارة واقتصاد، http://www.islamweb.net/media/index.php?page=article&lang=A&id=١٨٤٩٩٧
- وقف وفا لنشر العلم تركيا، http://www.waqfuna.com/v٢/index.php?option=com_content&view=article&id=٤١١

٥ / **التقارير**:

- IHH تقرير نشاطات هيئة الإغاثة الإنسانية التركية مايو / أيار عام٢٠١٧.

دور مواقع التواصل الاجتماعي في زيادة فعالية الإفصاح المحاسبي

حمادة السعيد المعصراوي

باحث دكتوراه في مجال المحاسبة والتمويل

أصبحت مواقع التواصل الاجتماعي Social Media ذات تأثير جوهري في حياتنا اليوم فهي تتيح تفاعل مباشر بين مرسل المعلومات ومستقبليها بصورة تفاعلية، وتفترض معظم الدراسات المحاسبية أن الأفراد يتخذون قراراتهم بطريقة رشيدة في ضوء المعلومات المتاحة، وبالتالي فإن المستثمرين سوف يعتمدون على المعلومات المحاسبية التي يتم الإفصاح عنها وغيرها من المعلومات الأخرى في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية.

يتم الإفصاح عن المعلومات المحاسبية غالبا بالاعتماد على وسائل الإعلام المقروء ثم تطور الأمر إلى الإفصاح عن المعلومات المحاسبية عبر شبكة الإنترنت من خلال المواقع الإلكترونية للشركات، وأخيرا اتجهت بعض الشركات إلى استخدام مواقع التواصل الاجتماعي مثل فيس بوك وتويتر وغيرها في الإفصاح عن المعلومات المحاسبية.

كانت الدراسات المحاسبية منذ بداية القرن العشرين تركز على وظيفة القياس المحاسبي بصرف النظر عمن يستخدم المعلومات المحاسبية أو عن كيفية استخدامها، ثم اتجهت الدراسات منذ منتصف ستينات القرن العشرين إلى التركيز على وظيفة الاتصال واعتبارها مقدمة لوظيفة القياس المحاسبي (وصفي عبد الفتاح، ١٩٩٣). ولقد تزايد في السنوات الأخيرة حالات الانهيار للعديد من الشركات العالمية والأسواق المالية الناشئة منها والمتقدمة على حد سواء والسبب وراء ذلك يرجع إلى عدم كفاية الإفصاح والشفافية في هذه الأسواق، ولهذا أولت الجهات المشرفة على الأسواق المالية والجهات الأخرى المهتمة بتفعيل ممارسات حوكمة الشركات في معظم بلدان العالم اهتمامها بالبحث عن الوسائل الملائمة لتحسين الإفصاح والشفافية في التقارير المالية للشركات وذلك بغية تطوير وتنمية الأسواق المالية وتحقيق التطور الاقتصادي (علاء الدين توفيق، ٢٠٠٩، ص ٥٦).

تكتسب مهنة المحاسبة والمراجعة أهميتها من اعتماد المستثمرين على المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية ومن هنا تظهر الحاجة إلى وجود تقارير مالية تعكس الوضع الاقتصادي الفعلي للمنشأة (زكريا الصادق، ١٩٨٩) ولقد تطور الهدف من الإفصاح المحاسبي فيراه البعض أنه كان في البداية

إفصاحا سلبيا فأصبح إيجابيا أو كان وقائياً فأصبح إعلامياً، وقد تجاوز إرشادات الاتصال المحاسبي؛ فلم يعد مقصورا على مجرد تفسير وتوضيح المعلومات المحاسبية ولكنة امتد إلى إضافة المزيد من المعلومات سواء كانت كمية أو وصفية وسواء كانت فعلية أو تقديرية (وصفي عبدالفتاح، ١٩٩٣) ولقد جاء في الإطار الفكري لمعايير المحاسبة الدولية الصادر عن مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB أن الهدف من التقارير المالية المنشورة هو تقديم معلومات مالية حول المنشأة المعدة للتقارير المالية تكون مفيدة للمستثمرين الحاليين والمحتملين والمقرضين والدائنين الآخرين في اتخاذ القرارات المتعلقة بتوفير الموارد للمنشأة.

إن الهدف الرئيسي للمحاسبة هو العرض والإفصاح للمعلومات المحاسبية للأطراف المستفيدة من تلك المعلومات وذلك من أجل ترشيد اتخاذ القرارات في كافة المجالات وبالتالي ظهرت في السنوات الأخيرة حاجة ملحة إلى ضرورة زيادة مستوى الإفصاح وهذا ما دعى المهنيين إلى الاتجاه نحو ما يسمى الإفصاح الاختياري الذى يهدف إلى تقديم معلومات إضافية قد لا تنص عليها التشريعات والقوانين والمعايير المحاسبية والذى سماه البعض بالإفصاح الإجباري أو الإلزامي وذلك بهدف تقديم اكبر قدر من المعلومات لمستخدمي القوائم المالية وزيادة مستوى الإفصاح والشفافية (سامح النجار ، ٢٠١١).

ولقد جاء في الاطار الفكري لمعايير المحاسبة الدولية الصادر عن مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB أن الإفصاح عن المعلومات المالية يفرض تكاليف، ومن المهم أن تكون تلك التكاليف مبررة بمنافع الإفصاح عن تلك المعلومات ومن هذه التكاليف : تكاليف جمع ومعالجة وفحص ونشر المعلومات المالية لكن في النهاية يتحمل المستخدمون تلك التكاليف في شكل عوائد منخفضة، ويتكبد مستخدمو المعلومات المالية تكاليف تحليل وتفسير المعلومات المقدمة وان لم يتم تقديم المعلومات اللازمة فسيتكبد المستخدمون تكاليف إضافية للحصول على تلك المعلومات من مصادر أخرى.

وتعتبر السوشيال ميديا أو مواقع التواصل الاجتماعي بوابتك للتواصل مع عملائك وعليك أن تعرف كيف تصل إلى شريحة عملائك وكيف تتواصل معهم على مواقع التوصل الاجتماعي مثل فيسبوك، تويتر، لينكيدان، بينتريست، انستغرام وغيرها من المواقع فهناك أكثر من ٣٦٥ موقع تواصل اجتماعي في العالم يمكنك استخدام المناسب لشريحتك المستهدفة. وتمتاز مواقع التواصل الاجتماعي بانخفاض تكاليف نشر المعلومات عليها مقارنة بكافة الوسائل الأخرى بما فيها المواقع الإلكترونية فتستطيع أي شركة أن تقوم بإنشاء صفحة أو حساب على مواقع التواصل بدون تكلفة، وبالتالي في حالة قيام الشركات بعملية المقارنة بين تكاليف الإفصاح الاختياري

والمنافع المترتبة عليه ستكون تكاليف الإفصاح منخفضة نسبيا، وفى نفس الوقت يمكن أن تستخدم وسائل التواصل الاجتماعي في عملية الإفصاح الإجباري.

فمن المعروف أن المعلومات المحاسبية ما هي إلا جزء من المعلومات التي تؤثر على سوق المال الكفء، لذا فإن احتمال كون جزء من آثار المعلومات المحاسبية على أسعار ومعاملات الأوراق المالية في سوق رأس المال الكفء ناتج عن المعلومات الأخرى وليس المعلومات المحاسبية (زكريا الصادق، ١٩٨٩) ونستطيع من خلال مواقع التواصل الاجتماعي الإفصاح عن كافة أشكال المعلومات.

وبناء على ما تقدم تتلخص مشكلة البحث في السؤال التالي: كيف يمكن استخدام وسائل التواصل الاجتماعي في زيادة فعالية الإفصاح المحاسبي؟، سؤال يطرح الآن، بعدما أصبحت لمواقع التواصل الاجتماعي أهمية كبرى في مجالات كثيرة منها مجال الأعمال. وإذا كانت الفعالية يقصد بها القدرة على الإنجاز أو تحقيق الأهداف فإن فعالية الإفصاح المحاسبي سوف يقصد بها قدرة نظام معلومات المحاسبة المالية على إمداد المستخدمين بالمعلومات الملائمة والممثلة تمثيلا صادقا تكون مفيدة في اتخاذ القرارات الاقتصادية التي تتسم بالرشد، وبالتالي يستهدف هذا البحث إلى تحليل الدور الذي يمكن أن تقوم به مواقع التواصل الاجتماعي في الإفصاح المحاسبي وكيف يمكن استخدامها في زيادة فعالية الإفصاح المحاسبي وذلك من خلال تناول العناصر الآتية:

١- أهمية استخدام مواقع التواصل الاجتماعي في الإفصاح المحاسبي.

٢- دور الإفصاح عبر مواقع التواصل الاجتماعي في زيادة فعالية الإفصاح المحاسبي.

أولا: أهمية استخدام وسائل التواصل الاجتماعي في الإفصاح المحاسبي

في منتصف القرن التاسع عشر كان القانون في المملكة المتحدة هو المصدر الوحيد للمعرفة المحاسبية فقد صدر أول قانون سنة ١٨٤٤ بشأن تكوين وإدارة الشركات ذات المسئولية غير المحدودة وقد فرض هذا القانون على الشركات إصدار قوائم مالية ولم يتضمن نصاً يتعلق بشكل أو مضمون القوائم المالية، لأن المعلومات المحاسبية كانت حينئذ من الأسرار التي لا يجوز الكشف عنها للغير، لكن تم تعديل القانون في السنة التالية مباشرة ١٨٤٥ حيث ورد نص التزم بمقتضاه مديرو الشركات بإعداد ميزانية عمومية والتوقيع عليها بحيث تكون عادلة وشاملة، على أن يتم مراجعتها بواسطة واحد أو اكثر من باقي الملاك وقد سمح القانون لهؤلاء المستثمرين المراجعين بفحص السجلات المحاسبية وتقييم الميزانية ومساءلة المديرين وقد كان يساعدهم في ذلك بعض موظفي

الشركة المتمرسين ثم يعرضوا تقريراً على شركائهم يوضح مدى صدق وصحه الميزانية (وصفي عبدالفتاح، ١٩٩٣).

ولقد تزايد الاهتمام بالإفصاح عن المعلومات بالتحول التاريخي الذي حدث لوظيفة المحاسبة وذلك عندما تحولت المحاسبة منذ بداية ستينيات القرن العشرين عما يطلق عليه الباحثون مدخل الملكية owners approach إلى ما يعرف بمدخل المستخدمين users approach فبدخول تلك الحقبة تحولت وظيفة المحاسبة من نظام لمسك الدفاتر غايته الأساسية حماية مصالح الملاك، إلى التركيز على دورها الجديد كنظام معلومات غايته الأساسية توفير المعلومات المناسبة لاتخاذ القرارات (محمد مطر واخرون، ١٩٩٦، ص ٣٦٨).

ويعتبر الإفصاح عملية تتصل المنشأة من خلالها بالعالم الخارجي، ومفهوم الإفصاح المحاسبي على جانب كبير من الأهمية سواء من الناحية النظرية أو التطبيقية على حد سواء، ويمكن للباحث تعريف الإفصاح المحاسبي بأنه: الأداة الرئيسية التي تقوم من خلالها الإدارة بتوفير معلومات تاريخية وحالية ومستقبلية حول المنشأة لأصحاب المصالح من أجل مساعدتهم في اتخاذ القرارات. وتطور الإفصاح المحاسبي عبر الزمن فبعد أن كانت المعلومات المحاسبية بالكامل سرية لا يطلع عليها إلا ملاك الوحدة الاقتصادية، وبعد انفصال الملكية عن الإدارة، أصبح مطلوب من الإدارة الإفصاح عن مجموعة من القوائم المالية ونشرها ثم تطور الإفصاح ليشمل التقارير المالية بدلا من القوائم المالية، والتقارير المالية أعم وأشمل. ثم تطور الأمر إلى قيام الإدارة بالإفصاح عن بعض المعلومات بشكل اختياري، ومع التقدم التكنولوجي وظهور شبكة الإنترنت أصبحت تستخدم في الإفصاح المحاسبي وكذلك وسائل التواصل الاجتماعي، ويمكن بيان مراحل تطور الإفصاح المحاسبي في الجدول التالي:

المرحلة	الفترة الزمنية	شكل الإفصاح
المرحلة الأولى	قبل عام ١٨٤٥	المعلومات بالكامل سرية لا يطلع عليها إلا ملاك الوحدة الاقتصادية
المرحلة الثانية	بعد عام ١٨٤٥ إلى ستينيات القرن العشرين	الإفصاح عن مجموعة من القوائم المالية
المرحلة الثالثة	منذ عام ١٩٧٨ وهو تاريخ إصدار قائمه المفاهيم أهداف التقارير المالية SFAC No. 1	تطور الإفصاح ليشمل التقارير المالية بدلا من القوائم المالية، وكذلك شملت التقارير المالية التقارير القطاعية التي صدر المعيار الدولي المتعلق بها عام 1981IAS14/
المرحلة الرابعة	العقد الأخير في القرن العشرين	الإفصاح عن التقارير المالية بالإضافة إلى الإفصاح عن بعض المعلومات بشكل اختياري

المرحلة الخامسة	في أواخر القرن العشرين	الإفصاح عن التقارير المالية باستخدام الأدوات التقليدية الورقية بالإضافة إلى الإفصاح المحاسبي عبر شبكة الإنترنت عن طريق المواقع الإلكترونية
المرحلة السادسة	في السنوات الأولى من القرن الحالي إلى الآن	الإفصاح عن التقارير المالية باستخدام الأدوات التقليدية الورقية بالإضافة إلى الإفصاح المحاسبي عبر شبكة الإنترنت عن طريق المواقع الإلكترونية و/أو عن طريق مواقع التواصل الاجتماعي.

إن التقدم التكنولوجي ساعد في تطوير الإفصاح والعرض للمعلومات المالية، فقد كان افتتاح أول خط هاتف عابر للقارات عام ١٩١٥ وجرى الاحتفال به في خطاب الرئيس الأمريكي ويلسون من البيت الأبيض (Schamberger ,2013) ولم يقتصر التقدم التكنولوجي على الهاتف وإنما توسع في مختلف وسائل الاتصالات وصولا إلى الإنترنت التي استفادت منها المحاسبة بتطوير الإفصاح المحاسبي، ويمكن تعريف الإفصاح المحاسبي عبر الإنترنت بأنه: إمكانية استخدام أداة حديثة لعرض المعلومات الخاصة بالوحدة الاقتصادية بخلاف أدوات الإفصاح التقليدية؛ تماشيا مع التطور التكنولوجي والانتشار الواسع لشبكة المعلومات الدولية ومن ثم استفادت المحاسبة من هذه التطورات (الرشيدي، ٢٠٠٩)، وتتميز المعلومات المالية المنشورة عبر الإنترنت بالآتي:

* الإفصاح عن المعلومات المالية عن طريق الإنترنت عملية غير منظمة في معظم دول العالم مما يسمح للشركات بتحديد متى وأين وماذا تريد الشركة أن تفصح عنه.

* المعلومات المالية المنشورة عبر الإنترنت اختيارية، وبالتالي لا يوجد متطلبات تنظيمية أو تشريعية تنظم إفصاحها ومن ثم يجب فهم أسباب إفصاح الشركات عن المعلومات (Khlifi,2010).

ولم يقف الأمر على الإفصاح التقليدي على شبكة الإنترنت بل انتشر على الإنترنت في السنوات الأخيرة مواقع التواصل الاجتماعي واستخدامها في الإفصاح المحاسبي.

ووفقا لنظرية الإشارة التي تفترض أن الشركات يجب أن يكون لديها اهتمام بتقديم المعلومات كإشارة أو آلية تقدم للسوق مع معلومات إضافية عن وضع الشركة الاقتصادي ولتغيير توقعات المستثمرين وتقليل عدم تماثل المعلومات (Alvarez et al,2008) فقد انتهت بعض الأبحاث المحاسبية إلى أن متخذي القرارات أحيانا يعطون وزناً نسبياً كبيراً لإشارات أو أوزان مهمة يستقيها من المعلومات (هلال،٢٠١٢)، في ظل الانتشار العالمي لمواقع التواصل الاجتماعي مثل فيسبوك وتوتير الخ. وعلى سبيل المثال موقع فيسبوك عليه أكثر من ٢ مليار مستخدم وأن ١٧٪ من إجمالي الوقت المنفق على الإنترنت في الولايات المتحدة الأمريكية على موقع

فيسبوك. ومن هنا سرعان ما اكتشفت الشركات الفرص التي تتيحها مواقع التواصل الاجتماعي في ظل انخفاض عدد ونطاق النماذج التقليدية للاتصال، وبالتالي فإن مواقع التواصل الاجتماعي لديها القدرة لتكون أداة التواصل الرئيسية للشركات مع بعضها البعض ومع أسواقها ومجتمع الاستثمار (jung et al.,2014)، وبالتالي تستطيع الشركات إرسال الإشارات التي تريدها إلى المستثمرين للتأثير على قراراتهم.

ويمكن للباحث تعريف الإفصاح المحاسبي عبر مواقع التواصل الاجتماعي بأنه: قيام الشركات أو المؤسسات بإنشاء حساب أو صفحة على مواقع التواصل الاجتماعي كوسيط للنقل السريع للبيانات والمعلومات بغرض الإفصاح المباشر والفوري للعديد من المعلومات المالية وغير المالية وذلك لقطاع واسع من مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي.

ثانيا: دور الإفصاح عبر مواقع التواصل الاجتماعي في زيادة فعالية الإفصاح المحاسبي

إن التوسع في الإفصاح يؤدي إلى زيادة الرشد في القرارات التي يتخذها أصحاب المصالح بالشركة، مما ينعكس إيجابيا على قيمة الشركة وتزداد أهمية التوسع في الإفصاح المحاسبي للشركات المقيدة في البورصة في السنوات الأخيرة مع ازدياد حدة المنافسة حيث يسهم الإفصاح في عملية التخصيص الفعال لرأس المال على المستوى القومي بتمكين المستثمرين والدائنين من تحديد وتمييز الشركات الأكثر ربحية، فالإفصاح الجيد من شأنه توجيه الاستثمارات إلى أفضل الفرص المتاحة للاستثمار (نيفين عزت،٢٠١٣، ص ٦٦). ومواقع التواصل الاجتماعي قد تكون أداة ذات قيمة ومفيدة لنشر المعلومات عن الشركة إذا ما أديرت بشكل صحيح، وفى أحدث توجيهات SEC المتعلق بالنمو الهائل والمذهل في مواقع التواصل الاجتماعي ورغم ذلك لم يترجم في مجال الإفصاح المحاسبي بشكل جيد ويرجع ذلك إلى التزامات الإفصاح الصارمة المفروضة على الشركات ومع ذلك فقد أكدت SEC أن مواقع التواصل الاجتماعي يمكن أن تكون أداة ذات قيمة ومفيدة لنشر المعلومات عن الشركة إذا ما أديرت بشكل صحيح (Jung et al.,2014)، وفي الفترة الأخيرة توسعت SEC بشكل فعال نحو قنوات الاتصال المتاحة للإدارة من خلال تحديد مواقع التواصل الاجتماعي كقنوات مقبولة للإفصاحات المالية ويرجع ذلك إلى أن هذه القنوات هي المتاحة على نطاق واسع للمستثمرين (Trinkle & Crossler,2013).

وتوصلت العديد من الدراسات إلى أن الشركات لديها حافز مستمر لإدارة الانطباعات حول صورتها التنظيمية وقيمتها السوقية بتقديم معلومات ذاتية إيجابية ومن ثم تدخل في مرحلة بناء الانطباع لدى أصحاب المصالح ويمكن تقسيم إستراتيجيات إدارة الانطباع في مجال الإفصاح المحاسبي كما يلي :

١ . استراتيجية الإفصاح المتحفظ / الدفاعي Defensive : الشركات يمكنها التلاعب بصياغة التقارير والأخبار لإخفاء المعلومات السلبية ويستخدم في ذلك عدة آليات مثل اختصار التقرير المحاسبي، والتقليل من قيمة وأهمية بعض العناصر، إخفاء أو الإغفال العمدي لأثر بعض العناصر على أداء الشركة (خاصة الأثر السلبي) واستخدام الحد الأدنى من الإفصاح المالي والإفصاح الوصفي أو السردي وذلك للحفاظ على الانطباع الإيجابي لدى أصحاب المصالح .

٢ . استراتيجية الإفصاح المؤكد / الجازم Assertive : تتعلق بكيفية استخدام الشركات لغة وأداة العرض الملائمة لإظهار الأداء الجيد للشركات والتأثير على توقعات أصحاب المصالح، بمعنى أخر تستخدم الاستراتيجية في الشركات ذات الأداء المتميز لإظهار المعلومات الإيجابية المرتبطة بأدائها المتفوق الذي يميزها عن الشركات الأخرى (عبير عبد الحليم، ٢٠١٧) .

ومن ثم يمكن للشركات اختيار الاستراتيجية التي تناسبها وفقا لأدائها في الإفصاح المحاسبي عبر وسائل التواصل الاجتماعي . وفى أول ابريل ٢٠١٢ أصدر توجيه NOTICE من SEC الذي يحتوي على توجيهات وإرشادات للشركات العامة لتصبح قادرة على استخدام مواقع التواصل الاجتماعي في الإلتزام بمسئولياتها بموجب القوانين الاتحادية المتعلقة بالأوراق المالية وان استخدام مواقع التواصل الاجتماعي من قبل الشركات يخضع لتنظيم الإفصاح العادل مثل النماذج التقليدية في الإعلام الإلكتروني وأن ما ينطبق على المواقع الإلكترونية (الإرشادات الصادرة عن SEC في ٢٠٠٨) قد يمتد إلى الإفصاح عبر مواقع التواصل الاجتماعي (Jung,2014) وفي دراسة أخرى على ٩٨٦١ بشأن اعتمادهم على مواقع التواصل الاجتماعي الأكثر شعبية فيس بوك وتوتير في الإفصاح المتعلق بالشركات فقد وجدت أن ٤٩٪ من الشركات يعتمد على الموقعين معا (فيس بوك وتوتير) في الإفصاح . وأن ٣٠٪ من الشركات تعتمد على موقع واحد فقط في الإفصاح، وقد أثبتت دراسة (Fenle et al , 2015) أن الإفصاح عبر مواقع التواصل الاجتماعي يؤثر على نتائج سوق المال خاصة في حالة قيام الشركات بسحب أحد المنتجات، فسحب منتج يُعرض الشركة لضرر في سمعتها وفقدان المبيعات في المستقبل والمسئولية القانونية . وفي هذه الحالة لابد من قيام الشركات بشكل مباشر وسريع

بالتواصل مع الجمهور للتخفيف من حدة هذه الآثار. ومواقع التواصل الاجتماعي يمكن أن تكون قناة اتصال مفيدة وتثبت الدراسة أن استخدام مواقع التواصل الاجتماعي من قبل الشركات في المتوسط يخفف من ردود الفعل السلبية وإن كان يعتمد على مستوى رقابة الشركة على المحتوى الذي تبثه عبر مواقع التواصل الاجتماعي خاصه فيس بوك وتوتير.

ولقد أظهرت دراسة (mcleod et al ,1997) أن الأفراد الذين يعتمدون على وسائل الإعلام المعتمدة على الحاسب الآلي للاتصال بدلا من وجهه لوجهه، تسمح للأقلية بالتعليق، وتقلل من تعليقاتهم مقارنة مع رأي الأغلبية، وأن تعليقات الأقلية تكون أقل فعالية في تحسين جودة القرارات الاستثمارية عندما تختلف مع رأي الأغلبية. وبالنسبة لمواقع التواصل الاجتماعي فإن الأفراد يكون لديهم فرصة في التعليقات حتى ولو كان لديهم آراء مخالفة لكن إذا كانوا أقلية فمن المرجح أن يكون القرار الاستثماري وفقا لرأي الأغلبية (Neuwithe and fred,2004) و (Zhang,2007). وبالتالي فمن المتوقع أن يكون رأي الفرد من الإفصاح سيتأثر برأي الأغلبية. كما بينت دراسة (Kotdrl, 2009) أن المستثمرين يتفاعلون مع الأخبار التي يتم الإفصاح عنها بطريقة غير متماثلة مع ردود أفعال اكبر للأخبار السيئة والأمر لا يقتصر على تأثير الإفصاح عن الأخبار ولكن القدرة على قراءة هذه الأخبار، وأوضحت دراسة (Muchnik, 2013) تأثير المعلومات التي يتم الإفصاح عنها على قرارات المستثمرين، وخلصت الدراسة أن المستثمرين لا يتأثرون بالمعلومات التي يتم الإفصاح عنها فقط ولكن أيضا بالتعليقات المرفقة بالإفصاحات على مواقع التواصل الاجتماعي.

واستهدفت دراسة تجريبية (Nicole,2015) بيان كيف يؤثر ارتباط الشركة بأصحاب المصالح على مواقع التواصل الاجتماعي على سمعه الشركة وجاذبيتها للاستثمار وتم التركيز على الحالة التي يتم فيها استخدام موقع تويتر خاصة في حالة انتقاد بعض التقديرات الإدارية المتعلقة بالإفصاح المالي للشركة كتعديل تقديرات بعض الاستحقاقات، وكيف يمكن للإدارة الاستجابة لهذه الانتقادات، وكانت نتائج هذه الدراسة كما يلي:

١- عدد Retweet للانتقادات من العوامل الهامة بشأن المستثمرين.

٢- إن عدم الرد أو السكوت على الانتقادات المقدمة من المستثمرين بشكل تراكمي يمكن أن ينعكس بشكل سلبي على الشركة.

٣- يستطيع مديرو الشركات النجاح في إدارة تصورات المستثمرين باستخدام توتير أو بمعالجة الانتقادات مباشرة أو توجيه الانتباه بشكل مباشر أو غير مباشر

وبالتالي يكون الإفصاح عبر مواقع التواصل الاجتماعي أكثر إيجابية من الإفصاح التقليدي وأداة ناجحة في إدارة تصورات المستثمرين من خلال المشاركة بدلا من الامتناع عن المحادثات حول الشركة على مواقع التواصل الاجتماعي. وأظهرت دراسة (عبير عبد الحليم، ٢٠١٧) أن الشركات وفقا لمستوى أدائها المالي والاجتماعي تتفاوت فيما بينها في أنماط الإفصاح المحاسبي الاختياري عبر وسائل التواصل الاجتماعي، فالشركات التي تحقق أداءا قوياً تستخدم نمط الإفصاح المؤكد وما يرتبط به من آليات العرض والنشر الموجه بوسائل التواصل الاجتماعي، أما الشركات التي سيتسم أداؤها بالضعف وعدم القدرة على المنافسة فستستخدم النمط المتحفظ من الإفصاح المحاسبي، وأظهرت النتائج أن الإفصاح المحاسبي عبر وسائل التواصل يؤثر تأثيراً إيجابياً في إدراك أصحاب المصالح عن قيمة الشركة وأدائها.

وتعتبر دراسة (Jung et al, 2014) أول توثيق في الولايات المتحدة الأمريكية عن استخدام مواقع التواصل الاجتماعي من قبل الشركات المتداولة أسهمها علناً في سوق المال لنشر المعلومات المالية وباستخدام البيانات التي جمعها S&P 1500 من عام ٢٠١٠ إلى أوائل عام ٢٠١٣ واستنتجت الدراسة أن اعتماد الشركات على مواقع التواصل الاجتماعي تجاوز ٥٠٪ وأن التغريد عبر توتير هو الوسيلة المفضلة للشركات للإفصاح عن الأرباح الفصلية quarterly earning news ومع ذلك يوجد أدلة تشير إلى أن الشركات أكثر عرضة للتغريد في حالة الأخبار الجيدة، وبالتالي تشير النتائج إلى الانتهازية في استخدام مواقع التواصل الاجتماعي، وهذا الاستنتاج ذو صلة بمناقشات الإدارة وسياسات الإفصاح باستخدام التكنولوجيا.

وتقدم الدراسة أدلة على كيفية استجابة الأسواق المالية لأخبار الأرباح المقدمة من خلال مواقع التواصل الاجتماعي باستخدام بيانات اليوم الواحد، حيث زيادة حجم المتداول رداً على الإعلان الأولي للأرباح عبر توتير وأن المحرك الرئيسي لزيادة حجم التداول أكبر من الصفقات الصغيرة إضافة إلى أن الشركات التي أظهرت التزاما باستخدام مواقع التواصل الاجتماعي للإفصاح عن المعلومات عن طريق نشر أخبار الأرباح كل ربع سنة بغض النظر عن اتجاه الأخبار لديها رد فعل أكبر من السوق، وينعكس على زيادة حجم التداول. في حين وجدت دراسة (نصر عرفة ومجدي مليجي، ٢٠١٧) أن الشركات السعودية التي تميل أكثر لتكرار الإفصاح المالي عبر توتير تتسم بالحجم الكبير ومعدل الرفع المالي المرتفع ومعدل الربحية المنخفض وهيكل الملكية الأكثر اتساعا

ونسبة ملكية أكبر للإدارة التنفيذية، وأوضحت الدراسة عدم وجود رد فعل مباشر من السوق على الإفصاح عبر توتير لكن في المدى الطويل يؤثر على أداء قيمة الشركة وذلك من خلال دراسة تطبيقية على ١٤١ شركة خلال عام ٢٠١٦ وتم قياس الإفصاح المالي عبر توتير بعدد التويتات التي تتضمن معلومات مالية.

وفي دراسة (Trinkle & Crossler, 2013) تم إعطاء الأفراد المشاركين من المستثمرين إفصاحات عبر مواقع التواصل الاجتماعي في ضوء الحالات التالية: وجود تعليقات إيجابية إلى جانب الإفصاحات – وجود تعليقات سلبية إلى جانب الافصاحات – وجود تعليقات إيجابية وسلبية (مزيج) إلى جانب الإفصاحات – عدم وجود تعليقات إلى جانب الافصاحات؛ وبالتالي الافتراض الرئيسي لتلك الدراسة تمثل في أن التعليقات على الافصاحات سوف تؤثر على تصورات المشاركين في التجربة من التكافؤ في الأخبار والأحكام والتقييم، ففي حالة الإفصاح عن أخبار سيئة حول شركة عبر مواقع الإعلام الاجتماعي وجميع التعليقات إيجابية سيكون من المرجح أن تكون تصورات الفرد عن الأخبار السيئة أقل سلبية. ويتأثر المشاركون بتعليقات الأغلبية على مواقع التواصل الاجتماعي، فعندما يتسلم المشاركون تعليقات إيجابية مرتبطة بالأخبار الجيدة والسيئة، تكون تصوراتهم للتكافؤ في الأخبار أكثر إيجابية مما لو كانت التعليقات سلبية أو لا توجد تعليقات. والحالة الأكثر بروزا عندما تكون الأخبار المفصح عنها سلبية وجميع التعليقات إيجابية، وفي هذه الحالة يتم تغيير التكافؤ للأخبار مع الأخبار السيئة التي ينظر إليها على أنها أخبار جيدة. كذلك أثبتت التجربة عندما يكون هناك أخبار سيئة تكون ردود أفعال المستثمرين المشاركين في التجربة أضعف مما يجب عندما كانت جميع التعليقات إيجابية والعكس صحيح. ووجدت الدراسة أن هناك أثراً على مصداقية الإدارة في حالة جميع التعليقات إيجابية مقابل كل التعليقات السلبية حال كون الأخبار سيئة. ويمكن للإدارة التلاعب في التعليقات للتأثير على المستثمرين واتخاذ القرارات، وبالتالي يمكن التلاعب في الإفصاح عن طريق مواقع التواصل الاجتماعي، مما يتطلب من الجهات المهنية والتنظيمية وضع قواعد للإفصاح عبر مواقع التواصل الاجتماعي.

واستهدفت دراسة (Schamberger, 2013) التعرف على خطورة استخدام مواقع التواصل الاجتماعي من قبل أعضاء شركات/مكاتب لمحاسبة والمراجعة CPA وإمكانية تسرب معلومات العملاء، ووجدت الدراسة أن تطور التكنولوجيا جعل من السهل إرسال المعلومات إلى جميع أنحاء العالم ولهذا السبب يجب على شركات CPA تطوير سياسات لمنع المعلومات من الوصول إلى الأطراف الخاطئة والحد من احتمال التعرض السلبي من قبل الموظفين أو الشركاء أو العاملين في الشركة بغض النظر فيما إذا كان النشر عبر وسائل

التواصل الاجتماعي ينتهك القواعد التنظيمية أو الأخلاقية أو فيه خطورة، وأن تقديم الكثير من المعلومات يمكن أن يؤدي إلى وضع محرج، فهناك مشاكل كثيرة قد تكشف عن معلومات سرية إلى الأصدقاء والمتابعين على مواقع التواصل الاجتماعي، وبالتالي يجب تدريب الموظفين عن الامتناع عن نشر أي شيء على مواقع التواصل الاجتماعي مما لا ينبغي الكشف عنه لأشخاص ليسوا عملاء أو موظفين داخل الشركة. ووفقا لمسح Social Media CPAs فأكثر من ٩٠٪ من أفراد عينة CPA لهم حسابات أو صفحات على مواقع التواصل الاجتماعي يقضون من ١–٥ ساعات أسبوعيا على مواقع التواصل الاجتماعي، وانتهت الدراسة إلى أنه من الأفضل المضي قدما مع الرعاية والحذر ويتطلب ذلك من المحاسبين القانونيين وضع قواعد لحماية معلومات العملاء.

واستهدفت دراسة (Lu&su,2014) محاولة إبراز كيف تظهر مواقع التواصل الاجتماعي بالطلب الفردي على إفصاحات الشركات عن السلوك الاجتماعي، ووجدت الدراسة أن الشركات الخضراء أكثر احتمالية للاشتراك في تويتر في وقت مبكر وهي شركات كثيرة التغريدات عبر تويتر عن السلوك الاجتماعي الإيجابي لها وهي أكثر جاذبية للمتابعة على تويتر، وكذلك يزداد الاهتمام بالسيولة داخل الشركة بعد الاشتراك في تويتر بسبب زيادة التقلبات في سعر و/أو عائد السوق.

مما سبق يمكن استخلاص منافع أو فوائد أو إيجابيات الإفصاح عن المعلومات عبر مواقع التواصل الاجتماعي في زيادة فعالية الإفصاح المحاسبي للمؤسسات المختلفة كما يلي:

١– إن مواقع التواصل الاجتماعي متاحة على نطاق واسع للمستثمرين ويستطيع المستثمر متابعتها على مدار اليوم من خلال الهواتف الذكية أو أجهزة الحاسب.

٢– إمكانية الوصول إلى أكبر عدد ممكن من أصحاب المصالح وغيرهم مما يجعلها عامل جذب لمستثمرين جدد.

٣– يستطيع مديرو الشركات النجاح في إدارة تصورات أصحاب المصالح باستخدام مواقع التواصل وذلك بمعالجة الانتقادات مباشرة.

٤– تستطيع إدارة الشركات في أوقات الأزمات التخفيف من آثارها من خلال التواصل المباشر والسريع مع الجمهور والرد على أية معلومات مغلوطة يمكن أن تؤثر على الصورة الإيجابية للشركات وفي نفس الوقت الرد على استفسارات المتابعين الموجودة في التعليقات.

٥– إمكانية إنشاء صفحات للتواصل مع الجمهور على مواقع التواصل الاجتماعي بدون تكلفة.

٦– يتيح استخدام مواقع التواصل الاجتماعي التفاعل المباشر مع الجمهور مما يُمكّن الشركات من الحصول على تغذية عكسية بمجرد الإفصاح عن المعلومات.

٧– سهولة الحصول على المعلومات من قبل المستخدمين.

٨– إمكانية استخدام تقنيات العرض متعدد الوسائط مما لا يتاح في أدوات الإفصاح التقليدية.

٩– التعرف على انطباعات أصحاب المصالح عن أداء الشركة، من خلال متابعة التعليقات على منشورات الشركة على وسائل التواصل الاجتماعي ومن خلال متابعة الوسم/الهاشتاج Hastag المتعلق بالشركة أو المتعلق بإشاعات أو معلومات مغلوطة عن مجموعة من الشركات أو أزمة معينة تكون الشركة معنية بأمرها.

وفي نفس الوقت يجب أن تأخذ المؤسسات في اعتبارها سلبيات الإفصاح المحاسبي عبر مواقع التواصل الاجتماعي كالآتي:

١– الشركات أكثر عرضة للتغريد أو التواصل مع الجمهور عبر مواقع التواصل في حالة الأخبار الجيدة وليس السيئة.

٢– التواصل مع الجمهور عبر مواقع التواصل الاجتماعي دون ترويج قد يكون إفصاحاً غير فعال.

٣– إن المستثمرين لا يتأثرون بالمعلومات التي يتم الإفصاح عنها فقط ولكن أيضا بالتعليقات المرفقة بالإفصاح على مواقع التواصل الاجتماعي، وبالتالي يمكن للإدارة أو أطراف خارجية التلاعب في التعليقات من أجل التأثير على المستثمرين واتخاذ القرارات الاستثمارية.

٤– إن عدم الرد أو السكوت على الانتقادات المقدمة من المستثمرين بشكل تراكمي يمكن أن ينعكس بشكل سلبي على الشركة مما يتطلب ضرورة تخصيص موظفين لديهم الخبرة للرد السريع على الجمهور ولابد من قيام الشركات بوضع سياسات من أجل عدم الإفصاح عن المعلومات (سواء في الإفصاح أو التعليقات) التي قد يستفيد منها المنافسون، وتكون ذات أثر سلبي على المركز التنافسي للشركة.

٥– إمكانية اختراق حسابات أو صفحات التواصل الاجتماعي، وبالتالي يمكن بث معلومات قد تضر أو تؤثر سلبا على الشركة.

توصيات البحث:

١– ضرورة قيام الجهات التنظيمية بوضع قواعد محددة للإفصاح عن المعلومات عبر مواقع التواصل الاجتماعي.

٢– ضرورة قيام الشركات بتدريب الموظفين على الامتناع عن نشر أي معلومات لا ينبغي الإفصاح عنها على مواقع التواصل الاجتماعي.

٣– يجب على مستخدمي مواقع التواصل عدم الاكتفاء بالإفصاحات والتعليقات الموجودة عليها عند اتخاذ القرارات، فالإفصاحات قد تكون جيدة إلا أن التعليقات عليها قد يُتلاعب بها.

دراسات مستقبلية مقترحة:

١– محددات الإفصاح عبر مواقع التواصل الاجتماعي كدراسة تطبيقية على الشركات المقيدة في سوق المال.

٢– منهج مقترح للإفصاح عبر مواقع التواصل الاجتماعي "دراسة تجريبية".

٣– دور الإفصاح عبر مواقع التواصل الاجتماعي في زيادة الملاءمة للقيمة.

٤– دور الإفصاح عبر مواقع التواصل الاجتماعي في الحد من عدم تماثل المعلومات في الأسواق المالية.

قائمة المراجع

1. وصفي عبد الفتاح حسن، 1993 "العلاقة المفقودة بين الإفصاح المحاسبي ووظيفتي القياس والاتصال المحاسبي" المجلة العلمية التجارة والتمويل، كلية التجارة جامعه طنطا، الملحق الثاني للعدد الثاني.
2. علاء الدين توفيق إبراهيم،2009 "دراسة العلاقة بين آليات حوكمة الشركات ونطاق الإفصاح الاختياري للتقارير المالية المنشورة: دراسة نظريه ميدانيه "رسالة دكتوراه غير منشوره كليه التجارة جامعه طنطا
3. سامح محمد أمين النجار،2011 "اثر الإفصاح الاختياري عن تنبؤات الإدارة بالأرباح وعلاقته بقدره الشركة على الاستمرار" رساله ماجستير غير منشوره، كلية التجارة– جامعه بنها.
4. محمد مطر، وليد ناجى الحيالى، حكمت احمد الراوى،1996 "نظرية المحاسبة واقتصاديات المعلومات" دار حزين، مكتبة الفلاح،عمان الأردن.
5. محمد مخيمر حسن إبراهيم، 2013 "دراسة للعوامل المؤثرة في درجه الإفصاح الاختياري عبر الأنترنت مع التطبيق على الشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية" رسالة ماجستير غير منشوره، كلية التجارة–جامعه الإسكندرية.
6. إبراهيم السيد عبيد "الإفصاح عن المخاطر والتهديدات التي تتعرض لها الشركة في التقارير المالية المنشورة: إطار مقترح ودراسة ميدانيه "المؤتمر العلمي السنوي السابع أسواق المال العربية: الواقع والتحديات والتطلعات كليه التجارة–جامعه الإسكندرية، أكتوبر،2007.
7. سمير رياض هلال،2012 "دراسات في المحاسبة الإدارية المتقدمة" المكتبة الأكاديمية القاهرة.
8. زكريا الصادق،1988 "تحليل المعلومات المحاسبية لوحدة اقتصادية تم إعلان إفلاسها قانونا وتحليل سلوك الإدارة العليا لهذه الوحدة: دراسة نظرية وتطبيقية" المجلة العلمية التجارة والتمويل كلية التجارة جامعة طنطا العدد الأول
9. نيفين عزت ابويوسف،2013 "إطار مقترح لتحقيق حوكمة فعالة للشركات من خلال التكامل بين نظام معلومات المحاسبة المالية ونظام معلومات المحاسبة الإدارية لأغراض سد الفجوة بين التكلفة والقيمة" رسالة دكتوراه غير منشوره كلية التجارة جمعه طنطا.
10. نصر طه حسن عرفة& مجدى مليجي عبدالحكيم مليجى،2017 "محددات الإفصاح المالي عبر وسائل التواصل الاجتماعي وأثره على حجم التداول وقيمة الشركة: دراسة تطبيقية على الشركات المسجلة في سوق الأوراق المالية السعودية" مجله البحوث المحاسبية، قسم المحاسبة كلية التجارة جامعه طنطا، العدد الأول.

11. عبير محمود عبدالحليم،2017" اثر الإفصاح المحاسبي في وسائل التواصل الاجتماعي على قيمة المنظمة واستدامتاها: دراسة ميدانية" مجله البحوث المحاسبية، قسم المحاسبة كلية التجارة جامعه طنطا، العدد الأول.

12. Verrecchia, Robert E,2001," Essays on Disclosure" JAE Rochester Conference April 2000 available at http://papers.ssrn.com
13. Lerner, David and Jablon, Adam," Company Disclosure in the Age of Social Media: The Old Rules Still Apply"available at http://www.bna.com/
14. FEN LEE, LIAN,& HUTTON AMY P. & SUSAN SHU," The Role of Social Media in the Capital Market: Evidence from Consumer Product Recalls"Journal of Accounting Research Volume 53, Issue 2, pages 367–404, May 2015 available at http://onlinelibrary.wiley.com.
15. A´lvarez, Isabel Gallego, Isabel Marı´a Garcı´a Sa´nchez, and Luis Rodrı´guez Domı´nguez, "Voluntary and compulsory information disclosed online The effect of industry concentration and other explanatory factors" Online Information Review Vol. 32 No. 5, 2008, pp. 596–622
16. Jung ,Michael J.,& Naughton, James P.& Tahoun Ahmed, &Clare Wang†,2014"Corporate Use of Social Media" available at www.rhsmith.umd.edu
17. Cade ,Nicole L2015" Corporate Social Media: How Two–Way Disclosure Channels Influence Investors"2015 ABO Research Conference American Accounting.. available at http://papers.ssrn.com
18. Schamberger, Steven G., 2013" Social Media: Opportunities and Risks for Tax Practices" available at http://www.thetaxadviser.com
19. Trinkle, Brad S. &Crossler, Robert E.,2013"Voluntary Disclosures via Social Media and the Role of Comments"
20. KOTHARI, S. P.; P. D. WYSOCKI and S. SHU. "Do Managers Withhold Bad News?" Journal of Accounting Research 47 (2009): 241–276.
21. ZHANG, D.; P. B. LOWRY; L. ZHOU and X. FU. "The impact of individualism—collectivism, social presence, and group diversity on group decision making under majority influence." Journal of Management Information Systems 23 (2007): 53–80.
22. NEUWIRTH, K. & E. FREDERICK. 2004 "Peer and Social Influence on Opinion Expression Combining the Theories of Planned Behavior and the Spiral of Silence." Communication Research 31 (2004): 669–703.
23. MUCHNIK, L.; S. ARAL and S. J. TAYLOR. "Social influence bias: a randomized experiment." Science 341 (2013): 647–651.
24. Klifi, Foued and Abdelfattah Bouri, "Corporate Disclosure and Firm Characteristics: A Puzzling Relationshep" Journal of Accounting –Business and management, vol. 17, no. 1, 2010, pp. 62–89
25. Lu, Hai and Barbara Su,2014" Green Disclosures? Social Media and Prosocial Behavior" available at www.haskayne.ucalgary.ca.

هدية العدد: الرفيق الرقيق

د. عامر محمد نزار جلعوط

للتحميل (رابط)

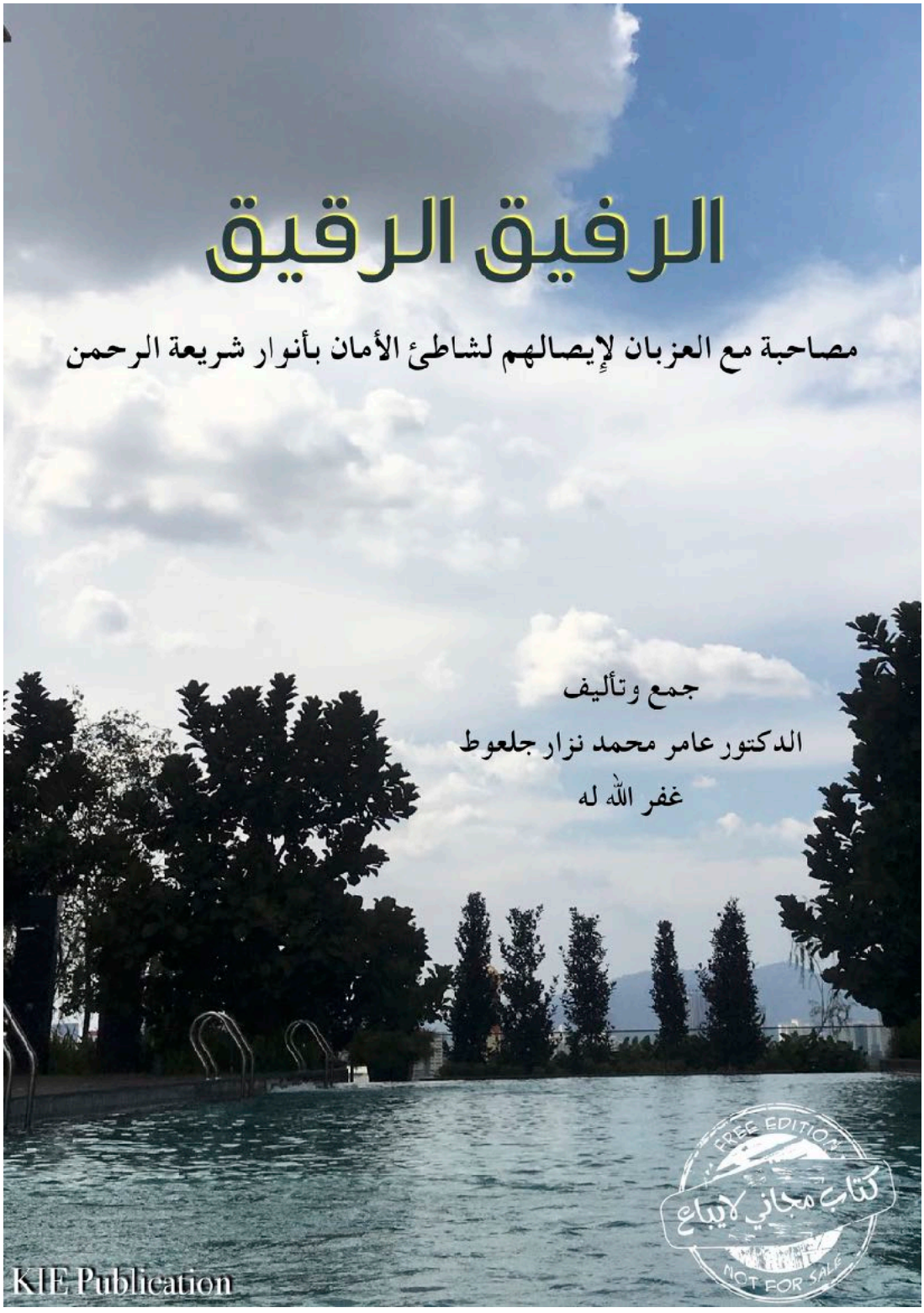

صفحة أخبار الاقتصاد الإسلامي العالمية

www.facebook.com/giem.info

بعض أخبار الصفحة:

- تعرفوا على أزمة العملة السودانية: رابط.
- Apple Card بطاقة آبل: هذا مآل اندماج التكنولوجيا مع المنتجات المالية حيث الأفضل. هذا نموذج عن سلاسل القيمة.. فالشركات تنوع منتجاتها لتدخل عالم التمويل والدفع بينما البنوك وخاصة الإسلامية التي يمكنها ذلك نجدها محجمة عن التنويع الحقيقي: رابط.
- بأصول ٢٢ مليار دولار.. بنكا بروة وقطر الدولي يكملان اندماجهما: رابط.
- إيرادات هواوي للربع الأول تنمو ٣٩٪ حتى مع الضغوط الأمريكية: رابط.
- قود كمومية للتجارة عبر المجرات: رابط.
- النظام الاقتصادي التقليدي بقيادة مدرسة شيكاغو النقدية هو نظام مؤسس لاستعباد الناس بالديون.. كاثرين أوستنفيتس وزيرة سابقة ومستشارة الرؤساء الأمريكيين: رابط.
- صدور العدد ٣ من مجلة الأيوفي: رابط.

وللمزيد من أخبار الاقتصاد العالمية يومياً

رابط المتابعة

أفكار مستقاة من الأخبار الاقتصادية العالمية تصلح أفكاراً للبحث العلمي

هذه صفحة جديدة، الهدف منها توجيه بوصلة الأبحاث العلمية في الجامعات العربية والإسلامية نحو الأكثر حداثة في السوق العالمي، بغية رفع سوية البحث العلمي والارتقاء به ليتناول مشكلات وقضايا حقيقية معاصرة.

نرجو ممن يرغب المشاركة في تحرير هذه الصفحة مراسلتنا.

- شركة غنية ذات أصول صغيرة، بدون قروض، تذهب إلى بنك بريطاني مملوك (٨٠٪) لحكومة المملكة المتحدة، التي تعمل معها لمدة ٥٠ عامًا، وتسأل عن قرض بمبلغ مئات الآلاف من الجنيهات. وتقدم العقارات غير المرهونة كضمان. الجواب: لا قرض ممكن.

بينما شركة كبيرة تقترض بالفعل من البنك نفسه وتطلب زيادة القروض بالملايين. الجواب: نعم.

النتيجة الإجمالية: في كثير من الأحيان لا توجد قروض لشركات صغيرة متوسعة.

- الشركات الناشئة لا تزال لديها تكلفة عالية لرأس المال، مما يجعل من الصعب للغاية المنافسة.

هناك نقطة أخرى يجب أخذها بعين الاعتبار وهي أن العائد على الاستثمار أقل بكثير عندما تكون أموال الاستثمار رخيصة، لذلك يمكنك أن تفوز بشركات مثل أمازون التي يمكن أن تسعر بقوة كبيرة وتخسر المال لسنوات للحصول على حصة في السوق. الشركات الصغيرة التي تتطلب تدفقًا نقديًا إيجابيًا من العمليات لا يمكنها المنافسة ببساطة.

- أصدر المكتب الوطني للبحوث الاقتصادية (NBER) – الذي يدعو أيضا إلى الركود الرسمي في الولايات المتحدة – دراسة تعطي سببا رئيسيا إضافيا لكيفية انخفاض أسعار الفائدة على المدى الطويل مما يؤدي إلى تركيز قوة الشركات التي تعمل على خفض نمو الإنتاجية. والنمو الاقتصادي على جانب الإنتاج في الاقتصاد.

وقال الباحثون إن الدراسة "تقدم نتيجة نظرية جديدة بأن أسعار الفائدة المنخفضة تشجع على تركيز السوق من خلال منح قادة الصناعة ميزة استراتيجية على أتباعهم، وهذا التأثير يزداد مع اقتراب سعر الفائدة من الصفر".

ومن خلال تركيز السوق هذا، ترتبط أسعار الفائدة المنخفضة بـ "ديناميكية أقل، واتساع فجوة الإنتاجية بين

قادة الصناعة وأتباعها، وتباطؤ نمو الإنتاجية" .

ومع ذلك، ومما يبعث على الارتباك، أن أكبر الأسواق ذات أسعار الفائدة السلبية، منطقة اليورو، تغرق حالياً في تباطؤ اقتصادي واسع النطاق، إن لم يكن الركود. كانت اليابان، التي كانت تطبق سياسة سعر الفائدة صفر منذ ٢٠ سنة، غارقة في اقتصاد بطيء النمو مع العديد من فترات الركود الاقتصادي على مدى ٢٠ سنة. وكان النمو الاقتصادي الأمريكي في أعقاب الأزمة المالية والقمع الذي فرضه بنك الاحتياطي الفيدرالي لسعر الفائدة يعاني من الكسل العميق.

جامعة كاي

جامعة مرخصة من التعليم العالي

متخصصة في الاقتصاد الإسلامي وعلومه

www.kie.university